

"ما بعد" الحوليات

قراءة في "المنعطف النقدي"

د. إيمان فرج

مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية و الاجتماعية

CEDEJ

2005

© Iman Farag, Cedej, 2005-2007

يدور هذا النص حول مدرسة الحوليات الفرنسية في التاريخ، وما شاهدهته نهاية الثمانينيات من حوارات حول تجديد الكتابة التاريخية وحرفة التأريخ. ويتناول القسم الأول عرضاً لأهم الأفكار التي جري طرحها تحت عنوان المنعطف النقدي في العام 1989. أما الجزء الثاني فهو يتوقف عند ثلاث قضايا هي التجريب و المقياس، ولغة الكتابة التاريخية، و التداخل بين تخصصات العلوم الاجتماعية. وفي الخاتمة عرض لثلاثة من الأبحاث الجماعية التي صدرت في التسعينيات من القرن العشرين، معبرة بطرق مختلفة عن مجمل هذه التحولات. وفي الملاحق ترجمة لعدد من افتتاحيات مجلة الحوليات وتعريف مختصر بأهم الأسماء الواردة في النص.

تم تقديم هذا النص كمدخلة شفوية في إطار سمنار منهجيات الدراسة التاريخية (جلسة فبراير 2003)، والذي كان موضوعه الموسع في سنته الثانية هو المراجعات التاريخية. وقد عقد هذا السمنار بالتعاون بين مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية، والجمعية المصرية للدراسات التاريخية، وأشرف على تنسيقه الزميل محمد حاكم. وما لكان لهذا العمل المشترك أن يتحقق لولا جهود مخلصه للأستاذ الدكتور رؤوف عباس.

تمهيد

تنطلق هذه الورقة من حيث انتهت مداخلات بعض جلسات العام الأول من سمنار منهجيات البحث التاريخي، وتعود إلى بعض القضايا التي أثّرت. وإذا كان موضوع العام الثاني للسمنار هو المراجعة التاريخية، فإن رصد المراجعات التي تعرضت لها مدرسة الحوليات الفرنسية في نهاية الثمانينيات، يقع بالضرورة على أرضية شروط وظروف و كفاءات المراجعة في "المجال البحثي" وما له من خصوصيات. وفي هذا الصدد، فإذا كانت بعض نصوص مجلة الحوليات هي المرتكز في هذه الورقة، فهي كذلك نقطة انطلاق للإحاطة بالسجلات ذات الصلة، ومحاولة للخروج عن المجلة لتتناول بعض ما يبدو أنه امتداداتها المباشرة وغير المباشرة، من غير أن يشكل ذلك صورة متكاملة لـ"ما بعد الحوليات". وعليه فسوف يجد القارئ في هذه الصفحات إحالة وتناول لعدد من المؤلفات واستطرادا في بعض القضايا التي بدا من المفيد عرض أبرز ملامحها. وقبل تناول الموضوع، تجدر الإشارة إلى ثلاث ملاحظات تمهيدية:

تتعلق الملاحظة الأولى باستخدام مصطلح "ما بعد". ويمكن أن نتفق على أن لهذا المصطلح فعالية إجرائية في تعيين ظواهر لم نستكشف ملامحها وحدودها بعد، أو لم تحظى إلى الآن بتسمية مستقرة ومقبولة، بما يعنيه كل ذلك من عدم اليقين. على أن "ما بعد" لا تفترض بالضرورة قطيعة عما سبقها، ولا تعنى بطبيعة الحال أن ما صار ماضياً، قد استقر على صورته النهائية، وأن "ما قبل" أصبح قابلاً للكشف. كذلك الأمر بالنسبة لاستقرار التسميات الجديدة، فهي لا تدشن بالضرورة لحالة منفصلة عما سبقها. على أنه لا سبيل إلى إنكار أن التسمية تفرض أمراً واقعاً جديداً، لا يمكن إلا التعامل معه، لا تسليماً أو معارضة بالضرورة، وإنما على الأقل، بحثاً عن الشروط الاجتماعية لنجاح التسمية واستقرارها. ولهذا علاقة مباشرة بموضوع "الحوليات".

تدور الملاحظة الثانية حول ما تحمله "الحوليات" من معانٍ متعددة. والمعنى الأول هو عنوان دورية علمية تاريخية، صدر عددها الأول في 1929 (أنظر الملحق 1). على أن الحوليات "مدرسة"، وإن اختلفت الآراء حول هذا الموضوع.

وخلف المعنى المجازى، ثمة مؤسسة بالمعنى المادي هي "المدرسة العليا للعلوم الاجتماعية" (1975) التي تصدر عنها الدورية، ويجتمع حولها حالياً عدد من أهم ممثلي الحوليات، والتي تختلف في تنظيمها الداخلي عن سائر أقسام الدراسات العليا بالجامعات الفرنسية، خاصة ما يتعلق بانتخاب الأساتذة / الباحثين من أعضائها. ومن قبلها كانت النواة التأسيسية، وهي ما سمي بالقسم السادس لـ "المدرسة العملية للدراسات العليا للعلوم الاجتماعية" (1947) والذي تم تمويله جزئياً عن طريق مؤسسة روكفلر الأمريكية التي افتتحت مكتبا في باريس (1917) وواصلت تمويل البحث الاجتماعي الفرنسي حتى نهاية الخمسينيات، وإن ظل تمويلها للدراسات التاريخية محدوداً. ولا تكتمل الصورة إلا بتأسيس مركز الأبحاث التاريخية CRH (1949) كوحدة من وحدات "المركز القومي للبحث العلمي" CNRS الفرنسي، بما يعنيه ذلك من هيكلية وتوجيه البحث التاريخي من خلال إيجاد شروط مؤسسية جديدة وتوفير التمويل الحكومي اللازم لانجاز المسوح التاريخية الكبرى والأبحاث الجماعية. وأخيراً فمجال الدراسات التاريخية، يصدق عليه ذلك الاستقطاب التكويني للعلوم الاجتماعية في فرنسا، بين الجامعة ومؤسسات البحث، بين من يمارسون البحث إضافة إلى بعض مهام التدريس، ومن يقومون بالتدريس إلى جانب بعض النشاط البحثي، وإن جرت في السنوات الأخيرة محاولات وجهود إدارية لإعادة توزيع المهام، بحيث تضطلع كل وحدات البحث بمسؤوليات في مجال التدريس. أضف إلى ذلك أن لمجال الدراسات التاريخية خصوصية هي أن رسالة الدكتوراه، وإن كانت ضرورية، إلا أنها ليست بمسوغ كاف، نظراً لأهمية شهادة التبريز agrégation التي تتيح تقلد مناصب الأستاذية، والإشراف على الرسائل؛ وهي منظمة في صورة مسابقة قومية بالغة الانتقائية، يمر فيها المتقدمون بامتحانات شفوية وتحريرية. ويمثل كل ذلك معطيات ضرورية لفهم تاريخ الحوليات وما بعدها.

تتناول بعض الكتابات هذا التاريخ، وإن ظل التساؤل قائماً حول حدود التقاطع بين الحوليات / المجلة والحوليات / المدرسة، وكذلك التساؤل حول ما إذا كان استمرار المجلة يعنى بالضرورة استمرار المدرسة، أو إعادة تأسيسها. وثمة اختلاف كذلك حول أهم المراحل التي مرت بها الحوليات، حيث يختلف البعض مع

التحقيب الذي اقترحه فرانسوا دوس Dosse لتطور مدرسة الحوليات، وبين سطور المجلة انتقادات تدور حول تحقيب شكلي، وتعريف مطاط لحدود المجلة/المدرسة، بما يخدم رؤية يغلب عليها الطابع التأمري. (راجع عرض سونيا تميمي لكتابه "التاريخ المفتت"). أخيراً فثمة تقييم يرى أنه على الرغم من مركزية الحوليات في المجال الفكري الفرنسي وحضورها على الساحة، فهي مستبعدة من "حصن" الجامعة، وعليه يكون الاستثمار في حركة النشر التفاضلاً حول تلك العقبة. ويؤكد المؤرخ جيرار نواريل Noiriel* على هذه الفكرة، مستنداً إلى قوائم أساتذة التاريخ المشرفين على رسائل الدكتوراه، حيث لا يشكل المعبرون منهم عن الحوليات، على شهرتهم ومكانتهم، إلا أقلية محدودة العدد، وسط غالبية من أساتذة التاريخ الراسخي الأقدام في الساحة الجامعية، وإن قل حضورهم على صعيد البحث التاريخي. ويرجع ذلك إلى أن تفضيل طلاب الدكتوراه لإنجاز "رسالة سريعة" يدفع بهم، إيثاراً للسلامة، إلى (Noiriel, 1998, 135-136) ليضفت الأساتذة الأكثر كلاسيكية، إن إثارة هذه الملاحظات تحيل مباشرة إلى دلالات المراجعة وشروطها في المجال البحثي عامة، وعلى صعيد التخصص الواحد، بين القطيعة الجيلية والاستمرار المؤسسي، وآليات التجديد، وحرية الاختلاف، وكيفيات العلاقة بين المؤسس/ التلاميذ، وما يطرأ من خارج المجال البحثي، ومن المجال السياسي تحديداً، من عوامل دافعة أو معوقة للمراجعة، وذلك فضلاً عن الشبكات البحثية المتقاطعة مع الحدود المؤسسية.

وتتعلق الملاحظة الأخيرة بمجموعة النصوص الأساسية التي تم الاعتماد في إعداد هذه المداخلة، وهي نصوص مستمدة من الحوليات، أو تدور حول الحوليات أو يمكن عدها من امتداداتها. وبالنظر إلى كتابات السنوات العشر الماضية، يظل أكثر النصوص شهرة هو افتتاحية ما يعرف بالعدد "المنعطف"، الصادر عام 1988 (أنظر الملحق 2). ولعل الاهتمام بالمنعطف كحدث تأسيسي ما يفسر الاهتمام المحدود في الأدبيات اللاحقة بما يبدو وكأنه "ردود فعل" الحدث. ولكن هل كان حدثاً؟ كل الشهادات اللاحقة تؤكد على ذلك وتستشهد به. أما عن "الاستجابات" فقد حملها العدد التالي في العام 1989 وكانت افتتاحيته تحت عنوان "فلنخض التجربة" (أنظر الملحق 3). وقد تكتمل السلسلة بافتتاحية عدد 1994 والذي يواكب

تغيير العنوان الفرعي للحوليات (أنظر الملحق 4). نحن إذا أمام ما يبدو كسلسلة غير منقطعة من النصوص، أو فصول رواية: نداء واستجابة، فعل وردة فعل، "جماعة" وبرنامج. قد لا نقلت تماماً من ذلك التصور، على أن من مر بخبرة صناعة دورية علمية قد يجد صعوبة في الاستسلام له تماماً. وما نقصده هنا تحديداً هو مسألة التعامل مع المنتج العلمي الذي لا نعلم الكثير عن شروط إنتاجه.

ما نعرفه وما لا نعرفه: قبل الخوض في المحتوى يحسن أن نتوقف عند ما يكشف عنه المنتج، وليكن ذلك عبر محتوى العدد "فلنخض التجربة". من الواضح أن بعض الإسهامات أكثر مركزية من غيرها، وأن بعض التوقيعات ذات أهمية خاصة وبعد دولي (جيوفاني ليفي، الميكروتاريخ الايطالي). يظهر كذلك أن بعض الدراسات المنشورة في العدد سبق مناقشتها في السمنار الداخلي للحوليات، بما يعنى أن البرنامج المقترح قد لاقى قدر من التأييد المسبق. أما عن مضمون المقالات فبعضها يركز على موضوع معين أو يتخذ من الموضوع مدخلاً للقضايا المنهجية، ونلاحظ فيها كذلك اهتمام بإعادة قراءة الآباء المؤسسين مثل لوسيان فيفر*Febvre* وأرنست لابروس*Labrousse*. ويلاحظ أن كل كتاب العدد ليسوا من المؤرخين، وأن بعضهم يخاطب المؤرخين (دراسة فريديسون عن المنظمات وما يضيفه ذلك الحقل إلى الدراسات التاريخية) على حين يخاطب البعض الآخر جماعة أخرى (دراسة روبير بواييه حول ما يمكن أن يتعلمه الاقتصاديون من الدراسات التاريخية). على أننا لا نعرف ما إذا كانت بعض المقترحات قد استبعدت، وما إذا كان قد جرى استكتاب أسماء بعينها، بغض النظر عن الدعوة للمساهمة. ولا نعرف ما الذي تعنيه "نحن" في الافتتاحية، بغض النظر عن مجلس التحرير ولا الخصوم الذين قد نستشف حضورهم بين السطور.

هذه التساؤلات عن الممارسة اليومية الآتية للباحثين، قد لا تتوافر الإجابة عليها، لكن طرحها يبدو ضرورياً، على الأقل لحصر ما لا نعرفه عن أجواء "الحوليات" في الثمانينيات، بعيداً عن اتساق المنتج العلمي النهائي، والذي يتعين أن نبتعد به عن "تاريخ الأفكار" في محاولة لفهم السوسيولوجيا التاريخية للإنتاج، وربما كان ذلك يمكن من قراءة أفضل لمضمون الأفكار التي تطرحها "الحوليات".

تلك الأفكار لم يكن من العسير اختزالها إلى عدد من المقترحات المنهجية المجردة، أو النصوص البرنامجية التي تعين ما هو كائن وما ينبغي أن يكون. على أنني قد آثرت قدر الإمكان ربط العمل البحثي بظروف إنتاجه واستقبالته، والتعرض للمناهج وهي في حالة التشغيل، لا على وضع السكون، وبين كم من المصادر المتفاوتة الجودة حول الحوليات ومراجعتها، حاولت أن استرشد بمعيار للانتقائية الواعية بالرجوع إلى إشكالية المراجعة. ومن زاوية سوسيولوجيا الإنتاج العلمي كان ذلك يعنى ضرورة الاهتمام المتكافئ قدر المستطاع بطائفة متنوعة من النصوص والمصادر، تعنى بكل من تكوين المجال العلمي، برهاناته وتاريخه وترتيباته المؤسسية والفاعلين فيه، وبالقراءة الداخلية للمنتج العلمي. وكل ذلك يستدعى من جانب القارئ جهداً للتألف مع واكتشاف تاريخ وتأريخ، وأسماء وتواريخ، لا بديل عن الخوض فيها. إن المسعى هو رصد لحالة الجدل والمعرفة في أحد المواقع الرئيسية للتأريخ الفرنسي، وبالنظر إلى هذا المسعى، فإن مهمة هذه الورقة تنحصر في الـ"وصف الإشكالي"، ورصد أهم المحاورات.

وقد تكشفت لمحرة هذه الصفحات صعوبة الاستجابة للطلب العلمي للزميل محمد حاكم منظم السمنار الذي بدا بريئاً ومتواضعاً؛ صعوبة في تحرير نص لا هو بالتبسيطي المخل ولا هو بالمستعصي الذي يغلق جسور الألفة بدلا من مدها، وصعوبة أكبر في تعريف الأغراض المعرفية لذلك النص، فـ"مالنا والحوليات؟" تساؤل مشروع. والصفحات التالية تسمح بـ"التعرف" على تيار أوروبي، وهو بعد أمر وارد ومتاح في العديد من الكتابات ذات الغرض التثقيفي والتعريف، لكنه ليس بكاف للإجابة على التساؤل. وعلى الجانب الآخر، لا يبدو لي أن مقولات مثل "تجسير الفجوة المعرفية"، تحمل إجابة مقبولة، فهي لا تختلف كثيرا عما ألفناه من صيغ مختلفة لـ"اللاحق بالغرب"؛ ولتكن الإجابة المؤقتة إن الغرض من رصد الممارسات البحثية وإتاحة مفاتيح القراءة النقدية، هو في حده الأدنى إثارة الاهتمام، وأن رهان تحقق الغرض في حده الأقصى، هو أن يجد القارئ / الباحث في هذه الكتابات على غرائبيتها، صدا لما قد يؤرقه، أو بمعنى آخر أن يكتمل النص بفعل القراءة، وهنا فقط، يمكن أن تتعدد الإجابات على التساؤل.

بعد هذا التوضيح الواجب، ننتقل إلى قراءة المنعطف النقدي، فنتناول المراجعة عبر نصوصها البرنامجية وسبلها أولاً، ثم عبر أعمالها على مستوى الممارسات البحثية ثانياً، مع خاتمة سريعة عن بعض المؤلفات الحديثة التي تشهد على تجدد واستمرارية الأسئلة التي طرحت في الثمانينيات.

حول "أزمة" التاريخ

على غرار العديد من المراجعات، تتمثل نقطة البدء في حديث الأزمة. فتشير مقدمة العدد الذي يدشن للمراجعة تحت عنوان "المنعطف النقدي"، إلى أن الأزمة تمتد إلى مجمل العلوم الاجتماعية والعلاقات ما بينها، على أن لأزمة التاريخ ملمح خاص، لا يتمثل في الندرة بقدر ما يتبدى في التكاثر غير المنظم والمشوش الذي يغطي على ملامح الصورة العامة. ومرجع الأزمة التي تشمل كافة العلوم الاجتماعية هو سقوط "البراديجمات" الكبرى من ماركسية وبنائية، التي فقدت من قدرتها على الهيكلية، فضلاً عن فقدان الثقة في الأساليب الكمية (انظر الملحق 2).

وعلى الرغم من عمومية هذا الطرح - أو بسببها - فللمؤرخ روجيه شارتييه Chartier* رأى آخر، يعبر عنه في العدد التالي من مجلة الحوليات. فهو يختلف حول مقولة خصوصية أزمة التاريخ - كتكاثر غير منظم - وهي ذات المقولة التي دافع بها التاريخ عن نفسه في مواجهة التحديات التي جابهته منذ الستينيات والسبعينيات. فقد أسهمت العديد من التخصصات الصاعدة فكرياً ومؤسسياً آنذاك مثل الألسنية والسوسيولوجيا والاثنولوجيا، أسهمت في زعزعة مسلمات و يقينيات التاريخ المنهجية، والتي كانت تضيء الأولوية على دراسة السياقات والأينية. وفي مواجهة ذلك شرع المؤرخون في تناول موضوعات جديدة كانت حكرًا على تخصصات أخرى. وعليه فقد شهدت تلك السنوات عودة إلى أحد الملامح المتميزة للثلاثينيات وهو تاريخ الذهنيات. على أن ذلك قد اقترن بتطبيق ذات المناهج التي جرى أعمالها من قبل في موضوعات التاريخ الاقتصادي والاجتماعي. كذلك فإن سقوط الماركسية والبنائية لا يمكن عده سبباً مهماً للأزمة. فقد تطورت بعض الاتجاهات في السوسيولوجيا والاثنولوجيا تحديداً بالتباعد مع كل من الوضعية

الماركسية والوضعية البنائية، وفي التاريخ ذاته، ظلت القطاعات الأساسية بمعزل من التطبيق المباشر للأطر الماركسية والبنائية.

ترجع أزمة التاريخ في رأى شارتييه لا إلى أزمة عامة في العلوم الاجتماعية أو إلى سقوط الأطر الرئيسية، بقدر ما ترجع إلى تباعد الممارسات البحثية ذاتها، عن المبادئ التفسيرية التي حكمت عمل المؤرخين منذ الستينيات، وتتمثل في ثلاث: النزوع نحو تاريخ شامل يجمع بين مستويات الوجود الاجتماعي بما يقترن بذلك من هيراركية بين الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، ومن سعى نحو "المحدد الأخير"، تبنى التقسيم الإقليمي دون مسائلة كحدود معطاة لموضوع البحث، وهو بعد شرط الجرد والتجميع والتراكم الذي يصب في تاريخ شامل، والتقسيم الإقليمي هنا هو أحد موروثات الجغرافيا البشرية، وهناك إعطاء الأولوية للانقسامات الاجتماعية بوصفها مفسرة لما عداها من انقسامات ثقافية. إن تراجع المؤرخين عن التاريخ الشامل - أي التاريخ على طريقة بروديل Braudel* - هو الذي أدى إلى إعادة النظر في التقسيمات الجامدة وأولوياتها. وأصبح من المقبول أن يتخذ المؤرخ من حدث هام أو غير هام، أو من سيرة، أو من شبكة من الممارسات، مدخلا إلى تعقد العالم الاجتماعي، معتبرا انه ما من بنية أو ممارسة إلا وكانت نتاجا للتمثيلات المتعارضة التي يضيف من خلالها الأفراد والمجموعات معنى على حياتهم (Chartier, 1989, 1505-1520)

تحمل الافتتاحية التالية للحوليات تصورا أكثر تحديدا عما يسميه شارتييه بممارسات وأساليب عمل المؤرخ، ويمكن وضعه تحت عنوان علاقة المؤرخ بالوثيقة وافترضاته عن علاقة الوثيقة بالماضي الذي يدرسه. وخلافا للتعبير السائد، فالوثيقة ليست "مرآة للماضي"، ونقدها ما هو إلا تقدير لخصائصها الداخلية وصياغة للأسئلة التي يمكن طرحها بشأنها، لكنه ليس رهانا على مطابقة الوثيقة مع "الواقع" ولا كتاب التاريخ هو صورة مصغرة عن واقع ماض (أنظر الملحق 3). وإذا أجمنا الانتقادات التي تنطوي عليها مراجعة الحوليات في عبارة واحدة، فهي "تسليم المؤرخ بالتصنيفات سابقة التجهيز". يصدق ذلك على التحقيب الذي يظل خارجا على الظاهرة محل البحث، وعلى الحدود المكانية والتصنيفات الاجتماعية / المهنية وما ينبني عليها مباشرة من تصنيفات ثقافية، بقدر ما يصدق على السلاسل

الكمية، فما جدوى استطلاعة السلسلة التي توفرها المصادر الإحصائية، إذا كانت دلالة ما هو موضع قياس قد تغيرت عبر الزمن؟ يصدق ذلك أيضا على الهويات التي لا ينبغي اعتبارها معطيات وإنما ديناميكيات متغيرة. وإذا كان التاريخ قد اهتم بالأبنية على حساب التفاعلات - والحديث عن مستويات أو أصعدة الاقتصادي / الاجتماعي/ الثقافي هو خير برهان على ذلك - فمؤرخ اليوم وفقا لمراجعي الحوليات، لا يستعير أسئلته من تخصصات أخرى، ولا من أسلافه من المؤرخين - وإنما عليه أن يضطلع ببناء موضوعه.

وما بين سطور الحوليات إشارة تسمح بفهم أفضل للمقصود بتعبير "بناء الموضوع"، حيث وردت في الافتتاحية عبارة مؤداها "إن العلاقات الاجتماعية نقلت من بين أيدي التحليل إذا ما حاولنا تثبيتها عند لحظة معينة لاستخراج مكوناتها" (انظر ملحق 3) ومصدر هذه العبارة هو الكتاب الضخم لـ E.P.Thompson "بناء الطبقة العاملة البريطانية" الصادر عام 1963 والمترجم إلى الفرنسية عام 1988. لقد شرع طومسون في كتابة هذا المؤلف غداة انفصاله عن الحزب الشيوعي البريطاني على أثر غزو المجر. وقد تعرض لانتقادات أقرانه من المؤرخين البريطانيين الماركسيين المتأثرين ببنيوية لويس التوسير، على حين لاقى نجاحا متأخرا وان لم يخل من نقد، لدى مجموعات بحثية أخرى. ويرى جيرار نواريل في تبنى الحوليات لهذا الاقتباس انحياز واضح لطومسون في مواجهة المنظور البنيوي كما تبناه وعمل بمقتضاه بروديل. ومن جانبه ينطوي كتاب طومسون على نقد جذري لنموذج التاريخ الاقتصادي والاجتماعي الذي روجت له الحوليات، فالطبقة - تنميما للاقتباس السابق - "ليست بنية ولا هي حتى فئة، وإنما هي شيء حدث ويحدث بالفعل على مستوى العلاقات الإنسانية". فحديث طومسون عن Making (صناعة / بناء) الطبقة هو تأكيد على ديناميكية التاريخ كعملية على حساب البنية وحديثه عن طبقة عاملة بالمفرد - لا طبقات - تأكيد على أن التعبئة ضد أرباب الأعمال - هي التي سمحت ببلورة هوية طبقية بين فاعلين قد لا يعملون في ظروف إنتاج متطابقة وبمعنى آخر، فالخبرة - أي خبرة الفاعلين - سابقة على المفهوم - أي الطبقة - ولا وجود للأبنية في ذاتها (Noiriel, 1998, 125). وعمل المؤرخ تحديدا في هذه الحالة هو "أن يعيد نسج الخيوط المتشعبة التي تتبني على

أساسها الخبرة المشتركة للطبقة العاملة وليس الاكتفاء باستنتاج موقعها ضمن بنية طبقية افتراضية" (Cerruti, 1996, 172). وقياسا على هذا المثال، قد يتضح على نحو أفضل ما يعنيه مراجعو الحوليات بـ "بناء المؤرخ لموضوعه". ويطابق هذا التصور إلى حد كبير، تيارات السوسيولوجيا البنائية الإدراكية، في تأكيدها على أن موضوعات العالم الاجتماعي وأشياءه - ومن ثم العلم - لا تنفصل عن تمثل الفاعلين لها.

سبل للمراجعة

تطرح النصوص البرنامجية للحوليات سبل ثلاث للتفكير في شأن المراجعة، يصب جمعها كما سوف يتضح من الصفحات القادمة، في قضية بناء المؤرخ لموضوعه وطرح مسألة التأريخ على صعيد لصيق الصلة بالممارسة البحثية في أكثر أبعادها أنية ويومية. والسبل الثلاث هي ضرورة التوقف عند مقاييس التحليل، وطرق الكتابة التاريخية، وتقسيم العمل بين التخصصات. ويخرج العرض هنا عن نطاق الحوليات ومراجعتها لاستشراف جانب من الجدل حول هذه الموضوعات الثلاث في مجال التأريخ الفرنسي وممارساته.

1- مقاييس التحليل / التجريب

كان الحوار حول مقاييس التحليل هو أحد التأثيرات المباشرة للميكروتاريخ الإيطالي ولن أتوقف كثيرا عن هذا التيار - ومدخلات أخرى في هذا السمنار قد تعرضت له على نحو مفصل- إلا بالقدر الذي يسمح بإلقاء الضوء على مفهوم محوري في مراجعة الحوليات وهو التجريب. من منظور مراجعة الحوليات، طرح الميكروتاريخ مقترحات يجدر التوقف عندها بعد فترة طويلة من الاهتمام بالعمليات الكبرى والأبنية الكلية. وتدفع هذه المقترحات بشكل خاص إلى مناقشة مدى الملائمة بين حجم الظواهر محل الدراسة من جانب وكيفيات الرصد والإشكاليات من جانب آخر. وتعتبر نصوص الحوليات عن اهتمامها بمسألة مقاييس التحليل، بقولها أن التقدم في المعرفة التاريخية لا يتحقق بالتوسع والنزوع نحو الشمول وإنما بـ "تغيير

مكان العدسة وتنوع البؤرة"، فهو يكشف في كل مرة عن تشكلات جديدة للواقع (انظر الملحق 3). ونلاحظ في كتابات لاحقة للمؤرخ برنار لوبوتى *Lepetit* استخدام لصورة أوقع هي صورة الخريطة ومقياس الخريطة. فالمقياس هو النسبة بين المسافة على الخريطة والمسافة "على الأرض" وتغيير النسبة لا يعنى فقط تصغيرا أو تكبيرا في حجم الظواهر، وإنما تغيير في التفاصيل التي نرصدها. ومن البديهي أن من يبحث في شأن الطرق لن يلجأ إلى ذات مقياس خريطة المربعات السكنية. فنحن لا نرى ذات الأشياء هذه واحدة، والثانية حسب تأكيد لوبوتى، هي انه لا أفضلية لمقياس على آخر من حيث الصحة أو الواقعية، ولا يمكن الاعتداد بصحة ما يكشف عنه الرصد على مقياس معين، في مواجهة ما يكشف عنه مقياس آخر. (Lepetit 1996, 71-94) وتوضح كتابات لاحقة أن ثمة تباين بين القائلين بأن المراوحة والتنقل بين المقاييس هو الذي يكشف عن الدلالة وبين الذين يعتبرون أن الميكرو هو المستوى الدال، لأنه مستوى اعتمالات التفاعلات والعلاقات الاجتماعية التي يعنى بها المؤرخ. (Revel, 1996, 7-14) ومن الواضح على أية حال أن أي تفكير في شأن مقياس التحليل ينطوي على اختبار لما يمكن أن يسفر عنه وأن ثمة احتمال لكي يكشف التحول نحو مقياس مختلف عن صورة أخرى للواقع الاجتماعي. ما يعنينا هنا على وجه الخصوص هو ارتباط مسألة مقاييس التحليل بفكرة "التجريب" والمصطلح يتردد كثيرا لدى مراجعي الحوليات، تغلفه شحنة ايجابية ملحوظة. فبناء المؤرخ لموضوعه واختيار مقاييس التحليل والتنوع ما بينها، والتأكيد على أن الصورة تختلف باختلاف أدوات الرصد والراصد وموقعه، كل ذلك يشير إلى مدى ابتعاد مراجعي الحوليات عما يبدو اليوم وكأنه "وضعية" مؤسسي التيار الذين لم يتوقفوا كثيرا عند التبعات المعرفية لهذه المقولات. وفي المقابل فقد تظهر دعوات المراجعة وكأنها دعوات للنسبية المطلقة. وهذا تحديدا ما يمكن لنا أن نناقشه.

ففي مقال نشرته الحوليات عام 1992 تحت عنوان "الحوليات منظورا إليها من موسكو" يتوقف المؤرخ الروسي يورى بسمرتنى Bessmertny عند ما يسميه بـ"المنحى الجديد للحوليات في السنوات الأخيرة وما تثيره من انتقادات". ومن الملائم أن نتوقف قليلا عند هذا "الاستقبال الدولي" الذي يناظر موقعنا كمستقبلين

للحواليات، والذي قد يتفق في مضمونه مع ما تثيره مراجعة الحوليات من انتقادات بين من يتبنون رؤى مختلفة عن حرفة التأريخ.

يؤكد المؤرخ الروسي أولا على خصوصية الاستقبال الروسي الذي مر بخبرة التأريخ السوفييتي، فقبل الثورة "كان مسلما بكفاءة ونزاهة المؤرخ" ثم فقد التأريخ السوفييتي مصداقيته شيئا فشيئا حتى تكشف بشكل واضح، اعتبارا من عام 1985 "التزييف الصارخ للماضي" وبدأ السعي نحو "معرفة حقيقة ما حدث". ويسجل المؤلف اتفاقه مع الحوليات على أن المؤرخ - لا الوثيقة - هو منتج موضوع الدراسة التاريخية، واصفا ذلك "بالثورة الكوبرنيكية التي أحدثتها الحوليات". ويؤمن كذلك على ما تؤكد الحوليات من أن "تحديد الأساس الاقتصادي وصراع الطبقات لا يكفي لتفسير التاريخ" مضيفا "إن تفكيرنا في مصير مجتمعنا، يتلاقى مع ما تطرحه الحوليات من مناقشات حول مهام ومصير المؤرخ والتأريخ".

ينتقل المقال بعد ذلك إلى الحديث عما يمكن أن تثيره الحوليات من تساؤلات لدى جماعة المؤرخين الروس وقارئ ينتمي إلى ثقافة أخرى، قارئ مر بخبرة التأريخ السوفييتي وصار يفتش عن "حقائق بسيطة ونهائية"، تجذبه الحوليات تحديدا لأن التأريخ الرسمي قد نظر لهذه المجلة بقدر من الارتياح وأعاق انتشارها، وإن كان ذلك القارئ يتوجه مباشرة إلى ما تنشره المجلة من أبحاث من دون توقف عن تبعاتها المعرفية. ويسجل بسمرتنى هنا أن اهتمام الدوائر المعنية بالعلوم الإنسانية في روسيا، يرجع أولا إلى تعارض منهج الحوليات مع الاقتربات الحتمية الشائعة في روسيا، فقارئ الحوليات صار يسلك مسار الباحث مفتشا عن تفسير للوثائق ولا يسعى خلف المبادئ التفسيرية المجردة، وقد أسهمت الحوليات في إعادة تعريفه بخصوصية البحث التاريخي، فموضوعاته ليست "أشياء جاهزة تنتظر الكشف في غلافها الوثائقي"، أخيرا فإن انتشار خبرة الحوليات يسمح برد الاعتبار للتأريخ الروسي ذاته. على أن "قارئ موسكو الذي ينتمي إلى ثقافة أخرى" لابد وأن يستوقفه أولا موقف الحوليات من قضية "ذاتية ونسبية المعرفة التاريخية". يتوقف هنا يورى بسمرتنى عند بعض عبارات افتتاحية الحوليات (انظر الملحق 3) خاصة تلك التي تؤكد على أن أي كتاب جديد في التاريخ ليس إعادة إنتاج مصغرة للماضي، وإنما نسق من المقترحات من أجل فهم أفضل لذلك الماضي. وإذا كان

القارئ الغربي مسلح بالأدوات التي تسمح له باستيعاب ذلك وبالمعايير التي تمكنه من تمييز الصالح والطالح من الكتابات التاريخية، فالأمر مختلف بالنسبة لقارئ موسكو الذي مر بخبرة التأريخ السوفييتي، والذي قد يرى في حديث الحوليات عن ذاتية ونسبية المعرفة التاريخية رخصة لتزييف الماضي، وفي الحديث عن "أحكام غير نهائية" تبرير للتفسيرات الانتهازية لذلك الماضي، بل للوثائق ذاتها، على نحو ما قبل البرسترويكا. ويتوقف بسمرتنى هنا عند ما يمكن أن تعنيه "ذات المؤرخ"؛ اختيارات وتفضيلات فردية، أسلوب كتابة؟ الانتماء إلى مدرسة بعينها؟ قراءات؟ أم بيئة اجتماعية؟ على أية حال فثمة قيود على ذاتية المؤرخ المحترف لعل أهمها التزامه بتقنيات تفرضها المهنة واندراجه بالضرورة ضمن التراكم المعرفي الذي أنجزه المؤرخون السابقون، فضلا عن تفكير المؤرخ في "الجماعة القارئة" التي يتوجه لها، وفي هذا الصدد فإن الحوليات لا تتوقف بشكل مقنع عند مشكلة النسبية في المعرفة التاريخية، بل إن المراجعة (1989) تتخذ موقف مغاير. فمقترحاتها تنفي إمكانية تراكم المعرفة التاريخية، وتنفي من الأساس إمكانية الاختيار بين صيغ مختلفة للتاريخ، طالما أن كل كتاب في التاريخ ما هو إلا نسق من المقترحات المتناسكة والمتسقة ما بينها، على المستوى الداخلي، وليس من منظور فهم الماضي كنظام متسق. يرى بسمرتنى هنا أن الحوليات "لم تضع النقاط فوق الحروف" بصدده هذه الموضوعات والتي يتلقاها قارئ موسكو ويفسرها وفقا لتقاليد ثقافية مختلفة.

إضافة إلى ذلك، فسكوت الحوليات عن إشكاليات الذاتية والنسبية والتراكم المعرفي، يقود إلى ما هو أكثر خطورة، وهو تجاهل مشكلة "اللحظة التركيبية" التي طالما طرحها وحاول التعامل معها مؤسسو الحوليات والتي تغيب عن اهتمامات المراجعين اليوم في حرصهم على رصد الفردي والمتفرد من الظواهر. "إن الحوليات قد طرحت على نفسها موضوع إشكاليات المعرفة التاريخية ومثل هذه المهمة لا يمكن إنجازها قطعة تلو الأخرى ولكنها بحاجة إلى تحليل شامل وکلی. لذا فمن المهم تفادي التحليلات غير المكتملة والصيغ المنقوصة وغياب النقاط عن الحروف. وذلك تحديدا هو ما قد يثير تشكك البعض من قراء الحوليات".

(Bessmertny 1992, 245-259)

لقارئ القاهرة - أو غيرها من المدن العربية - أن يختلف أو يتفق مع قارئ موسكو وأغلب الظن هنا أن مرجع الاختلاف أو الاتفاق ليس "تباين التقاليد الثقافية" الخاصة بمجتمع بعينه، وإنما الاختلاف في ممارسة التأريخ (ويبقى التساؤل حول ارتباط التأريخ بـ"التقاليد القومية" شريطة الاتفاق على ما يمكن أن يعنيه ذلك التعبير الفصفاض). على أية حال، فإن هذا السجال يعود بنا مباشرة إلى موضوعنا وهو مقولة التجريب وارتباطها بمقاييس التحليل. وقد طرحت الحوليات مقال بسمرتنى أولاً بوصفه شهادة مهمة لا تحتل الرد. لكنها حرصت ثانياً على توضيح ما بدا غائبا في مقترحاتها البرنامجية. وأولها ما يتصل "بإشباع ذاتية المؤرخ ورخصة تزييف الماضي"؛ وترى الحوليات في ردها إن طرح المسألة على هذا النحو يعود بنا إلى قرن مضى حيث كان التصور السائد هو أن ثمة حقيقة ماضية وعلى التاريخ مهمة الكشف عنها، وعليه يبدو الماضي مشبعا بالمعنى والوضوح قياسا إلى ضبابية الحاضر وغموض المستقبل. وقد تباعدت الحوليات الأولى عن هذه المقولة، كما تدلل على ذلك عبارة لوسيان فيفر : "إن التاريخ ابن زمانه". وثمة تأويل نسبي وتشكيكي لهذه العبارة، طالما أنه لا الماضي ولا الأرشيف يحملان الأسئلة، وإنما تطرح الأسئلة اعتبارا من الحاضر. على أن هناك تأويل آخر يكون التاريخ بمقتضاه كيفية خاصة - لا لاستعادة ما حدث في الماضي - وإنما لإعادة تملك الماضي في الحاضر. ومن هذا المنظور، يصدق على التاريخ ما يصدق على الذاكرة الجماعية. فالماضي لا يمكن حفظه ولا بعثه ولا استعادته في ذاته، والتاريخ هو إعادة بناء مستمرة وهو ينتج الحقائق عن الماضي اعتبارا من حقائق الحاضر، شأنه شأن الذاكرة. وفي هذا الصدد فلا حاجة لتأسيس ذلك التعارض بين رؤية نسبية للماضي تجيز كافة أشكال التلاعب ورؤية وضعية تحفظه من ذلك التلاعب. فالقراءات الشمولية لتاريخ القرن العشرين غالبا ما اعتمدت على أكثر الاقترابات وضعية ولم يحمها ذلك من مخاطر التزييف. هل يعنى ذلك الركون إلى منطق "كله ماشى" ؟ تشير الحوليات في ردها على أن منطق الدفاع عن الموضوعية الذي يتبناه بسمرتنى يخلط بين الملائمة (pertinence) والصلاحية (validité)؛ فملائمة الخطاب التاريخي تحيل إلى ما يجب تناوله إذا ما تحدثنا عن موضوع مثل مجتمع العصر الوسيط أو الثورة البلشفية. أما الصلاحية فتقيس الارتباط بين مقترح ما وبين الخبرة الامبريقية، وبين المقترح ونسق المقترحات المكتملة له. والحكم

بالصلاحية أمر يتصل بالممارسة المهنية، أما الملائمة فهي تكتسب معناها بالإحالة إلى تقليد تاريخي وإلى عملية التملك الجماعي للماضي. إن صعوبة عمل المؤرخ تكمن في التراوح الضروري بين الممارسة التجريبية وبين التفسير الاجتماعي لما ينتجه، دونما مطابقة بين الملائمة والصلاحية، فلكل شروطها. أما التخلي عن اللحظة التركيبية والتاريخ الشامل، فيتعين وضعه في إطار أشمل، من تنوع الموضوعات التاريخية إلى تراجع الأطر التي وحدت بين العلوم الاجتماعية (الماركسية، والبنائية، والوظيفية) فضلا عن تشكك أصيل شمل مجتمعاتنا بأسرها، حول إمكانية الفهم الشامل للعالم الاجتماعي؛ هو تخل بلا شك وإن صاحبه العديد من التأثيرات الايجابية، مثل التأكيد على إجراءات بناء الموضوع وشروط التجريب.

ينقلنا هذا إلى المحور الثاني لرد مراجعي الحوليات على قارئ موسكو، وهو ذلك الخاص بالتجريب، "مصدر قلق وانزعاج عدد من قراء الحوليات" والمقصود به ليس الإطاحة بالقواعد وإنما شرح أكثر انضباطا للفرضيات والأساليب التحليلية التي يتبعها كل مؤرخ. تحيلنا هنا الحوليات إلى افتتاحية المنعطف النقدي (انظر الملحق 2) وما أشارت إليه من أن التنوع المنضبط لمقياس الرصد، ينتج تأثيرات معرفية متنوعة ومن ثم مكاسب معرفية. يحيل ذلك مباشرة إلى مقترحات الميكرووتاريخ الذي تطرح لا بوصفها برنامجا نهائيا أو موحدا وإنما أدوات فعالة في اللحظة العلمية الراهنة. والمثال الذي تعطيه الحوليات في هذا الصدد يزيد من وضوح المقصود بمقياس التحليل، ويزيل ذلك الالتباس المحتمل بين المستوى المحلي والمستوى الميكرو. "واقع الأمر أن مسألة مستويات الرصد لم تطرح لفترة طويلة لأن المؤرخين كانوا يقبلون ضمنا بفرضية استمرارية النسيج الاجتماعي. فقد كانت المبررات العملية وحدها هي التي تبرر للعمل على مستوى الأبرشية أو الإقليم أو المنطقة وكان الافتراض الضمني هو أن هذا الإطار المكاني ساكن ولا علاقة له بإنتاج المعطيات. وهكذا فقد تراكمت مئات المونوغرافيات، على اعتبار أن الموائمة بين نتائجها، هي الكفيلة بتكوين أسس تاريخ اجتماعي شامل. وعلى المستوى الجزئي لكل دراسة كان السؤال المطروح ليس مقياس الرصد وإنما مدى تمثيلية العينة، وهو ضمان إدماجها ضمن الصورة الأوسع. تنطلق الحوليات اليوم

من فرضية عكسية، فاختيار مقياس التحليل ليس تكبيراً أو تصغيراً وإنما اختيار واع لما يراد إظهاره ؛ ليس الأمر إذن بلعبة ولا هو بتخل عن مشروع التاريخ الشامل، وإنما إعادة نظر في صلب هذا المشروع، في اتجاه التعميق وليس التوسع والترام. فمن الوارد تحليل تاريخ عملية "ماكرو" مثل بناء الدولة الحديثة من خلال مؤسساتها وفعاليتها وبالاستناد إلى المعايير التي سنتها الدولة عن نفسها. على أنه يمكن كذلك رصد آليات التكيف والتفاوض والالتفاف التي يتمثل فيها حضور الدولة "على الأرض"؛ كلا الصورتين حقيقي وكلاهما غير كاف لأن الدولة الحديثة ما هي إلا مجمل هذه التشكيلات غير المتطابقة والتي يجب البحث في تمفصلاتها الداخلية. ولتهنئة "مخاوف موسكو" مؤقتاً، يبقى التأكيد على أنه أياً كان مستوى التحليل، فينبغي رصد شبكة العلاقات الاجتماعية الأكثر تعقيداً وكثافة، وذلك على كل المستويات. وفي ظل هذا الاختيار، تنتفي إمكانية التفكير في تراكمية النتائج كعملية مبسطة من التجاور أو الجمع أو الأخذ بالمتوسط".

(Lepetit & Revel, 1992, 261-265)

يبقى أن أشير إلى أن رد الحوليات، والذي حمل توقيع اثنان من أعضاء مجلس تحريرها، كان تحت عنوان "التجريب في مواجهة التحكيمية". والتجريب بما يتصل به من "برهان" وثيق الصلة بالمسار الثاني لمراجعة الحوليات، والمتعلق بمسألة الكتابة التاريخية.

2- كيف يكتب التاريخ؟

قد يبدو للناظر في الخارج أننا بصدد سؤال تكميلي، أو تجميلي، لا يخلو من ترف أو طرفة. على أن تقنيات الكتابة في مختلف التخصصات عادة ما تستند إلى سلطة ما، قد تكون سلطة "المصادر الأصلية" أو سلطة "العينة الممتلئة" وهي في كافة الحالات سلطة "الباحث / العارف" يمارسها إزاء من لا يعرفون. إن طرح هذه المسئلة يقود إلى صياغة السؤال حول موقع كاتب العلوم الاجتماعية، في علاقته بموضوعه وبمصادره وأصواتها المتعددة من جانب أول، وفي علاقته بالقارئ من جانب ثان، ولأهمية موضوع الكتابة التاريخية وما يطرحه في واقع الأمر من أسئلة

معرفية، فإن ما تناقشه مراجعة الحوليات في هذا الصدد، ما هو إلا مدخل لتناول أوسع، أتعرض فيه لعدد من الكتابات حول الموضوع، بقدر ما أحاول تتبع تكوين مجال للجدل، بروافده ووسائطه والمشاركين فيه، وما سقط من بين القضايا التي كانت مثارة، أو تلك التي استقرت وصارت موضع اتفاق، وإن اختلفت صياغاتها.

ترصد الحوليات من جانب أول مدى الارتباط بين الاقتربات التاريخية المختلفة وبين صيغ بلاغية متفق عليها، وترصد من جانب ثان مدى تأثير الكتابة التاريخية بأشكال أخرى من الكتابة تفد عليها من الخارج. ولتوضيح المشهد يمكن أن نرصد على سبيل التبسيط ثلاثة عناصر. فهناك من جانب أول تلك الأشكال من الكتابة التاريخية التي ارتبطت ب/ واعتمدت على السلاسل الزمنية سواء في تنويعاتها الكمية أو الأكثر تأدبا أو بلاغية، هذه الأشكال قد تعرضت بلا شك لتغيير وإن ظل غير مفكر فيه، وهناك ثانيا من يسلمون بمقولة "عودة السرد" *retour du récit* والذين يرون في تلك العودة، عودة للحدث كذلك في صورته التقليدية، فيما يعد علامة على إخفاق المشروع الأصلي للحوليات، وبين هذا وذاك ثمة محاولات لإرساء تقاليد كتابية جديدة، كذلك التي تطرحها على وجه الخصوص كتابات الميكروتاريخ. ومن وجهة نظر الحوليات، فالكتابة التاريخية تحيل مباشرة إلى مسألة البرهان. "فهو لا ينحصر فقط في نقد الوثيقة وتقنيات تحليلها، إنما يتعين الاهتمام بشكل أكبر بالعلاقة بين طبيعة الفرضيات والعناصر التي تسمح بالتحقق منها". واختصارا فمراجعة الحوليات تطرح السؤال حول كتابة تاريخية أكثر انضباطا وأكثر تحررا وأكثر وعيا بما تنتجه من تأثيرات معرفية" (انظر الملحق 2،3). سؤال معضل بلا شك، لا يقبل إلا بتعدد الإجابات وتعدد عمليا، وقد ساهمت في صياغته العديد من الكتابات ولا تزال عبر ما يزيد على ربع قرن، متناولة عدة زوايا بدءا من فعل الكتابة ذاته، مروراً بعلاقة الكتابة التاريخية بغيرها من أشكال الكتابة وانتهاء بعلمية التاريخ ذاته.

ففي عام 1971 صدر كتاب بول فين *Veyne* * "كيف يكتب التاريخ؟" (مترجم إلى العربية) ولن أتعرض هنا لمجمل مقترحات فين عن الكتابة التاريخية ولا لكافة الاستقبالات التي لاقاها كتابه، لكنني أتوقف عند فكرة "الحبكة" *intrigue* وتبعات ذلك بالنسبة للكتابة التاريخية، لما لهذه الفكرة من حضور في السجلات

اللاحقة. ويرى فين "إن الوقائع ليس لها وجود مستقل وما نسميه بنسيج التاريخ هو حبكة، أي خليط بالغ الإنسانية ومحدود العلمية من الأسباب المادية والتطلعات والمصادفات. ولنقل انه شريحة حياة يستقطعها المؤرخ حسبما يحلو له وبحيث تنتظم الوقائع وفق ارتباطاتها الموضوعية وأهميتها النسبية (..) وتذكرنا كلمة الحبكة بان ما يدرسه المؤرخ لا يقل إنسانية عن التراجم أو عن رواية الحرب والسلام. ولا تخضع الحبكة بالضرورة للتطور الكرونولوجي، فالشريحة المقطعية قد تغلغ إيقاعات زمنية مختلفة". (Veyne, 1978, 36)

ويؤكد فين على أن الحبكة التي يختارها المؤرخ هي التي تحدد الوقائع الجديرة بالاهتمام من وجهة نظره، وانه في التاريخ، شأنه في ذلك شأن المسرح، لا يمكن عرض كل شيء، لا لضخامة العمل وإنما لأنه لا توجد من الأساس "واقعة تاريخية أولية". وما يعيننا هنا هو تبعات ذلك، فالقول بان المؤرخ "يختار" يدفع به فين إلى التأكيد على أن الكتابة التاريخية يصعب عليها أن تنفصل عن الأشكال الأدبية التقليدية وأن ما تقدمه من تفسيرات ليس في نهاية الأمر سوى سرد منظم في صورة حبكة وقابل للفهم.

أثارت مقترحات بول فين، وخاصة حديثه عن "اختيارات" المؤرخ ردود فعل عديدة، انتقي منها رد المؤرخ ميشيل دي سرتو De Certeau* والذي كان من المقربين من مراجعي الحوليات وإن تعددت انتماءاته. ويمكن أن نتوقف هنا عند مسارات وإصدارات ذلك النص لأنها دالة على آليات تكوين مجال للجدل وبناء "المدرسة"؛ فقد صدر أولاً كرد مباشر على بول فين وعرض لكتابه في مجلة الحوليات عام 1972 ثم صدر عام 1975 تحت عنوان "العملية التاريخية" في مؤلف من ثلاثة أجزاء هو "صناعة التاريخ" أشرف عليه اثنان من كبار مؤرخي الحوليات، هما بيير نورا Nora* و جاك ليجوف Le Goff*، ثم صدر النص ثالثاً عام 1976، كفصل ضمن كتاب موسع لـ دي سرتو يحمل عنوان "كتابة التاريخ". وفي هذا النص يتفق دي سرتو مع فين حول مقولة أن أية كتابة تاريخية، أيا كان شكلها هي سرد وأن بناء هذا الخطاب يتم وفق إجراءات سردية تعيد تنظيم العمليات البحثية. لكنه يؤكد من جانب أول على أن ما يحكم اختيارات المؤرخ فيما يتعلق ببناء الموضوع وشكل العمل والكتابة، ليس إشباع ذاتيته وإنما تتحدد هذه

الاختيارات بناء على موقع المؤرخ ضمن مؤسسة وتأسيس للمعرفة. ومن جانب ثان فان اتساق الخطاب التاريخي لا يرجع، أو لا يرجع فحسب إلى احترام الأشكال الأدبية التي تستعيرها الكتابة التاريخية، وإنما إلى ممارسات خاصة تفرضها التقنيات المعتمدة من قبل الجماعة العلمية المتخصصة. فما يسميه دي سرتو بـ "العملية التاريخية"، هو علاقة بين موقع اجتماعي وممارسات متفق على علميتها وكتابة، ولا يفترض دي سرتو أن المؤسسة تفرض أو تعين فكرة أو أسلوب في الكتابة، وإنما يؤكد أن كلا من تنظيم المؤسسات والأفكار يخضع لذات الحركة. ويتوقف دي سرتو عند الوضع المؤسسي للتأريخ الفرنسي في الستينيات، كما يتناول عدد من الاتفاقات البلاغية، مثل استخدام النصوص لضمير "نحن" وما تعكسه من حقيقة أن المؤرخ يكتب أولاً لأنداده وأن ثمة "خطاب تاريخي" في خلفية كل كتاب جديد في التاريخ، والذي يحكم وجودته في نهاية المطاف هم الأنداد، "فالخطاب التاريخي والجماعة التاريخية المنتجة لهذا الخطاب، هما اللذان يصنعان المؤرخ على حين تغذى أيديولوجية المهنة الحرة وهم الذات الكاتبة". (De Certeau 1975,

73)

ولكن ما الذي تضمه المؤسسة لكي تظل مؤسسة؟ لا يناقض دي سرتو نفسه عندما يشير إلى ما هو ضمني وإلى التوترات التي ما تلبث أن تظهر عندما يتحول المؤرخ كاتباً وينتقل من "الكارت" أي تفريغ الوثيقة - إلى "الصفحة"؛ توتر بين كتابة التاريخ والتاريخ، بين البحث والكتابة، بين خطاب المصدر وخطاب المؤرخ.. فإذا كانت كل كتابة تاريخية هي سرد، فمنطق الكتابة ذاته هو الوجه المعكوس لمنطق البحث، إذ تخضع الكتابة للتسلسل الزمني وتسعى إلى إنتاج خطاب متماسك، محدود ببداية ونهاية، لا مجال فيه للثغرات، على حين أن البحث عملية مفتوحة، لا حدود للأسئلة التي تطرحها، والتي تنسل بالضرورة ما بين الفجوات والثغرات، كذلك يشير دي سرتو إلى تعدد الأصوات داخل الكتابة التاريخية، بين صوت الباحث / الكاتب، وصوت المصدر وهو بعد موضوع البحث ومبرره، أي ما نسعى إلى تفهمه أو التعرف عليه، ولكنه في ذات الوقت أداة البرهنة الأساسية، وعليه فان ما يبدو وكأنه تقنيات من قبيل علامات التنصيص والاستشهاد بعبارة المصدر، أو الإحالة إلى الهوامش والملاحق، أو توضيح الغامض من المفاهيم أو الكلمات، ما هو

إلا إدارة لتعدد الأصوات، ما بين استحضار المصدر لإضافة مسحة الواقعية اللازمة، واستبعاده وإسكاته لصالح خطاب المؤرخ/ الشارح واكتسابه لسمات "العلمية" حسبما تحددها جماعة الأنداد (De Certeau 1975, 63-120)

ثمة بعد إضافي للكتابة التاريخية، يتعرض له الفيلسوف بول ريكور Ricoeur* وهو حضور القارئ في النص أو ما يسميه بـ "عالم النص". لقد كان ريكور معنيا بصياغة رؤية نظرية عن فعل القراءة ودخول النصوص في العالم المعاش للقارئ. كما كان معينا كذلك بالكشف عن الطابع السردى للنصوص التاريخية وإمكانية القراءة الموازية لكل من النصوص التاريخية والأدبية. وكان لصدور ثلاثيته "الزمن والسرد" بين أعوام 1983 و 1985 بالغ الأثر في توجيه المناقشة حول أشكال الكتابة التاريخية وطابعها السردى وارتباطه بالحدث. ولا شك أن جانب من الاستقبالات إلى لقيها هذا النص مرتبط بمكانة ريكور كـ "فيلسوف معنى بالعلوم الاجتماعية"، و"الزمن والسرد" مؤلف ضخم وتأسيسي تفترض قراءته قدر هائلا في المعرفة المسبقة بما يتوقف عنده ريكور من الأعلام والكتابات، من الفلسفة إلى التحليل النفسي مرورا بالألسنية والتاريخ وفلسفة التاريخ. كما أن للكتاب بنية - ولنقل حبكة - تسمح لمؤلفه بالاستطراد فيما سبق أن تناوله وبمراجعة مقولاته عبر أجزاء الكتاب الثلاث وطبعاته العديدة. وسوف اقتصر هنا على تناول ريكور لكتابة التاريخ عند مؤرخي الحوليات ومحاولته البرهنة على أن أكثر أشكال الكتابة بنوية ومعارضة للحدث - تحديدا لدى بروديل - أكثرها تشبعا بالسرد، وتمسكا بالحدث، وفي هذا العمل فان ريكور لا يكشف فقط عن توتر بين بروديل "المنهجي" في كتاباته الصارخة ضد الحدث - وبروديل المؤرخ، ولكن قراءاته الداخلية لممارسة المؤرخ، تعيد النظر في المقولات الشائعة حول الموضوع. تحفل كتابات بروديل وخاصة مؤلفه المنهجي الرئيسي "كتابات حول التاريخ"، بتعبيرات من قبيل "الأحداث.. تلك القشرة السطحية البراقة.. الأحداث.. ذرات من الأفعال والحيوات الفردية.. درامية وقصيرة.. تعبر التاريخ كومضات متتالية، ما أن تولد حتى يبتلعها الظلام". وهو يعتبر أن "التاريخ السردى ما هو إلا أضواء براقية بلا وضوح، وقائع بلا إنسانية، يدعى تقديم الأشياء كما حدثت بالفعل، على حين أن باطنه هو فلسفة للتاريخ، فيها تسيطر العوارض الدرامية على حياة

البشر وعبر أبطال يتحكمون في مصائرهم ومصائر الآخرين". (Braudel, 1969, 22-23)

ومن قراءته لهذا الكتاب تحديداً، يستخلص ريكور أن معنى تاريخ المدى الزمني الممتد ذاته، مستقى من الحدث الدرامي أي الحدث / الحكمة. ففرضية بروديل الأساسية هي تعددية الزمن الاجتماعي، ويرى ريكور أن "تفكيك التاريخ إلى أصعدة يمكن عده بمثابة مساهمة رئيسية في نظرية الزمن السردي، ومن ثم نقطة انطلاق لمسألة بروديل وكتاباتاته "إذ ينبغي التساؤل عما يجعل ممكناً ومفكراً فيه ذلك التمييز الذي يستنه بروديل بين التاريخ شبه الساكن أو ذي الإيقاع البطيء، وما يسميه بالتاريخ على مقياس الفرد، أي ذلك التاريخ الحدوثي الذي ينبغي لتاريخ المدى الزمني الطويل أن ينحيه جانباً". ويأخذ ريكور على مؤرخي الحوليات تبنيهم لمفهوم ضيق عن الحدث، ناتج عن معارضتهم للتاريخ السياسي، إذ قصرُوا فكرة الحدث على وقائع أعمال وحياة الرجال العظام الذين يصنعون التاريخ، وفق الرؤى السائدة في التاريخ السياسي التقليدي.

ينقل ريكور ذات التساؤلات إلى ما يعده مانفستو مدرسة الحوليات، وهو كتاب بروديل حول البحر المتوسط والعالم المتوسطي في عصر فيليب الثاني، الذي يتعرض لفترة التوسع الإسباني والصدام مع الإمبراطورية العثمانية، وقد صدرت طبعته الأولى عام 1949. ويتألف هذا الكتاب من ثلاثة أجزاء هي جانب البيئة، المسارات الجماعية والحركات الكلية، الأحداث والسياسة والبشر، وكما هو متوقع فالمدى الزمني الساكن، هو زمن الجغرافيا، يليه زمن المدى الطويل لمظاهر الحضارة ثم مدى الأحداث السياسية وهو قصير. هذا عن البنية الظاهرية للكتاب، على أن ريكور يتساءل عن مبدأ الوحدة الجامع بين أجزاء الكتب وأزمته الثلاث، مشيراً إلى "الأبنية الانتقالية" التي تسمح بتماسك الكتاب في "شبه حكمة"، أي إجراءات التحليل والعرض التي تسمح بقراءة الكتاب من بدايته إلى نهايته و بالعكس.

فتيمة المستوى / الجزء الأول هي ذلك البحر – الساكن – ويبدو أنها تتعرض للمكان أكثر مما تتعرض للزمن، ومع ذلك فالمكان ما هو إلا تاريخ البحر المتوسط، مقترناً بفعل البشر؛ من اللوذ بالجبال إلى زراعة السهول الساحلية وتوطنها، مروراً

بالملاحه وانتهاء بصدام الإمبراطوريات الذي يلقي بظلاله على ضفاف البحر، مشيراً إلى علاقات القوة التي تنبئ بقرب وقوع "الحدث". فالمستوى الثاني قد تم إذن التمهيد له وهاهي الجغرافيا التاريخية وقد تحولت إلى جغرافيا سياسية. ولعل المستوى الثاني هو المجال الأساسي لعمل مؤرخ المدى الزمني الممتد. ويرصد ريكور هنا تأرجح بروديل عبر مختلف طبقات كتابه بين "البنية" و"الظرف"، إذ يعين بروديل ثلاثة أنساق متنافسة، تسهم في تشكيل العالم المتوسطي؛ الظرف الاقتصادي ممثلاً في النمو المعمم، ثم ما يسميه بالـ"فيزيقا السياسية"، أي تنازع القطبية بين تركيا وأسبانيا، ثم نسق الحضارات. والمشكل هو أن هذه الأنساق ليست متطابقة، وهو ما يفسر في رأي ريكور ترجيح بروديل للظرف الاقتصادي كعامل موحد. وعلى هذا المستوى الثاني، ثمة حضور للمستوى الثالث، إذ يستدعي الظرف الاقتصادي حديثاً عن تصاعد دور الدولة والرأسمالية، بحيث يصبح التاريخ الممتد للاقتصاد نسيجاً من الأحداث (تجارة الفلفل، أزمت القمح..). بل والتواريخ (سقوط اشبيلية في يد الهولنديين 1574) ويصدق ذات الأمر على أنساق المستوى الثاني من إمبراطوريات وحضارات ومجتمعات، والموقع المحوري في هذه الصدد للحروب والمعارك، ليس لذاتها وإنما لما تقوله عن مآل الحضارات. على أن الجزء / المستوى الثالث، بما يحفل به من "أحداث" ليس رجوعاً إلى الكتابة التقليدية للتاريخ، خلافاً لما يقوله عنه بروديل. فالحدث دال وشاهد على التغيرات العميقة، والحدث يطرح على مستوى آخر، إشكالية اتساقه في ذاته. ومن ثم فقد واجه بروديل مسألة الانتقائية، بتفضيله من جانب أول للأحداث "الهامة"، أي تلك التي تكتسب أهميتها من جراء نتائجها، ومن جانب ثان تلك التي اعتبرها المعاصرون أحداثاً هامة. ولا يقلل ذلك من صعوبة مطابقة تسلسل الظروف الاقتصادية وتسلسل الأحداث السياسية، خاصة مع اعتقاد معاصري الفترة أن السياسة هي التي تتحكم في مسار الأحداث. إن حرفة بروديل حسبما يرى ريكور تمثلت في قدرته على بناء تاريخ للأحداث – تواريخ، معارك، معاهدات – ليس فقط بالتقسيم إلى فترات زمنية شأن كافة المؤرخين، وإنما بإعادة غرس الأحداث في الأبنية والظروف، تماماً كما استدعى الأحداث للشهادة على تلك الأبنية والظروف، والربط ما بينها.

كذلك يتجه ريكور نحو البرهنة على أن الأجزاء الثلاث للعمل تشكل معا "شبه حبكة" بالمعنى الذي أورده بول فين، فالحبكة تسلسل قابل للفهم، وترسيم للحدود وتحكم فيها، وإلا استعصت على الفهم؛ فما هي حدود حبكة المتوسط؟ هي تراجع على الصعيد العالمي كبطل جماعي - وليست وفاة فيليب الثاني - وانتهاء المواجهة بين خصمين سياسيين (معركة ليبانت) وانتقال التاريخ إلى الأطلنطي وأوروبا الشمالية. ويضيف ريكور أنه لو أن روائياً مثل دوستوفسكي في الحرب والسلام، أقدم على مثل هذه الحكاية، لدمج بين المستويات الثلاث في سرد واحد. أما بروديل فتبع مساراً تحليلياً ويميز بين الأصعدة، على أن تتولى التداخلات ما بينها، إظهار صورة ضمنية للكل. ونحن هنا بصدد "شبه حبكة" محتملة مجزئة إلى حبات جزئية وصريحة. فما يجعل الحبكة ممكنة هو تصاعد ثم أفول المواجهة الكبرى بين قوتي البحر المتوسط؛ لكنها تظل حبكة محتملة لأن بنية العمل تقترض فصلاً بين الأصعدة الزمنية الثلاث. (Ricoeur, 1983, T 1, 365-383)

ويرى روجيه شارتييه أن مجمل المقترحات التي تدور حول فكرة انتماء الكتابة التاريخية إلى جنس السرد قد ترتب عليها عدد من النتائج، لعل أهمها هو ضرورة مراجعة مقولة "عودة السرد"، فالسرد لم يختفي حتى يعود وإنما تعددت وتغيرت أشكاله. فالسير المتقاطعة للأفراد كما يتناولها الميكرو تاريخ تختلف عن السرديات البنائية الكبرى للتاريخ الشامل، بقدر ما تختلف عن السرديات الإحصائية لتاريخ السلاسل. أما النتيجة الثانية فتتمثل في رصد واستكشاف الخصائص المميزة للسرد التاريخي، وهو الأمر الذي تتناوله العديد من الدراسات، منها ما يركز على أنماط الكتابة التاريخية، ومنها ما يركز على تباين واختلاف أشكال الكتابة التاريخية بين مؤرخين ينتمون إلى ذات المدارس أو المجموعات.

(Chartier, 1998, 87 – 107)

وإذا كانت مقولة انتماء الكتابة التاريخية إلى جنس الكتابات السردية قد حظيت بالقبول والإجماع، فثمة خلاقات واختلافات داخل هذا الإجماع، يشير إليه على سبيل المثال ذلك التيار الواسع من الكتابات، الأمريكية بالأساس، التي عرفت تحت عنوان "المنعطف اللغوي" Linguistic Turn وامتدت من النقد الأدبي إلى العلوم الاجتماعية وخاصة التاريخ، ولعل شعار "العالم نص" هو خير تعبير عن

الحد الأدنى المشترك بين كتابات هذا التيار على تنوعها. وهو يتأسس على رؤية للغة كنظام مغلق من العلامات التي تنتج المعنى من خلال العلاقات ما بينها. والمقصود بذلك أن إنتاج المعنى مستقل عن نية الكاتب والضبط الذي يمارسه على كتابته، فنحن بصدد حالة تشغيل لغوي أوتوماتيكي غير مشخصة، والـ"واقع" هنا ليس مرجعية موضوعية خارجة عن الخطاب وإنما هو مؤسس من خلال وعبر اللغة أيضاً. وفي هذه الحالة، فإن الخطابات المتعددة والمتنوعة لا تعدو أن تكون مجرد أمثلة للقواعد والإجراءات اللغوية التي يخضع لها مستخدمي اللغة.

ويمكن أن نتصور ما لهذه المقدمات من تبعات على العمليات التاريخية الأكثر اعتيادية، والتي تصبح في هذه الحالة غير ذات موضوع، إذ يعنى ذلك إسقاط عدد من الثنائيات والتمييزات، كالتمييز بين النص والسياق وبين الحقائق الاجتماعية والتعبيرات الرمزية وبين الخطابات والممارسات الاجتماعية غير الخطابية. ويضرب شارتييه مثلاً على ذلك بدراسة كيث بيكر عن الأصول الاجتماعية للثورة الفرنسية، وهي تفترض أولاً أن المصالح الاجتماعية ليست خارجية عن الخطاب لأنها بناء رمزي وسياسي وليست حقيقة ذات وجود مسبق ومستقل عن الخطاب. وتفترض ثانياً أن الصعيد الخطابي يشمل كافة الممارسات الاجتماعية، بحيث أن أية محاولة لترسيم الحدود بين المجال الخطابي وبين ما يفترض أنه حقائق اجتماعية غير خطابية، تحيلنا لا محالة إلى مجالات فعل مشكلة خطابياً، وعليه فإن أي تمييز يكون بين ممارسات خطابية مختلفة وليس بين ممارسات خطابية وغير خطابية.

وعلى هذه الافتراضات يرد روجيه شارتييه مؤكداً أن حقائق الماضي لا يمكن بالطبع التوصل إليها إلا عبر النصوص التي حاولت ضبط هذه الحقائق والتعبير عنها، وبالتالي فالمنعطف اللغوي محق في تأكيده على استحالة القفز فوق النصوص؛ على أن ذلك لا يعنى بأية حال المطابقة بين منطقتين مختلفتين، هما منطلق إنتاج الخطاب الذي تخضع له كافة النصوص، والمنطق العملي للممارسات والأفعال، (ويحيلنا ذلك إلى إشكالية خصوصية الممارسات الخطابية قياساً إلى سائر الممارسات الاجتماعية). كذلك يضيف شارتييه أن بناء المصالح الاجتماعية عبر الخطابات خاضع للتحديد الاجتماعي لمنتجي هذه الخطابات، ولتفاوت مواردهم

اللغوية والاقتصادية والمفاهيمية، وهنا فإن بناء الخطاب يحيلنا بالضرورة إلى مواقع وخصائص اجتماعية خارجة عن الخطاب.

ولعل أهم المجادلات حول موضوع السرد التاريخي، هي تلك التي أثارها المؤلف الأمريكي هايدن وايت في كتاب يحمل عنوان *Metahistory* "ما وراء التاريخ"، وقد صدر في عام 1973 أي متزامناً مع كتابات فين ودي سرتو التي سبق الإشارة إليها، لكنه لم يترجم إلى الفرنسية وإن ورد لاحقاً في كتابات بول ريكور وروجيه شارتييه في الثمانينيات والتسعينيات. يتجاوز وايت مقولة سردية التاريخ لإسقاط التمييز بين كافة أشكال السرد، وبالتبعية إسقاط كل تمييز بين الكتابة المتخيلة والتاريخ الذي تنتمي كتاباته في رأيه إلى الأدب أكثر مما تنتمي إلى العلم؛ ومادة كتاب "ما وراء التاريخ" هي كتابات أوروبية من القرن التاسع عشر للمؤرخين وفلاسفة التاريخ ميشليه، رانكه، توكفيل، بوركهاردت، هيجل، ماركس، نيتشه، بندتو كروشه.

ولا يهتم وايت بمضمون هذه الكتابات ولكنه يسعى إلى اكتشاف ما يسميه بالـ "بنية العميقة للمخيل التاريخي" التي تتحكم في كل من (1) مختلف أشكال الحكمة (رومانسية، تراجيدية، كوميديّة، هجائية) و (2) برادجمات الشرح التاريخي (شكلاني، ميكانيكي، عضوي، سياقى) و (3) المواقع الأيديولوجية (فوضوي، راديكالي، محافظ، ليبرالي). إن تشابك هذه العناصر هو الذي يعرف الأساليب التاريخية، جامعاً بين رؤية جمالية وعملية معرفية وانحياز أيديولوجي. وعليه سعى وايت للكشف عن "الأبنية الغاطسة التي تشكل مصفوفة هذه التشابكات" وهي تقع في التشكيلات اللغوية والشاعرية للمجال التاريخي ذاته، أي الطريقة التي يبني بها المؤرخ موضوع تحليله ويختار الاستراتيجيات المفاهيمية التي يستخدمها للتعبير عن هذا التحليل. يحيلنا وايت هنا - وفي سعيه وراء تلك التشكيلات - إلى الصور الكلاسيكية الأربعة للكناية *trope* في البلاغة الأوروبية (الاستعارة، المجاز، المجاز المرسل، التهكم) وهو يعتبر أن للبلاغة دور تكويني في ما يسميه بـ "العقل الغربي".

يتفق خصوم ومؤيدي وايت على السواء على اعتبار أن أعماله من أهم ما كتبه أنصار المنعطف اللغوي. فهو يؤسس لمقولة أن اللغة هي بمثابة قوة محددة في

"كافة المجالات التي لم تصل بعد إلى (أو لم تتجاوز) صعيد العلم الحقيقي". فنحن بصدد أبنية لغوية مفروضة وإن كانت منكرة، تتحكم في اختيارات المؤرخين، وخارجة عن وعيهم وإرادتهم. علاوة على ذلك فإن وايت يذهب إلى أبعد مدى في إسقاط صفة العلمية عن التاريخ وبالتالي في تأكيده على أنه – أي وايت – شكلي، يتبنى صراحة قراءة منصبة على الشكل ولا يأبه بالمضمون.

ولعل أهم الانتقادات التي تم توجيهها إلى وايت من داخل جهازه المفاهيمي، هي ذلك التراوح في كتاباته بين السنية هي في أكثر صورها بنوية وحتماً، وبين إشارات متكررة إلى "حرية المؤرخ" كمبدع أدبي. يشار كذلك إلى تعامله مع الكناية بوصفها نظرية عن الخطاب ككل، فقد خرج بها عن الوصف ليحولها إلى مصفوفة توليدية. كذلك فإن تناوله للدور التكويني للكناية يتم بمعزل عن الأشكال التاريخية التي مرت بها البلاغة كفن للخطاب والإقناع، ويلاحظ مثلاً أن وايت يتناول بالدراسة فرويد وتفسيره للأحلام، مشيراً في آن واحد إلى كمون البلاغة في خطابه وإلى تأثيره بالمناهج الدراسية في مدارس الجيمانزيوم الألمانية. ووفق منطق وايت ذاته فثمة تناقض في الجمع بين ثبات البنية الخارجة عن وعي الأفراد والقابضة في أذهانهم – وبين الأخذ المحتمل بالبلاغة كجزء من تكوين ثقافي وفكري يخضع للتغير التاريخي؛ وتظل أهم مقولات وايت تعرضاً للنقد، هي النسبية المقلقة والخطرة التي تنفي إمكانية المعرفة العلمية. أخيراً، فهل من المرغوب حقاً أن تقتصر إعادة قراءة السرد التاريخي على "الشكل" وحده، مع استبعاد أية قراءة للمضمون؟ (Chartier, 1998, 108-125)

وفي نقده لهايدن وايت، يركز برنار لوبوتى على ما يسميه بـ"تاريخية النماذج التاريخية"، متسائلاً عما إذا كان نموذج وايت يصلح لاستقراء الكتابة التاريخية في القرن العشرين. فالممارسة المسماة بالتأريخ تخضع لتنظيم مختلف واهتمامات أخرى ولعل أهم ما يميزها هو انتقالها من حقل الإنسانيات إلى العلوم الاجتماعية، وعليه فقد تغيرت ممارسات التاريخ – بما فيها البلاغية منها – بقدر ما تحولت همومه المعرفية والمنهجية، وصار يطرح أسئلة تختلف عما كانت عليه في القرن التاسع عشر. (Lepetit, 1999, 82-87) ويعقب أحد نقاد هايدن وايت بقوله "إن المؤرخ يكتب بلا شك، والكتابة لا هي شفافة ولا هي محايدة، وهي تحاكي الأشكال

الأدبية بل والصور البلاغية (..) لا نأسف هنا على فقدان المؤرخ للبراءة، ولا بأس أن يصبح المؤرخ موضوعاً وأن يتخذ من نفسه موضوعاً. يبقى أنه إذا كف الخطاب التاريخي عن الارتباط، عبر وسائط متعددة ومتنوعة، بما نسميه، عوضاً عن إيجاد ألفاظ أخرى، بـ"الواقع"، فإننا نظل بلا شك في مجال الخطاب ولكنه لم يعد خطاباً تاريخياً. (Chartier, 1998, 103) يطرح روجيه شارتييه أخيراً تساؤل هو لماذا تجاهل التاريخ باستمرار حقيقة انتمائه إلى جنس السرد؟ كان مثل ذلك التجاهل ضرورياً في كل الأنظمة التاريخية التي افترضت المطابقة بين الوقائع التاريخية والخطابات المعبرة عنها. أما وقد سقطت ابستمولوجيا المطابقة هذه، فقد غداً ممكناً أن نفكر في كفاءات السرد التاريخي، سواء تلك الخاصة به أو تلك التي يشترك فيها مع أشكال أخرى. (Chartier, 1998, 16)

من هذا الروافد المتنوعة أتت لغة الكتابة التاريخية كسبيل رئيسي للمراجعة كما طرحتها الحوليات، وبغض النظر عن مدى الاتفاق حول مضمون الآراء والكتابات التي جرى التعرض لها، فالمهم هو التأكيد على ما تثيره مسألة الكتابة التاريخية وكتابة العلوم الاجتماعية عامة، من إشكاليات تتصل بصميم المسلمات المعرفية التي قلما يتوقف عندها الباحث / الكاتب. فالتفكير في أمر الكتابة يحيلنا إلى تصورنا عن حدود معرفتنا بالواقع الذي ندرسه، ويحيلنا كذلك إلى معنى البرهان والبرهنة، بقدر ما يطرح السؤال حول من نكتب لهم من الأنداد.

3 - عبر التخصصية : قواعد المنهج وملابسات الممارسة

تمثل السبيل الثالث لمراجعة الحوليات في إعادة طرح مسألة عبر التخصصية. وإذا كان هناك اهتمام بإعادة تعريف التحالفات التقليدية للتاريخ واستعاراته، فثمة اهتمام كذلك بتلك المناطق الواسعة التي تحمل اسم التاريخ وإن ظلت بعيدة عن اهتمام جماعات المؤرخين، مثل تاريخ الفن وتاريخ الأدب وتاريخ العلوم (انظر ملحق 2). على أن وجه الجدة يتمثل في جانب آخر تطرحه مراجعة الحوليات، فالتفكير في أمر عبر التخصصية ينطلق من مقولة "نهاية العلم الاجتماعي الواحد"، بعدما اتضح أن تسييد خطاب واحد هو مطمح لا يخلو من نزوع نحو الهيمنة وأن فيه إفقار لثراء العالم الاجتماعي؛ ولا سبيل إلى تجاهل ما

تنطوي عليه هذه المقدمات من مفارقة، فالمقصود تحديداً هو التوصل إلى ذلك النوع من عبر التخصصية الذي يمر عبر استيفاء الشروط التقنية لكل تخصص. وتسجل الحوليات في هذا الصدد بروز عدد من المتخصصين الذين يتخذون من الماضي مجالاً للعمل وينتجون "تاريخاً"؛ فهل تعرف المؤرخون على ذلك التاريخ، وهل يكتفون بفتح أرشيف الماضي أمام سائر التخصصات؟ وما الذي يمكن للمؤرخ مبادلتة مع المتخصص في اقتصاد الماضي مثلاً إذا ما أريد لعبر التخصصية أن تتأسس على التبادل المتكافئ بين خبرات متميزة؟ واقع الأمر أن الماضي – لا التاريخ – هو الذي يظهر كعنصر مشترك بين العديد من الاهتمامات المتنوعة، الأمر الذي يدعو الحوليات إلى التأكيد على أنه ربما كان "الزمن" هو الموضوع الوحيد المميز للتاريخ (انظر الملحق 3). يمكن أن نتعرض هنا، عبر خبرة الحوليات، المدرسة / المجلة، لعدد من النقاط التي تكشف عنها ممارسة عبر التخصصية بين الجماعات العلمية، وخضوع هذه الممارسة لملايسات قد لا تتفق والمقولات البرنامجية السائدة حول الموضوع، فالرهان هنا ليس التخصصات فقط وإنما التشكل الاجتماعي والتاريخي لـ "مجالات التخصص".

ولعل أبرز تلك المقولات هي ضرورة وجود حد أدنى من الثقافة المشتركة بين المتخصصين في مختلف مجالات العلوم الاجتماعية وإذا كان ثمة اتفاق حول المقولة، فهناك من يضيف إليها شروط إضافية، ذلك أن الثقافة المشتركة ليست بضمان كاف في مواجهة مخاطر الالتباس والتسطيح. وعن الالتباس يمكن أن نستدعي مثال بالغ الدلالة حول استقبال مؤرخي الحوليات لكتابات ميشيل فوكو الأولى. فقد صدر كتابه "تاريخ الجنون" عام 1961 في سلسلة أشرف عليها اثنان من كبار أعلام الحوليات – وتاريخ الذهنيات تحديداً، ثم احتفت به المجلة في العام التالي. فقد عد مؤرخو الحوليات فوكو واحداً منهم لاهتمامه بالمدى البعيد، وبتاريخ لا أسماء أعلام فيه ولا كتاب، ومنهم من رأى في كتاباته إحياء لاهتمامات تاريخ الذهنيات التي أوشك نجمها على الأفول، أو من نعت مشروعه بـ "علم النفس التاريخي"؛ يستعرض جاك ريفيل Revel* ملامح هذا الالتباس الذي استمر قرابة عشرين عاماً، وملايسات زواله التي ارتبطت بإعادة قراءة ميشيل فوكو وإسقاط

فكرة التفتيش عن الخيط الرابط بين أعماله قدر ما ارتبطت بالتحول في كتاباته.
(Revel, 1997, 108-128)

وثمة مثال آخر مستمد كذلك من تطور الحوليات في فترتها التأسيسية، حيث تتفق العديد من الكتابات على أن مشروع الحوليات في نهاية العشرينيات كان تطبيقاً للبرنامج السوسولوجي الذي دعا إليه دوركهايم في بداية القرن. ويستند أنصار هذه المقولة إلى العديد من استشهادات مؤسسي الحوليات وإحالاتهم إلى سوسولوجيا دوركهايم، وذلك بالتحديد هو ما يختلف حوله المؤرخ جيرار نواريبيل في قراءته لهذه اللحظة التأسيسية. فاستشهادات مؤرخي الحوليات عديدة ومتنوعة ومنطق الاستشهادات شأنه شأن الحديث المبهم عن تأثيرات لكاتب أو لمؤلف على آخر لا يكفي، كما أنه لا يصمد أمام التحليل والقراءة الداخلية للنصوص. ويوازي هنا نواريبيل بين الخطاب الاستمولوجي لكل من دوركهايم و لوسيان فيفر ومدى التباين ما بينهما واختلافهما البين حول المقصود بـ "بناء الموضوع". والذي يعيننا أولاً في هذا المثال هو تأكيد نواريبيل على أن عبر التخصصية ينبغي تناولها كما هي لا كما ينبغي أن تكون، أي على أرضية الواقع السوسولوجي والمؤسسي للتخصصات؛ فأصحاب التخصص الواحد تجمع بينهم طقوس ومعايير وصبغة مؤسسية، ولكل ذلك تأثيره على صياغة المجالات العلمية ونوعية الالتباسات؛ ولا يمكن فهم العلاقات بين السوسولوجيا والتاريخ في بداية القرن، إلا على خلفية التفاوت في التأسيس الأكاديمي لكلا التخصصين؛ فقد كان تقليد البحث التاريخي آنذاك مستقراً، في مقابل جدة السوسولوجيا التي اتخذت شكل "الجماعة العلمية النضالية"، على حين ابتكر السوسولوجيون طرازاً جديداً للتدخل في الجدل العام.

ويعيننا ثانياً تأكيد نواريبيل على أن مقولة الثقافة المشتركة العابرة للتخصصات لا تعفي عن تكيف وترجمة المصطلحات لنقلها من لغة تخصص وإدماجها ضمن لغة تخصص مختلف وبمعنى آخر، فإن تجديرات السوسولوجيين كان يتعين أن تنتشر في نسيج لغة المؤرخين – لا أن تنتقل، حتى تصبح أدوات صالحة للمؤرخ. ويحيلنا جهد الاستيعاب والتكيف والترجمة والصياغة المقبولة، يحيلنا مرة أخرى إلى طبيعة المنافسات بين أهم ممثلي التخصصات، فاستلهم رواد الحوليات مثل لوسيان فيفر ومارك بلوك لجغرافيا فيدال دي لابلاش أو سوسولوجيا

دوركهايم، كان علامة على تميزهم عن الأجيال السابقة من المؤرخين والهيمنة على منافسيهم، الأمر الذي دفعهم إلى استلهاهم مصادر أخرى وفرض عليهم ضرورة تكيف هذه المصادر وفق المعايير الحاكمة لمجال التاريخ. (Noiriel, 1989, 1435-1459)

لعل ما سبق ما يدفعنا إلى التوقف عند حديث مراجعي الحوليات عن التحالفات الجديدة (انظر ملحق 2) ؛ إذا ما طرحنا مسألة عبر التخصصية، "كما هي لا كما ينبغي أن تكون"، ألا يتضح لنا أن التحالفات لا تربط بين تخصصات قدر ما تربط بين باحثين أفراد؟ وأن التحالف مع غالباً ما يقترن بتحالف ضد، وأنه غالباً كذلك ما يدور على الهوامش لزعة المراكز؟

المراجعة : صعيد الممارسات

إذا كانت القضايا الثلاث التي تعرضنا لها هي العناوين الرئيسية للـ "المنعطف النقدي"، ففي نصوص مراجعي الحوليات ما يسمح لنا بإعادة طرح مسألة المراجعة على صعيد ثان أكثر التصاقاً بالممارسات التاريخية. وللإيجاز يمكن صياغة السؤال على النحو التالي : على المستوى العملي، ما الذي يقوم به المؤرخ على وجه التحديد حين يجد نفسه بين موضوعه من جانب أول، بوثاقه و "كروته" وخطاب فاعليه، وبين "الصفحات" التي خلفها أسلافه من المؤرخين بكتاباتهم ومناهجهم وافتراضاتهم الضمنية أو الصريحة من جانب ثان؟ وكيف يتم أو لا يتم الربط بين هذا وذاك؟ وإلى أي حد تتحكم "حالة المعرفة" في الممكنات المتاحة؟ وهل يتعلق الأمر بحالة المعرفة أم بتصوير المؤرخ عن تلك الحالة؟ وإن صح السؤال فكيف يرتبط ذلك التصور بموقع المؤرخ في المجال الذي تشكله جماعته المهنية؟

نتوقف هنا عند أمثلة ثلاث نشرتها الحوليات عام 1989، تم انتقاؤها بشكل غرضي من بين عدة كتابات، وهي تتعلق بالإنجازات الرئيسية لمؤسسي الحوليات في كل من التاريخ الاقتصادي وتاريخ الذهنيات، على أن ذلك يتطلب وقفة سريعة حول هذه الموضوعات بشكل انتقائي أيضاً؛ فليس الغرض هو التأريخ للحوليات،

وإنما حد أدنى من المعطيات يسمح للقارئ بفهم أفضل لذلك الميراث التاريخي الذي فرض نفسه على مراجعي الحوليات في ثمانينيات القرن العشرين. واستباقاً للملاحظات الأساسية، يمكن رصد عدة أشكال للمراجعة في ارتباطها المزدوج بالتراكم السابق وبالمشروعات الحالية والمستقبلية.

- في حالة التاريخ الاقتصادي كانت السلسلة الإحصائية هي خير تعبير عن تلاقى المدى البعيد والتاريخ الكمي، وقد تجلت بوضوح ؛ إذ يبدو من الخارج أننا بصدد مسار تأسيسي قوى ومستقيم، يدعمه كل من الحضور القوي لوجه المؤسس وموقعه المركزي داخل مؤسسات البحث والتدريس، ثم تثبيت حد أدنى مشترك من الأطر المنهجية والتفسيرية، وتراكم الأعمال البحثية التي تم إجراؤها وفق ذات الأطر، يواكبها على صعيد المجال البحثي، تعاقب أجيال الباحثين الذين تلقوا تدريباً وتكويناً واحداً، وتولوا المواقع البارزة داخل المهنة. على أن القراءة الداخلية (انظر ما بعد) تفتش عن الشروط العلمية والمعرفية لتحقيق هذا المسار التراكمي والتصاعدي.

على أية حال، فثمة اتفاق على أن الاهتمام بالتاريخ الاقتصادي في إطار الحوليات قد تواكب مع كساد الثلاثينيات، وإن سبقته على المستوى العلمي، تأثيرات وروافد متعددة. ويسجل جيرار نواربييل أنه على الرغم من التلاقي المبكر بين الإحصاء والتاريخ منذ بداية القرن العشرين (وقبل ذلك في كل من ألمانيا وإنجلترا) واهتمام الإحصائيين بالتاريخ، فإن التأريخ الفرنسي ظل متوجساً من الاقترابات الإحصائية ؛ فهي إن كانت مقبولة بالنسبة للبعض ما يتعلق بالاقتصاد، تنافي منطق التاريخ نظراً لطابعها التجريدي وما ظهر في ذلك الوقت على أنه "تلاعب" بالظواهر التاريخية يحولها إلى نسب ومتوسطات وتكرارات، ويهدر تفرداً.

وهنا يبرز اسم مثقف فرنسي بارز هو فرانسوا سيمياند (Simiand) (1873 - 1935) والذي كان ضمن مناصبه العديدة رئيساً للجمعية الإحصائية بباريس، وجمع في تكوينه بين الفلسفة والسوسيولوجيا الدوركهايميه، وكان يدعو إلى تأكيد علمية العلوم الاجتماعية من خلال تبينها لذات المناهج التجريبية التي تطبقها العلوم الطبيعية ؛ ومن أعماله الرئيسية كتاب "الأجر والتطور الاجتماعي

والنقود" (1932) الذي يميز بين المدى البعيد والمتوسط والقصير. وتورد العديد من الكتابات عبارة شهيرة لفرانسوا سيميان حول "الأوثان الثلاثة لقبيلة المؤرخين: الوثن السياسي أي هيمنة التاريخ السياسي، والوثن الفردي، الذي يعتبر أن التاريخ هو تاريخ أفراد، والوثن الكرونولوجي أي الاستغراق في التفتيش عن الأصول والجذور. ويوضح ذلك بالمفارقة مدى التعارض السائد في ذلك الوقت، ف"دعوة" سيميان ما كان من الممكن أن تجد أصداءها بين المؤرخين، إلا من خلال عملية نقل وترجمة قام بها أرست لابروس Labrousse الذي يعد المؤسس الحقيقي، والذي قام بشرح وترويج أعمال سيميان، ليس فقط من خلال أعماله الخاصة وإنما عبر تقاربه مع جماعة المؤرخين وسعيه للحصول على اعترافهم، وهو الذي حصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد (1933) وقد تناول فيها حركة الدخول والأسعار في فرنسا في القرن الثامن عشر واعتمد فيها على الإحصاءات الإدارية. ومع رسالته الثانية في التاريخ (1944) كان لابروس قد شغل منصب أستاذ كرسي التاريخ الاقتصادي في جامعة السوربون، فضلاً عن كونه مدير بحث في المدرسة العملية للعلوم الاجتماعية. ويلاحظ أن رسالة لابروس الثانية والتي دارت حول أزمة الاقتصاد الفرنسي في نهاية النظام القديم وبداية الثورة الفرنسية، يظهر فيها حرص مؤلفها على ضبط وتوضيح وتعريف المفاهيم الاقتصادية بما يجعلها مفهومة للمؤرخين، كما أن الصدى الذي لقيه هذا العمل يرتبط بتلاقيه مع سؤال مهم بالنسبة للمؤرخين الفرنسيين وهو تفسير أسباب الثورة الفرنسية، وسوف تؤسس كتابات لابروس حول الموضوع أساساً لما تلاها من تفسيرات اقتصادية للثورة. (Noiriel, 1998, 65-76)

وإذا كان لابروس قد عنى بالتاريخ الاقتصادي فقد ساهم ضمن آخرين في تشكيل تلك الرؤية الأوسع التي هيمنت على التاريخ الفرنسي : أصعدة ثلاث تبدأ من أسفل بالبنية التحتية وتنتهي بالأعلى أي الذهنيات، "من القبو إلى السندرة" حسب تعبير مؤرخ الذهنيات ميشيل فوفيل، مع ما يقترن بذلك من اهتمام بتضافر الظرف والبنية، وتمييز بين أزمنة متفاوتة المدى والإيقاع ؛ فكأنها مصفوفة توليدية واحدة امتدت من دراسة الاقتصاد إلى دراسة الذهنيات.

- في حالة "الذهنيات" يتخذ تلاقى المدى البعيد والتاريخ الكمي مساراً مؤسسياً مختلفاً وأكثر تعقيداً. كما أن الاستعراض الكلاسيكي للتيار والمؤسسين وأهم الكتابات ينطوي على قدر مهم من التبسيط؛ فنحن بصدد "شعار" أدمجت فيه أحياناً وبأثر رجعي كتابات سابقة على ظهوره، أو صار علامة انضوت تحتها كتابات جدة مختلفة؛ والأهم من ذلك أننا بصدد "مفهوم" تحقق له النجاح من خلال غموضه وتوزع المقصود به عبر العشرات من الإحياءات، ولعل القارئ يجد أصداء لذلك في المراجعات ذاتها. وإذا كان المتوقع من مثل هذا العرض أن يقدم للقارئ تلك العناصر التي تسمح بالإلمام بالموضوع، وعلى رأسها "تعريف للذهنيات"، ففي الاستجابة الشكلية لهذا التوقع قدر من التبسيط والخديعة؛ واقع الأمر أن ثمة حاجة لدراسة مرجعية تعنى بتتبع استخدامات "الكلمة" والمقصود بها وإن لم تنجز مثل هذه الدراسة. أخيراً ففي زمن كتابة هذا النص يظل مفهوم "الذهنيات" غامضاً، لا حاجة لنا بإضفاء الاتساق والوضوح عليه بأثر رجعي، وهو فضلاً عن ذلك مفهوم مشكوك فيه وإن تباينت تقييمات الأعمال التي انضوت عن حق أو باطل تحت لواءه.

ما العمل إذن؟ إن معضلة تعريف الذهنيات مطروحة في المجال التاريخي الفرنسي ذاته والمعضلة تصبح مزدوجة وتفرض تعاملًا جدياً معها، في ظل ظروف إنتاج نص عن التأريخ الفرنسي، يتوجه إلى القارئ العربي؛ لقد تمثل جزء من نشاط هذا السمنار في تقديم عروض عن اتجاهات ومدارس الكتابة التاريخية الغربية وها نحن أمام حالة نموذجية للفخاخ والإشكاليات المعرفية التي تحيط بنقل المعرفة من سياق إلى آخر.

أحاول هنا التفتيش عن مدخل ملائم، وإمعاناً في تحطيم الوثن الكرونولوجي، سوف أبدأ بالنهاية، وتحديدًا بمؤرخ العلوم البريطاني جوفري لليود وكتابه "كي نتخلص من الذهنيات" (Lloyd, Demistifying Mentalities, 1990) والذي صدرت ترجمته الفرنسية في 1993؛ و للويد معنى في هذا الكتاب بالعلوم اليونانية والصينية وبإعادة كتابة تاريخها من زاوية إعادة النظر في ثنائيات العقلاني / الميثولوجي، المنطقي / البدائي. وفي مقدمته يراجع للويد عدد من الكتابات المتنوعة التي تعاملت مع المفهوم، ومن ضمنها الحوليات، ويخلص إلى عدد من النقاط

المحددة 1) ما الذي نعنيه بالاختلاف أو التغير في "الذهنية" تحديداً، قياساً إلى الاختلاف أو التغير في مضمون "أنساق التفكير" أو "المعرفة" أو "المعتقدات" ؟ إن السؤال ظل غير مطروح لفترة طويلة، وما يدفع بالباحث أو المراقب للحديث عن ذهنيات، هو ما يتصوره من سمات مميزة لخطاب أو منطق ما، وللمعتقدات التي تقبع خلف سلوكيات معينة. وثمة مشكلات في رد السلوك والخطاب إلى معتقدات، تقابلها مشكلات لا تقبل أهمية في الانطلاق من المعتقدات لتفسير ما وراءها من عمليات فكرية مفترضة. ألا يلعب تنوع الموضوعات دوراً في ذلك ؟ هل يمكننا الموازنة بين نقل المعرفة الدينية بما يحيط به من طقوس، و بين رواية النكتة ؟ وهل يمكن القول مثلاً أن شعر الشاعر البريطاني كولردج يختلف عن كتاباته النقدية من حيث طراز التفكير (وليس طراز الكتابة الأدبية) ؟ إن صح ذلك فمعناه أن للفرد الواحد "عدة أذهان" وإذا قصدنا بالـ"ذهنية" شيء يختلف عن التوجه أو الموقف، فإن ذلك يثير مشكلة كبيرة. أما الحديث عن ذهنية مجموعة أو مجتمع معين، ففيه خطأ إهدار الاختلافات الفردية ؛ إن الذي يفكر هم الأفراد وليس الجماعات ولا يمكن الحديث عن خصائص ذهنية متجانسة بين الأفراد الذين يكونون مجتمعاً أو جماعة، إذ ينبغي في هذه الحالة، أن نفتش عن سمات مميزة ومتواترة وعامة. أما معيار مدى تشكيل هذه السمات لذهنية ما، فهو معيار تحكّم. ويبقى أن القائلين بـ"الذهنيات" لم يجتهدوا في البحث عن سبل أخرى لوصف وتفسير تلك السمات المزعومة، إن كان هناك من سبل أخرى. (2) إن الحديث عن ذهنية خاصة غالباً ما يكون إعادة وصف لظواهر نراها غريبة أو بحاجة إلى شرح. والسؤال المطروح هو : كيف نعتمد على مقولة الذهنيات لشرح الذهنيات ؟ ثمة إجابة على هذا السؤال لا تقتصر على الوصف وإنما تسعى أيضاً للتفسير ؛ ومؤداها أن نمد مراحل التطور السيكولوجي للطفل على صعيد البالغين _ أي المجتمعات _ شاملة رؤى الكون والميثولوجيات والأديان. وعلاوة على الانتقادات العنيفة التي يلقاها هذا الاتجاه، فإن الأمثلة التي دارسناها لا تنطوي على أية عمليات مماثلة لتلك التي تصفها مراحل تطور الفرد في الطفولة (3) وارتباطاً بما سبق فإن شرط القياس بين أنظمة المعتقدات هو توحيد مداخل المقارنة. فلا يمكن مثلاً المقارنة بين دين مجتمع ما وبين علوم وتقنيات مجتمع آخر. (Lloyd, 1993, 16-20). ومن المهم أن نشير إلى أن كتابات اللويد تثير جدلاً وأنها ليست محل إجماع لكنها ربما تلقى الضوء

بأثر رجعي على بعض مما قصده مؤرخو الذهنيات وخاصة فرضية "تطورية الوعي والضمير" (انظر ما بعد)، وإن كان ليس من المؤكد أنهم كانوا واعين ومدركين لكافة هذه الأبعاد.

على أنه من الواضح أن غياب أي مفهوم واضح للذهنيات كان أمراً وارداً في العديد من الكتابات، ففي "التاريخ الجديد" (1978) وهو بمثابة إعادة تعريف للحوليات، قبل عشر سنوات من مراجعتها، يتحدث جاك ليجوف *Le Goff عن "ذلك المفهوم المبهم والغامض والمثير للقلق أحياناً، والذي أسهم مع ذلك في تغيير التأريخ في السنوات الماضية، ومثل ثقلاً موازياً للتأريخ الاقتصادي؛ إن الذهنيات كانت جرعة هواء للتأريخ". (Le Goff, 1978, 58) ويسجل ليجوف كذلك منذ عام 1974 "إن إبهام المفهوم كان من أسباب جاذبيته ، لأنه سمح بتناول "ما تبقى" عوضاً عن التعريف". (Le Goff, 1974, 76)

ربما كان في هذه العبارة ما يسمح لنا بفهم المسار المؤسسي لتأريخ الذهنيات، حيث تعود بنا نقطة البدء إلى كل من لوسيان فيفر ومارك بلوك مؤسسا مجلة الحوليات وللأول عبارة شهيرة يحلم فيها بتأريخ "المشاعر والحب والموت والشفقة والقسوة، والفرح والخوف". وعلى الرغم من ذلك فليس لهذه الموضوعات حضور قوى داخل مجلة الحوليات في مراحلها الأولى، كما أن الجانب المخصص للتأريخ الثقافي عموماً محدود. إنما نجد ذلك الاهتمام في أعمال لوسيان فيفر ومارك بلوك، وإن اختلفت التوجهات. فالأول أكثر اهتماماً بعلم النفس التاريخي ومعنى بالفرد المتفرد وما يحيط به من عالم ذهني، على أن ذلك الفرد ليس إلا "محصلة" ما سمحت به فترته وبيئته الاجتماعية. ويظهر ذلك في كتابات فيفر، فهو في "لوثر" (1928) مهتم بالتكوين النفسي للـ"بطل" في إطار العالم الذهني لألمانيا في القرن السادس عشر، ومن تلاقيهما ينشأ الإصلاح الديني، والتمرد على الكنيسة. وفي "رابيليه" (1942) يدخل في جدل مع كتابات سابقة حول الشاعر الفرنسي، نافيا إمكانية إحاده لأن "العدة الذهنية" للقرن السادس عشر لم تكن لتسمح بذلك، في ظل حضور شامل للمسيحية في كافة مجالات الحياة. ويلاحظ في مختلف هذه الأعمال أن لوسيان فيفر لا يتردد في استخدام المصادر الأدبية باعتبارها دليل على "الحالة الذهنية" للمجتمع في لحظة ما.

وفي مقابل تفضيل لوسيان فيفر للواعي والمتفرد، نجد أن كتابات مارك بلوك تعكس اهتماماً بما هو جماعي وبالتمثيلات الذهنية غير الواعية والطقوس والمعتقدات والميثولوجيات، ففي "الملوك صانعي المعجزات" (1924) يرسم مارك بلوك إطاراً زمنياً ومكانياً واسعاً بغية التعرف على انتشار المعتقد الجماعي في القدرة الشافية للملوك، وهو إذن لا يحصر الأمر في ظاهرة سياسية، لكنه في المقابل يرجعه إلى سيادة عقلية لا عقلانية وبدائية، الأمر الذي يدعو بعض المعلقين إلى انتقاد "تطورية" المؤسسين الأوائل بقولهم أن الغرب في حاضرهم قد تفوق بعقلانيته على ماضيه مثلما تفوق على سائر المجتمعات. هذا الاعتقاد التطوري سوف نجد له أثراً فيما بعد عند إحياء وتكريس الذهنيات، على أنه تجدر الإشارة أنه إذا كان فضل التأسيس يتم عزوه أحياناً إلى لوسيان فيفر، فواقع الأمر أن منحى علم النفس التاريخي قد تراجع وفقد من بريقه ومصداقيته، فالورثة قد انحازوا لاقتراب مارك بلوك الأكثر انثروبولوجية، ولدراسة الممارسات والتمثيلات الجماعية غير الواعية في تضافرها مع القوى الاجتماعية. (Dosse, 1987, 77-88)

وتشير مختلف المصادر إلى أنه بعد هذه الأعمال التأسيسية، صارت الغلبة والهيمنة في إطار الحوليات للتاريخ الاقتصادي وذلك حتى بداية الستينيات، التي تشهد عودة للذهنيات في صورة أكثر وضوحاً وموضوعات أكثر تنوعاً. أما مراجعو الحوليات في الثمانينات، فيعتبرونها عودة أكثر بنائية، أكثر جموداً في تكريسها لمقولة الذهنيات، وأكثر استعداداً للركون إلى منهجيات سبق اختبارها، مع مدها إلى مناطق أخرى توسع من نطاق عمل المؤرخ، من الموت إلى الطفل، مروراً بالمعتقد الديني وانتهاء بالأسرة والجسد والجنس والغذاء؛ و ثمة فروع تلعب دوراً خاصاً في التأسيس مثل الديموغرافيا التاريخية. ويفسر البعض نجاحات تاريخ الذهنيات بالبريق الخاص لهذه الموضوعات و"نوستالجيا الماضي الذي فقدناه".

تشير العديد من الكتابات إلى ذلك التماس بين كل من "التاريخ الاقتصادي" وتاريخ "الذهنيات" على الرغم من التباعد الواضح بين موضوعات كل منهما، ولعل أبرز ملامح ذلك هو الاعتماد على السلاسل، أو بالأحرى تحويل كل ما يقبل ذلك من معطيات إلى سلاسل ثم استنتاج الدلالات والارتباطات التي تكشف عنها معالجات إحصائية بعينها، في صورة رقمية، المفترض أنها بمنى عن أي شك.

ومن هذه الزاوية، فلا تختلف معالجة أسعار القمح وكمياته - طبقاً لمصادر الإحصاء الإداري الفرنسي - عن معالجة سلاسل التركات أو عقود الزواج أو القداديس التي تقام بالكنائس ترحماً على أرواح الراحلين. وفي دراسة هامة يوضح المؤرخ برنار لوبوتى إلى أي مدى ظل هذا النموذج مهيمناً منذ منتصف الأربعينات وحتى بداية السبعينيات.

فالاقتراب ماكرو اقتصادي، والموضوع المشترك هو الأبنية الاجتماعية، والمنحى التفضيلي يتجه إلى تمييز التغيرات بعيدة المدى عن التآرجحات الدورية والظرفية، وثمة هيراركية للأسئلة يغلب عليها سؤال حول إيقاعات التحديث ومداه وتبعاته على البنية الاجتماعية، وتتجلى وحدة المعرفة أخيراً في اللجوء المنتظم إلى الإحصاء الوصفي. واقع الأمر أن هذا "النموذج" الذي يمتد من دراسة الاقتصاد إلى الذهنيات، يقوم وفقاً لبرنار لوبوتى على إلغاء دور الفاعلين الاجتماعيين؛ "فالنموذج العلمية" المستمد من دوركهايم قد تم نقله إلى دراسة التاريخ الاقتصادي عبر وساطة سيميان، والمؤرخين هنا لا يختلفون كثيراً عن دوركهايم في دراسته للانتحار ودور العامل الديني فيه، إذ تبنى تقسيم المجموعات إلى كاثوليك وبروتستانت ولا دينيين دون اهتمام بالاختلاف والتعدد داخل كل؛ أما عن "نموذج السببية" فهو ينحصر إما في إيقاع الاقتصاد "قائد الأوركسترا الغامض"، أو في تضافر وتلاقى سلاسل ذات إيقاعات مختلفة (الزمن الممتد للتناقضات الاجتماعية، الزمن الدوري للتغيرات الاقتصادية والزمن القصير للسببيات والاستراتيجيات السياسية)؛ وبالحديث عن تلاقى هذه الأزمنة ينتفي الحديث عن فاعلين، إذ يصبح الزمن هو السببية المفسرة والفاعلة في آن واحد. ولا يختلف الأمر كثيراً بالنسبة للذهنيات سواء في صورتها الأولى أو في تجلياتها تحت عنوان الانثروبولوجيا التاريخية؛ فهي قد اهتمت بما تسميه بـ "التصنيفات الأساسية للثقافة" وزمانها المرجعي هو تاريخ بعيد المدى أو شبه ساكن، تأسيساً على مقولة أن رؤى وتمثيلات العالم ذات إيقاع بطئ جداً. وهنا أيضاً فلا مكان للفاعل، فتعريف الثقافة ضمني وامبيريقى ناشئ عن الموضوعات، وهي مبنية بدورها على تفضيل الفردي على الجماعي وثقافة المجموع المجهل على ثقافة الكتب والكتابات والآلي على ما هو مفكر فيه؛ والحديث عن تمثيلات مشتركة للعالم تنقسم بين شعبي ونخبوي، لا يطرح سوى السؤال حول تقسيم هذه

المجموعات والآليات المعقدة لذلك، والتي لا مكان فيها للفاعل، ويزيد من ذلك الغياب، تأسيس النموذج التفسيري على تصور معين للعلاقات بين التمثيلات والممارسات؛ فثمة افتراض أولى هو أن المعايير هي صعيد مستقل عن الممارسات، وعليه فالتمثيلات سابقة على الممارسات وهي التي تعرف بها، والممارسات تخضع للمعايير أو تختلف معها، وطالما أن التمثيلات "ساكنة"، أو ذات مدى بعيد جداً، فالممارسة وهي المدى الزمني القصير، دالة بالضرورة على هذه التمثيلات، وهي ليست إلا علامة أو مؤشر؛ ومن تواتر هذه الممارسات نستدل على المعايير، وعليه فمن الممكن مثلاً أن يستدل المؤرخ ميشيل فوفيل من خلال كم القداديس والشموع المنذورة لرحمة الموتى - حسب ما وردت في الوصايا - على فكرة تراجع المسيحية في منطقة البروفانس بين القرن الحادي عشر والثالث عشر.

(Lepetit, 1996)

ويخلص برنار لوبوتى إلى أن غياب الفاعل معناه نكران أية استقلالية للاجتماعي، إذ يصبح المجتمع طبعة مكررة من الاقتصاد تارة، ومن الثقافة تارة أخرى. توضح هذه القراءة مدى استمرارية الأسس والنماذج التفسيرية، عبر ثلاثة أجيال على الأقل من المؤرخين الملتفتين حول الحوليات، وهي توضح بذات القدر أهمية وصعوبة المهمة التي اضطلعت بها مراجعة الحوليات، والانتقال بها إلى صعيد الممارسة. فكيف تتحقق ذلك؟ نعود هنا إلى نصوص مراجعة الحوليات ونتوقف عند ثلاثة منها، هي الأكثر تعبيراً عن تنوع ممارسات المراجعة التاريخية.

1- لدينا في مراجعة كل من برنار لوبوتى وجان إيف جرينيه، لأعمال ارنست لابروس رائد التاريخ الاقتصادي، مثال أول. ويبدو أن لحالة المعرفة الراهنة حول الموضوع تأثير مباشر على المنحى الذي تتخذه المراجعة. إذ يقرر كاتبها الدراسة صراحة أن حالة عدم اليقين التي تسود التاريخ الاقتصادي، هي خير دليل على مدى استمرارية النموذج البحثي الذي خلفه لابروس مواكباً لحضوره القوى والممتد داخل المؤسسات، حتى أن أية مراجعة اليوم لا يمكن أن تدعى أنها تمتلك أو تقترح نموذجاً بديلاً، وأنه لا يمكن الاكتفاء من جانب آخر بعزو المصاعب التي يواجهها التاريخ الاقتصادي إلى تراث المؤسس، والذي لا يمكن أن يعد مسئولاً

عنه بالكامل، بعد أن تعددت تفسيراته، فمنطق مساءلة المؤسسين ينتهي دوماً إلى مسلمة أن كتابات الماضي لا يمكنها إلا أن تعطى إجابات منقوصة عن تساؤلات اليوم، التي نعتبرها أكثر ذكاء. وعليه فإنه لا سبيل أمام المراجعة إلا إعادة قراءة المؤسس بمنظار مختلف مع رصد القراءات والاستخدامات المختلفة لكتابات.

في خطوة تالية يرصد المؤلفان كيفية استقبال جماعة المؤرخين لأعمال لابروس الرئيسية "مخطط حركة الأسعار والدخول في فرنسا في القرن الثامن عشر" (1933) "وأزمة الاقتصاد الفرنسي في نهاية النظام القديم وبدايات الثورة" (1944). ويتتبع المؤلفان عروض الكتب التي نشرت عن هذه المؤلفات والمناقشات التي دارت حولها في إطار جلسات جمعية التاريخ الحديث. ويعكس مجمل هذه المصادر طبيعة القراءة والاستقبال الذي لقيته أعمال لابروس؛ فقد تم رد كتاباته إلى "المألوف" بالنسبة للمؤرخين، ودارت معظم مناقشاتهم حول تكوين السلاسل والجدول ومصادرها ومدى "الواقعية التاريخية" للمتوسطات، وإن لم يتوقفوا عند الفرضية الأساسية التي يطرحها لابروس، وهي التفكيك الكرونولوجي والاجتماعي لحركة الأسعار والدخول؛ ولم يكن ذلك الصمت تعبيراً عن اتفاق ضمني، بقدر ما كان يعكس عملية "الترجمة" التي انتقل لابروس عبرها إلى المؤرخين، وتأسيس التقليد على قراءة تبسيطية و"التباس جماعي مطول"، ضاهي بين التاريخ الاقتصادي على طريقة لابروس وبين الوضعية. وفي خضم ذلك تاه ملمح أساسي في عمل لابروس هو الملمح التجريبي.

ينتقل هنا الكاتبان إلى قراءة داخلية لهذا الملمح في كتابي لابروس، على ما تطرحه هذه القراءة من صعوبة؛ فالإشارات إلى الاعتبارات المنهجية محدودة، والمسعى التفسيري للابروس يتوزع بين عدة أهداف هي إيجاد نموذج للتفسير الاقتصادي للثورة الفرنسية، وتفسير حركات الدخول والأسعار على مدى القرن الثامن عشر، واستخراج الدلالة الكلية للحركات الظرفية للاقتصاد؛ وعلى الرغم من أن لابروس لا يسعى خلف أسباب الحركات الاقتصادية وإنما خلف نتائجها الاقتصادية والاجتماعية - وهو ما يقربه من منطق المؤرخين - إلا أنه خلافاً لمساعهم، وخاصة الوضعيين منهم، لا يعنى بالواقعة الواقعية، وإنما يحاول عزل واقعة مجردة من أية شوائب، تسمح ببناء موضوع التجريب وتكرار التجربة، وهو

شرط التوصل إلى تفسير؛ وهو يختلف في ذلك عن لحق به من مؤرخي السلاسل الذين انصب اهتمامهم على إبراز الواقعة "الواقعية".

على أن المراجعة لا تدعو هنا إلى تبنى اقتراب لابروس، وإنما تكشف عن جانب من المعضلات التي يتضمنها إعماله للتجريب، فقد تعامل لابروس مع تصنيفات مبنية وليست معطاة، وحرص مع ذلك على ردها إلى الخبرات المعاشة للبشر. وتترتب على ذلك نتيجة أولى هي المطابقة بين الواقعي والمحلّي؛ وعلى سبيل المثال فسعر القمح في وكالة "ن"، هو "واقعي"، وإن صعب التحقق من صحة المعطيات على المستوى المحلّي. أما متوسط السعر على مستوى المملكة فهو أقرب إلى الصحة، وقابل للتحقق منه، وإن كان ليس له أي وجود واقعي؛ وبالتالي فقد وقع لابروس في ذلك التوتر بين فرط تقدير الوقائع المفردة على مستوى المفاهيم، وإهمالها على المستوى المنهجي، ونراه يتأرجح بين تصوير للمتوسط على أنه واقعي تارة، وتجريدي تارة أخرى. كذلك فقد شدد لابروس على أهمية عنصر التواتر والتكرار، وهو شرط التجريب، لكنه أيضاً يعني إهمال ما هو عارض واستثنائي وبهذا المعنى فإن ثمة صعوبة في تناول ملامح التغيير، وثمة توتر كذلك بين تثبيت شروط التجريب، وبين الأخذ في الاعتبار بالزمن والذي يقتضى تحديداً تعديلاً في تلك الشروط. وهكذا يتضح أحياناً أن التجريب لدى لابروس يفقد استقلاليتَه من فرط حرصه على أن يستند إلى ما هو واقعي، وكأن لابروس ينفي عن اقترابه طابع المحاولة التجريبية وينحى بها نحو الوصف الواقعي، الأمر الذي يفسر طغيان المونوغرافيا الإقليمية "الواقعية" على الدراسات اللاحقة في التاريخ الاقتصادي، وطغيان الاهتمام بوصف ورصد السلاسل على اعتبار أن الملاحظة المباشرة للواقعة التاريخية تسفر عن التفسير، ويقابل ذلك إهمال للتضافر بين الاقتصادي والاجتماعي، إذ تصبح كل المتغيرات تابعة للتغيير في الأسعار، مما يعد إفقاراً للسببية الاقتصادية ذاتها.

ويؤكد كاتبنا المقال على أن التجديد في الخطاب التاريخي لا يعنى التماهي مع التصنيفات السابقة، وإنما استخدام هذه التصنيفات بعضها ضد البعض. وإذا كانت المراجعة أو إعادة القراءة تتخذ هنا منحنى تفسيري، فهي لا تخلو من مخاطر يحذر منها كاتبنا المقال؛ والأول هو النسبية التي تجعل من تمثيلات الماضي الموضوع

الأثير للبحث التاريخي، والتي يصبح الاستغراق فيها بعد حد معين، علامة على العجز. أما الخطر الثاني، فهو التعامل مع الخطاب التاريخي بوصفه صياغة لغوية وكتابية دون اعتبار لمنهجها وبرهانها الوثائقي.

(Grenier & Lepetit, 1989, 1337-1360)

2_ ونجد عند المؤرخ آلان بوروBoureau* مثال آخر على ممارسات المراجعة التاريخية، يمكن وضعه تحت عنوان شامل هو إنقاذ ما يمكن إنقاذه من تاريخ الذهنيات. ولا يعنى ذلك أنه لا يشارك في توجيه الانتقادات لهذا النوع من التاريخ، بل هو يزيد عليها؛ على أنه من الملاحظ أن انتقاداته لا تتوجه للمؤسسين، بقدر ما تنصب على المرحلة الثانية من دراسات تاريخ الذهنيات، والتي يؤرخ لبدائيتها في الستينيات، حيث تحولت الإشكالية في رأيه إلى تخصص وضعاني ومستودع للموضوعات التي لم يكن التاريخ قد اعترف بمشروعيتها بعد، وحاول المؤرخون إضفاء معنى جوهرى على الذهنيات بوصفها شيء قائم بذاته ؛ وعلى الرغم من أهمية كتاباتهم إلا أن "التكلفة المعرفية كانت فادحة"، إذ تأكدت تلك الالتباسات التي نجدها عن المؤسسين، بدلاً من أن تختفي. لقد جرى طرح تاريخ الذهنيات أولاً في مواجهة تاريخ الأفكار، وها هي تتأكد مقولة أن المشاعر هي بمثابة أفكار بالنسبة للفقراء الذين يشكلون الأغلبية، وبذلك تتأكد ثنائية الأفكار والذهنيات مطابقة لثنائية العقل والجسد. وسواء أعطينا الأولوية لمن يفكرون أو لمن يشعرون، فثمة تصور هرمي عن الفاعلين التاريخيين، يجرى تشغيله من أعلى لأسفل في صورة انتشارية، أو يفترض أن القاعدة غير متميزة. وهنا وتحت دعوى غموض الذهنيات والمشاعر يتم الاسترشاد بـ / بل وتبنى الوضعيات الاجتماعية المختلفة.

يمكن أن نتوقف هنا عند أحد الأمثلة التي يدلل بها آلان بورو على تجاوزات تاريخ الذهنيات. والواقعة حدثت في القرن الحادي عشر ويرويها كتاب لمؤلف يدعى كريستيان بستر في القرن التاسع عشر. وتدور حول رجل اسمه روبير، أصر على الزواج من قريبة له سبق لها الزواج، على الرغم من الحرمان الكنسي، متسبباً لنفسه، بل وللملك في مشكلات عديدة مع الكنيسة. ويتساءل راوي القرن التاسع

عشر عما دفع بالرجل إلى التمسك بهذه الزيجة، مجيباً "إن الحب قد افقده عقله .. حتى أقدم على إهلاك الزوج السابق لتلك المرأة التي تزوجها فيما بعد وتسبب بذلك في ألم عظيم لعائلته وذويه". أما مؤرخ الذهنيات في النصف الثاني من القرن العشرين – جورج دوبي Duby*، وهو من أعلاهم شأنًا، فيقول "يبدو لنا أن مثل هذا التفسير ساذج وينقصه التروى، فقد أوضحت الدراسات الحديثة أن الزواج في العصر الذي عاش فيه روبير كان مسألة عائلية صرفة، لا علاقة لها بالمشاعر؛ واختصاراً فالحب في القرن الحادي عشر – أو ما كان يحل محله – ليس مطابقاً للمشاعر التي عبر بها بستر ومعاصريه في القرن التاسع عشر، من خلال هذه الكلمة". أما مراجع الحوليات في نهاية القرن العشرين آلان بورو، فيلاحظ أولاً أن دوبي قد عجز هو الآخر عن تفسير مسلك روبير بناء على التحليلات الكلية لنظام الزواج في القرن الحادي عشر، ويلاحظ ثانياً أن دوبي قد استبعد تفسير الراوي، أي العشق؛ ويؤكد مراجع الحوليات أنه ليس هناك ما ينفي الفرضية ولا ما يؤكدها كذلك، لا في القرن الحادي عشر ولا في نهاية القرن العشرين. ويتوقف آلان بورو هنا عند ملمح مشترك بين مؤرخي الذهنيات وهو ما يسميه بـ"تطورية الوعي والضمائر" وفرضية الانتقال من مجتمعات قديمة تميزها وحدة الوعي والضمائر، إلى بزوغ الفردية والذات المعاصرة، المتحررة. ويدلل آلان بورو على الحضور القوي لهذه الفرضية في كتابات مختلفة، منها مثلاً كتابات فيليب أرياس Ariès عن الإنسان في مواجهة الموت، والحيلة الوثائقية التي تتمثل في انتقاء وتكثيف تلك الوثائق المعبرة عن الانسجام والتماسك، بحيث يصبح من اليسير أن يستدل منها على وجود ذهنية ما.

يمكن أن نتساءل هنا عما تبقى من الذهنيات بحيث يمكن إنقاذه، على أن آلان بورو يستكمل حجته موضحاً أن تاريخ الذهنيات في صيغته الأكثر "نفسانية" قد طرح سؤال هام هو: كيف تسكن المعطيات الجماعية في داخل الفاعلين التاريخيين؟ على أن الإجابة تمثلت في ابتداع صعيد إضافي وجوده محل نظر – هو الذهنيات – لإيجاد رابطة سببية بين السياقات والمشاعر، ويفترض أعمال هذه السببية قدر هائل من الاختزال؛ فهل يمكن الاحتفاظ بالسؤال عند المستوى الإشكالي، دون الخوض في مسألة السببية؟ ذلك هو الرهان على ما يمكن إنقاذه في رأى آلان

بورو. وهو يميز في محاولته لتوضيح ذلك بين ثلاثة أوجه أو مستويات للعلاقة بين الكل والأجزاء، أو بين السياقات والفاعلين؛ فثمة مستوى أول هو ما يسميه بالمستوى العام كما تكشف عنه بعض المصادر الأرشيفية، مثل الاتجاهات الديمغرافية والحراك الاجتماعي وأنماط الاستهلاك الغذائي والثقافي.. الخ؛ وتتمثل المهمة الرئيسية للتاريخ في وصف هذه التعميمات والانتظامات واستنتاج المتوسطات والتوصل إلى قدر معقول وإن لم يكن تاماً من السببية الاجتماعية بشأن هذه الظواهر والممارسات؛ وهناك مستوى ثانٍ يعتمد على "إمكانية التعميم" من خلال مضاعفة الحالات الخاصة، كأن نبحث في سيرة مؤلف وأعماله، أو أن يشترك كل من تاريخ الأفكار والأدب والتاريخ الديني مع التاريخ العام، في تكوين صورة عامة من الأعلى إلى الأسفل، عن القرن الثاني عشر، وفي هذه الحالة تكون الثغرات أهم وأخطر.

إن تاريخ الذهنيات قد وقع في خطأ تصنيفي عندما شيد الذهنيات الجماعية اعتماداً على المتوسط واعتبر أن التجريد الفردي هو شكل مشترك من السمات المميزة، تماماً كما يرتكب تاريخ الأفكار خطأ تصنيفي مواز؛ فالفرد المستخرج من العموميات ليس له وجود واقعي ولا يمكن لما هو خاص أن يكتسب صفة العمومية. ويتمثل الرهان على تاريخ واقعي متواضع، في الطرح الإشكالي لمستوى ثالث من العلاقات بين "الجماعي و المفرد". و"الجماعي" هنا يحيل إلى القيود الواقعية على الحركة والقرار، وإلى ما يصنع لغة مشتركة في مرحلة لاحقة على الإنتاج الاجتماعي للتمثيلات، وهنا فإننا لا نتعرف مباشرة على المشاعر وإنما من خلال ما يقوله الأرشيف عبر الكلمة والصورة والطقس، وعلى هذه الخلفية المحددة تاريخياً تنطبع الصياغات الجديدة. أما المفرد فهو لا يحيلنا إلى جوهر ولا إلى إنسان متوسط ولا إلى حالة ممثلة وإنما هو وجود واقعي وامبريقي، محدد اجتماعياً وإن لم يكن من الوارد تحديده سلفاً. ومع اعترافه بصعوبة تعريف المفرد، يضرب بورو المثل بشخص الميكرو تاريخ الإيطالي. (Boureau,1989, 1491-1504)

كما يعود بورو إلى كتابه "جسد واحد للملك" و يدور حول التمثيلات السائدة حول كينونة وجسد الملك المزدوج في القرن الخامس عشر والسادس عشر، والتي نجد لها أثراً في مختلف مصادر تلك الفترة، من اللاهوت إلى القانون مروراً

بالرسوم الميثولوجية والشعر، بما يعكس في واقع الأمر تعبيرات مختلفة عن صورة الدولة. لقد ارتبطت هذه التعبيرات أحياناً بمصالح مجموعات اجتماعية محددة، لكنها كانت بالفعل ذات طابع جماعي. على أن بورو يتوقف عند هذه النقطة، مختلفاً مع من سبقه من المؤرخين خاصة أرسنت كانتاروفتش صاحب كتاب "الجسد المزدوج للملك" – أي الفاني والباقي، ومختلفاً بشكل عام مع مؤرخي الذهنيات؛ فالمنطوق المنتشر بشكل جماعي، "الملك لا يموت"، ليست له سببية لأنه لا يفترض أن وراءه اعتقاداً ولا الطقوس المصاحبة كذلك. (Boureau, 1988) وبهذا يقترب بورو بمهمة تاريخ الذهنيات، من مقولات ميشيل فوكو حول المنطوقات النادرة والأحداث الخطابية، وهنا فإن "الجماعي" ليس المقصود به الأكثر عدداً أو شيوعاً وإنما المنطوقات المتقاطعة التي تمر عبر مجالات مختلفة وتضفي الوحدة على لحظة أو حدث ما. (Boureau, 1989)

وتحمل كتابات لاحقة للمؤرخ آلان بورو ما يفيد بمواصلته البحث في ذات الاتجاه كدراسته عن التكوين التاريخي لأسطورة حق الليلة الأولى. وهو تكوين تم في مراحل لاحقة على العصر الوسيط، بحيث جرى نسج الأسطورة في كل مرة على يد فاعلين مختلفين، كانت لديهم كفاءة الربط بين وقائع وأخبار تقريبية وشذرات متناثرة. ويمكن أن نلاحظ في هذه الدراسة حرصاً من مؤلفها على توضيح ظروف تكوين سلاسل النصوص المنقطعة. (Boureau, 1995, 23-38)

3- مثالنا الثالث والأخير هو نص للمؤرخ روجيه شارتييه يحمل عنوان "العالم كتمثيل"، ولو أن هناك مقياساً لذبوع وبقاء نصوص مراجعة الحوليات، والإحالة إليها والاستشهاد بها لكان لهذا النص بلا شك موقع متميز. والمراجعة هنا لا تتمثل في إعادة قراءة المؤسس كما في المثال الأول، ولا في طرح برنامج بحثي منضبط كما في المثال الثاني، لكنه يبدو أن المؤرخ هنا يقف في الموقع المتوسط بين موضوعاته الأثيرة من جانب وبين مقترحات العلوم الاجتماعية بمعناها الواسع من جانب آخر، وفي ثنايا ذلك تأتي عرضاً انتقاداته لتاريخ الذهنيات.

وتأكيداً منه لمقولة أن أي مناقشة حول المنهج لا بد وأن تتعلق بممارسة تاريخية محددة، يحدد شارتييه الإطار الموسع لاهتماماته وهو تداول المادة المكتوبة

بين القرنين السادس عشر والثامن عشر وتأثيره في أشكال الألفة الاجتماعية وانتشار الأفكار الجديدة والعلاقة بالسلطة. ومثل هذا التعريف الذي يبدو كلاسيكياً للوهلة الأولى، يتسع لعدد من الاهتمامات الأكاديمية المتنوعة التي تمتد من دراسة النصوص إلى تحليل ممارسات تملك واستخدام المنتجات الرمزية، مروراً بتاريخ الكتب والمادة المكتوبة. وقد تتنوع موضوعاته بين دراسة نوعية الكتب التي تولى "القومسيونجية" بيعها، ودراسة ممارسات القراءة، أو تتبع نص معين عبر استقباله وتداوله بين مجموعات مختلفة وفي أشكال متباينة. وتعبيراته، يدور اهتمام شارتييه حول ذلك اللقاء بين "عالم النص" وعالم القارئ.

وهذا اللقاء، كما توضح الفرضيات الأساسية لشارتييه، لا يدور في فراغ؛ فإنتاج المعنى من خلال القراءة (أو السماع) عملية محددة تاريخياً واجتماعياً، تختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة والجماعات. وفي هذه العملية يكون للشكل تأثيره على إنتاج الدلالات المتحركة والمتعددة للنص، فالشكل منتج للمعنى، والقارئ من جانبه يتعامل مع أشياء مادية هي الكتب؛ أخيراً فالقراءة كممارسة تتجسد في حركات وأماكن وعادات؛ فثمة اختلافات بين من لا يجيدون الأبجدية ومن يجيدونها، لكنها لا تقل أهمية في داخل هذا الفريق الثاني، وثمة مجموعات من المعايير السائدة حول كفايات القراءة، وثمة توقعات تتحدد القراءة بناء عليها. ويشدد شارتييه هنا على ضرورة رد الاعتبار للدراسات التي اهتمت بعلم الجغرافيا وإنتاج وتصنيف الكتب والنصوص.

وتنطوي مثل هذه الفرضيات على مراجعة لطرق عمل التاريخ الاجتماعي للثقافة في صورته التقليدية. فكثيراً ما تم إرجاع الاختلاف في الممارسات الثقافية إلى تعارضات وتصنيفات اجتماعية معطاة سلفاً، مع أن العكس هو المطلوب، أي الانطلاق من الجمهور المتنوع متلقي ومستهلك المادة المكتوبة (أو المسموعة) وهو ما يعنى البحث في مساراتها، مع إمكانية الكشف في ثنايا ذلك عن معايير وتميزات قد لا تقل أهمية عن الفوارق الاجتماعية، مثل النوع والدين والجيل والتقاليد التعليمية. كذلك درج التاريخ الاجتماعي للثقافة على وصف وترسيم حدود التكوينات الثقافية السائدة في المجتمع، بناء على أنواع المنتجات الثقافية التي افترض أنها حكراً على هذه المجموعات أو سمة لصيقة بها، وبذلك فقد اختزل الاختلافات في

تفاوت التداول، كما تجاهل المعنى الذي يضيفه المتلقي على النص أو الصيغة أو العبارة. ويشدد روجيه شارتييه هنا على نتائج الدراسات التي أوضحت خلافاً للمعتقد السائد أن ذات النصوص قد تم تداولها بين القراء الشعبيين وغيرهم، وإن اختلف شكل النص – منتج المعنى – وأنواع الفهم والاستقبال ؛ وهو ما يدعو إلى التأكيد ثالثاً على أن القراءة ليست عملية فكرية مجردة؛ ففيها الجسد والفضاء والعلاقة مع الذات والآخر. ويشدد روجيه شارتييه أخيراً على أن الكتاب لا ينتجون كتباً وإنما الكتب هي ما يصنعه عمال المطابع والتجليد وغيرهم. فلا نص بدون حوامل مادية، وهو الأمر الذي تجاهله الأدب الذي اعتبر أن للنص وجوداً في ذاته، بمثل ما تجاهلته نظريات الاستقبال والتلقي. فبين كتابة النص وتحويله إلى كتاب مطبوع ثمة مسافة – هي تحديداً مسافة بناء المعنى أو المعاني – كثيراً ما جرى تجاهلها. ويرى روجيه شارتييه في هذه المقترحات تحولاً من التاريخ الاجتماعي للثقافة إلى ما يسميه بـ"التاريخ الثقافي للاجتماعي". ومن على أرضية هذه الممارسة البحثية التي تجمع بين النص والكتاب والقراءة، يؤسس روجيه شارتييه لعدد آخر من المقترحات التي يستمدّها من إعادة قراءة تراث العلوم الاجتماعية والتاريخ على السواء. وإذا كانت هذه المقترحات تهدف بشكل مباشر إلى التجديد في التصورات السائدة حول التقسيمات الاجتماعية / الممارسات الثقافية، فهي ذات مردود أوسع سواء بالنسبة للتاريخ أو لغيره من التخصصات. وإن بدا اليوم أن هذه المقترحات مسلم بها، فهي لم تكن تماماً كذلك في سنوات "المنعطف النقدي".

إن تضافر النص والكتاب والقراءة يسمح أولاً بتجاوز جدل مغلوط حول "موضوعية الأبنية" (الملاذ الآمن للمؤرخ الذي يسمح له بإعادة بناء مجتمعات الماضي حسبما كانت حقاً بالاعتماد على السلاسل الضخمة وفق التصور السائد) في مواجهة "ذاتية التمثيلات" (والتي تحيل وفق ذات التصور إلى تاريخ آخر، منصب على الخطاب وعلى مسافة من الواقع). إن هذه الثنائية قد امتدت إلى مجمل العلوم الاجتماعية، ويقتضى تجاوزها أولاً أن ننظر إلى المخططات المولدة لأنظمة التصنيف "كمؤسسات اجتماعية" بمعنى الكلمة، تدمج تقسيمات التنظيم الاجتماعي، كتمثيلات جماعية. يعود بنا هنا شارتييه إلى مقولات مارسيل موس ودوركهيم معتبراً أن مفهوم "التمثيلات الجماعية"، يعبر بشكل أفضل من "الذهنيات" عن

عمليات ثلاث : التصنيفات والتقسيمات التي تنتج تشكيلات فكرية متعددة، تسمح لقوى المجتمع المختلفة بتكوين رؤاها المتناقضة للواقع؛ الممارسات التي تهدف إلى إبراز هوية اجتماعية أو طريقة للعيش في هذا العالم، أو الإشارة الرمزية إلى وضع أو مكانة؛ الأشكال المؤسسية والموضوعية التي يضطلع من خلالها بعض الـ"ممثلين" (أفرادا أو جماعات) بالتعبير عن وجود الجماعة أو الطائفة أو الطبقة، على نحو ظاهر ومتصل. وقد يتبنى البعض مقولة أن بناء الهويات الاجتماعية هو نتاج علاقة القوة التي يفرضها أولئك الذين يمارسون سلطة التسمية والتصنيف على ما عداهم، سواء كانت النتيجة انصياع أو مقاومة، وقد يرى البعض الآخر أن القبول بالتقسيم الاجتماعي كأمر موضوعي، يرتبط بمصادقية التمثيل الذي تضفيه كل مجموعة على نفسها، أي قدراتها على انتزاع الاعتراف بوجودها عبر ظهورها بمظهر موحد. إن ما يطرحه شارتييه في هذه النقطة الأولى من تجاوز الجدل بين موضوعية الأبنية وذاتية التصورات، يقود إلى نتيجة هامة فيما يتعلق بمهمة التاريخ الثقافي التي يمكن أن تنصب على دراسة "صراع التمثيلات"، ورهانه هو انتظام وهيراركية البنية الاجتماعية ذاتها، وبذلك يتخلص التاريخ الثقافي من تبعيته لتاريخ اجتماعي اقتصر هو الآخر على دراسة الصراعات الاقتصادية، لكن التاريخ الثقافي يعود إلى الاجتماعي من جانب آخر، إذ يركز الاهتمام على الاستراتيجيات الرمزية التي تحدد المواقع والعلاقات وتشكل "الكائن المتصور" عن هوية الطبقة أو الجماعة.

إلى ذلك يضيف شارتييه أن لمفهوم "التمثيلات" أهمية خاصة بالنسبة لمؤرخ فترة النظام القديم (ما قبل الثورة الفرنسية) لأنه أحد المفاهيم المركزية المتداولة لذات الفترة والذي استخدمه المعاصرون لها في فهم مجتمعهم؛ فعلاقة "التمثيل" بمفهوم تلك الفترة – أي الصلة بين صورة حاضرة وأصل غائب – تمتد إلى طائفة من الأفكار والممارسات، من المنطق إلى مسرح طقوس الحياة الاجتماعية .

ويتمثل المقترح الثاني لروجه شارتييه في النظر إلى أكثر أشكال التباين الاجتماعي تجذرا من خلال أكثر الاختلافات شكلية في المنتجات الثقافية وغيرها. فجمهور شكسبير في الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر كان جمهورا صاخبا وعريضا أوسع بكثير من البرجوازية المثقفة، وسلسلة "المكتبة الزرقاء" أدخلت

عليها تغييرات طباعية، وفي الحالتين كان الهدف هو الإدماج ضمن مصفوفة ثقافية تختلف عن الجمهور الأصلي المستهدف وإتاحة سبل جديدة لتملك المنتج؛ وعليه فالتميزات الثقافية ليست ترجمة لانقسامات جامدة ولكنها نتاج عمليات ديناميكية.

أما المقترح الثالث فيستهدف إعادة الربط بين الممارسات الثقافية وأشكال ممارسة السلطة، بما تؤثر فيه من تحولات في الشخصية والمؤسسات والقواعد التي تحكم إنتاج القواعد المكتوبة وتنظيم الممارسات، وفي هذا الصدد ترد فرضيات نوربرت إيلياس حول "عقلانية البلاط" ويرد أيضا تأثير ما تستنه الدولة من تقسيمات (بين منطق الدولة والضمير الأخلاقي، بين الإشهار والسريرة) على تكوين فضاء أدبي مستقل وسوق للسلع الرمزية والأحكام الفكرية أو الجمالية. (Chartier, 1989, 1505-520)

المنعطف النقدي اليوم

تم " إشهار " المراجعة التاريخية للحوليات عام 1989. ومن الواضح الآن من كل ما سبق أن المراجعة كانت قد بدأت بالفعل قبل ذلك التاريخ؛ ويمكن ختاماً أن نتوقف عند ما صارت إليه مسارات المراجعة في المشهد الحالي للتاريخ وثمة مفارقات يمكن رصدتها. فمن جانب أول، تعد الكتابات التي تعرضنا لها هنا، فصل أساسي في كل تاريخ للتاريخ الفرنسي، ويعتد بها تماماً في كافة المحاورات حول منهجيات الدراسة التاريخية. وقد أمتد حضور هذه الكتابات إلى المؤلفات الإنجليزية والجامعات الأمريكية، حيث توجد جماعة هامة من دارسي التاريخ الفرنسي، تدور بينهم وبين مراجعي الحوليات محاورات عدة. يمكن القول كذلك أن تخصصات أخرى في العلوم الاجتماعية صارت أكثر اهتماماً بما أنتجه المؤرخون من تصورات حول العالم الاجتماعي. على أن ثمة باع بين الاعتراف بهذه الكتابات وبين استلهاهم أو أعمال ما ورد فيها من مقترحات. لقد كانت الحوليات وما زالت تشغل موقفاً مركزياً في المجال التاريخي لكنها لم تحتل المجال كله. وبالمثل صارت مراجعة الحوليات مركزية، فهل تكتسب اتساعاً أكبر؟ وهل يمتد ذلك الاتساع خارج مجال التاريخ وداخله على السواء؟ قد لا نملك إجابة على هذه الأسئلة وإن بدت جديدة بالطرح.

والأمر الذي يمكن أن نتوقف عنده هو عدد من النماذج الهامة التي تسجل صراحة انتسابها إلى لحظة المنعطف النقدي أو التي يمكن إرجاعها إلى تلك اللحظة، وبما أننا قد أشرنا من قبل إلى مركزية حركة النشر في ازدهار وتأکید مكانة الحوليات، فلنعد إلى حركة النشر لمتابعة مسارات المنعطف النقدي.

كانت نهاية الثمانينات قد شهدت كم من المؤلفات الجماعية الضخمة مثل : تاريخ النساء في الغرب (5ج)، تاريخ الحياة الخاصة (5ج)، صناعة التاريخ (3ج)، مواقع الذاكرة (3ج)، تاريخ الجامعات في أوروبا بين القرن السادس عشر والثامن عشر (2ج)، تاريخ الشباب في الغرب (2ج) تاريخ فرنسا الحضري (5ج). وقد أشرف على إصدار هذه الأعمال كبار مؤرخي الحوليات. وتعطينا هذه المؤلفات بطابعها الضخم والتجميعي صورة عن كفاءات اشتغال قسم مركزي من البحث التاريخي. على أن التسعينيات تشهد إضافة إلى ذلك نوع آخر من المؤلفات الجماعية التي أشرف على إصدارها أو شارك فيها عدد من مراجعي الحوليات. وهي مؤلفات أقل حجماً، لا يجمع بين المشاركين فيها موضوع واحد وإنما وحدة في الإشكالية، ويشارك فيها متخصصون من غير المؤرخين، وبعض هذه الأعمال هي عودة إلى أعمال سبق وأن صدرت لمؤلفيها في شكل كتب، على أن جميعها سبق وأن تم مناقشته في سمناوات وحلقات بحثية جمعت بين محرريها. ويمكن أن نتوقف كذلك عند "كتابة" هذه المؤلفات الجماعية، إذ يفكر الباحث في موضوعه وفي تفكيره في أن واحد، بحيث تصبح الكتابة تفكير بصوت عال، وتقترن بقدر عال من الوضوح في البرهان، يقابله اقتصاد في التنظير المجرد، وتظهر العلاقة واضحة ومتطورة بين الباحث ومصادره، ومراحل بناء موضوعه، وسوف أتعرض هنا في اختصار لثلاثة من هذه المؤلفات.

1- ولعل أهمها هو الكتاب الذي صدر تحت إشراف المؤرخ برنار لوبوتى تحت عنوان "أشكال الخبرة : تاريخ اجتماعي آخر" (1995) ، والذي تم تقديمه على أنه تطبيق للبرنامج الذي اقترحه الحوليات تحت عنوان المنعطف النقدي، و يشدد الكتاب في مقدمته على ضرورة خوض المؤرخ في الإشكاليات الجديدة التي تطرحها العلوم الاجتماعية، مركزاً على فكرة تكوين "الاتفاق الاجتماعي" وهو

السؤال الذي تتعرض له كافة موضوعات الكتاب. إذ كيف يحدث الاتفاق بين الأفراد، وكيف يتفقون حول الأشياء أو يخفقون في ذلك؟ (وقد طرح هذا السؤال مع تباعد العلوم الاجتماعية عن التفسيرات الميكانيكية وعن تمحورها حول فكرة استثنائية الصراع) وما هو دور المؤرخ في إدخال البعد الزمني؟ إن فكرة الاتفاق تدعو كذلك لمراجعة الأفكار السائدة عن المعايير والقيم والنظر إليها بوصفها متحركة ومتعددة المعاني، ولا يتم فرضها، ولكنها علامات يسترشد بها الفاعلون لتحديد مواقفهم وتعبئة مواردهم، بما نفترضه لهم من كفاءة أي قدرة على التعرف على تعدد المعايير وخصائص المواقف والمشاركين فيها والتسلل عبر الثغرات التي تخلفها القواعد، ولا يقترن ذلك بأي افتراض حول تساوى الكفاءة ما بين الفاعلين. وفي الفصل الختامي للكتاب يعود برنار لوبوتى إلى قراءة موازية ومتشابكة للكتابات السوسولوجية الحديثة التي طرحت مسألة الاتفاق. وتتنوع موضوعات الكتاب التي يتناول كل منها الاتفاق من زوايته من أشكال السيادة السياسية في المجتمعات الإسلامية في العصر الوسيط إلى تكوين أسطورة حق الليلة الأولى، مروراً بتطبيق الاتفاق في تنظيم مجال صناعي هو صناعة السفن في فرنسا أو بناء الهوية الاجتماعية لكبار العائلات في فلورنسا في نهاية العصر الوسيط. والملاحظة الرئيسية على مجمل هذه الموضوعات هي أن القارئ الذي ليست لديه ألفة مسبقة بها، يجد نفسه قادراً على الإلمام بالحد الأدنى اللازم لمفردات الموضوع، بحيث يتمكن كذلك من تقدير العلاقة بين الفرضيات والبراهين.

2- والمثال الثاني هو "لعبة المقاييس : خبرة الميكرو تحليل" والذي صدر تحت إشراف جاك ريل Revel عام 1996، وهو تجميع لأعمال سمنار عقد على هامش ندوة كبرى تم تنظيمها عام 1991 تحت عنوان الانثروبولوجيا التاريخية والانثروبولوجيا المعاصرة. أما الكتاب الذي نحن بصدده فيجمع كذلك بين انثروبولوجيين ومؤرخين من فرنسا وإيطاليا، ومنهم إدواردو جرندي وجيوفاني ليفي وهم من الأسماء الرئيسية في الميكرو تاريخ الإطالي؛ والكتاب هو بمثابة عرض وحصاد لخبرة الميكرو تاريخ مع مقابقتها بالخبرة الميدانية للانثروبولوجيا، سواء تلك المتعلقة بالمجتمعات "الأخرى" أو تلك التي يمارسها الباحثون تجاه

الظواهر الاعتيادية في مجتمعاتهم. وفي نص افتتاحي مهم يحدد جاك ريفيل رهانات دخول اقترابات الميكرو في مجال العلوم الاجتماعية، وبشكل خاص ما يعنيه اختيار مقياس التحليل من افتراضات حول المعرفة ذاتها، ويؤكد النص على الأسئلة المشتركة التي يمكن أن يجتمع حولها الباحثون من تخصصات مختلفة؛ الأخذ في الاعتبار بالممارسات التي يتم من خلالها تكوين الهويات الجماعية بدلا من تبنى التصنيفات الصريحة محلية كانت أو عامة، إعادة تعريف مفاهيم الاستراتيجيات الاجتماعية والسياق ؛ وإعادة التفكير في العلاقة بين مستويات الرصد وهيراركية الرهانات التاريخية، إذ تجرى مطابقت بين التاريخ القومي والرصد على المستوى القومي والأمر ذاته بالنسبة للتاريخ المحلي والمستوى المحلي، وكأن المطابقة ضرورية، وكأن ثمة موضوعات أرقى وأهم من غيرها.

3- والمثال الثالث والأخير هو كتاب جماعي صدر عام 2001 تحت إشراف Menger, Grenier, Grignon تحت عنوان "النموذج والسرد"، وهو يضم أعمال سمنار تم تنظيمه بين أعوام 1995 و1999، وضم متخصصين في التاريخ والانتروبولوجيا والسوسيولوجيا والاقتصاد وهو يحمل طابعا منهجيا. وقد يعبر الكتاب في جانب منه عن بعض التحولات التي طرأت على صياغة إشكالية كتابة العلوم الاجتماعية. إذ ينطلق الكتاب من حقيقة أن كافة العلوم الاجتماعية على تنوعها، يجمع بينها عنصر مشترك يندر أن يتم التوقف عنده، وهو أن جميعها يلجأ إلى أشكال البرهان والكتابة التي تضم كل من النموذج والسرد، وإن صعب أحيانا تحديد الخط الفاصل ما بينهما؛ صحيح أن ثمة استقطاب واضح بين الاقتصاد الرياضي مثلا وبين العلوم الاجتماعية والتاريخية، إلا أن الأخيرة سبق لها وأن لجأت إلى النماذج الرياضية، كما أن النماذج الرياضية من جانبها لا تستغني عن اللغة في صياغة فرضياتها أو نتائجها أي عند احتكاكها بالواقع. تأسس السمنار على طرح هذه المسألة على مستوى الممارسة البحثية في مختلف التخصصات وما وراءها من خيارات ومرجعيات بل و"ميثاقيات مؤثرة"، بحيث يستحق توصيف الابدستومولوجيا التطبيقية. وقد انقسمت أعمال السمنار إلى دورة أولى من العروض والمناقشات، أعقبها دورة ثانية من القراءات النقدية لذات العروض، ويضم الكتاب

مجمل هذه الأعمال؛ ويلاحظ محرروه إن المفردات والموضوعات المتداولة كان من الممكن التعبير عنها بلغة فلسفة العلوم أو فلسفة المعرفة، على أنه تم تفضيل لغة أقرب إلى وصف ممارسات الباحث وهو ما يسمح بتناول مختلف الأشكال البيئية وإبراز التعدد الذي تنطوي عليه كلمة النموذج أو الموضوعات ومستويات التحليل التي تفرض نوعا معينا من البرهان، بل ومسائلة صلاحية الطرح "نموذج / سرد" من أساسه، بما قد ينطوي عليه من مطابقة ضمنية بين علوم صلبة وعلوم رخوة.

المصادر

BESSMERTNY Youri, « Les Annales vues de Moscou », *Annales ESC*, janvier-février, n° 1, p. 261-265.

BOUREAU Alain, 1988, *Le simple corps du roi. L'impossible sacralité des souverains français XV-XVIIIe siècle*, Paris, Les éditions de Paris.

BOUREAU Alain, 1989, « Propositions pour une histoire restreinte des mentalités », *Annales ESC*, novembre-décembre, n° 6, p. 1491- 1504.

BOUREAU Alain, 1995, « La compétence inductive. Un modèle d'analyse des représentations rares », in LEPETIT, Bernard, 1995, (dir.), *Les formes de l'expérience. Une autre histoire sociale*, Paris, Albin Michel, p. 23-38.

BRAUDEL Fernand, 1969, *Ecrits sur l'histoire*, Paris, Flammarion.

CERRUTI Simona, « Processus et expérience ; individus, groupes et identités à Turin au XIXe siècle », in REVEL Jacques, 1996, *Jeux d'échelles. La micro-analyse à l'expérience*, Paris, Gallimard, Le Seuil, p. 161-186.

CHARTIER Roger, 1989, « Le monde comme représentation », *Annales ESC*, novembre-décembre, n° 6, p. 1505-1520.

CHARTIER Roger, 1998, *Au bord de la falaise. L'histoire entre certitudes et inquiétudes*, Paris, Albin Michel.

DE CERTEAU Michel, 1975, *L'écriture de l'histoire*, Paris, Editions Gallimard, 1975.

DOSSE François 1987, *L'histoire en miettes ; des Annales à la nouvelle histoire*, Paris, La Découverte, (nouvelle édition).

GRENIER & GRIGNON & PASSERON, 2001, *Le modèle et le récit*, Paris, Editions de la Maison des sciences de l'homme.

GRENIER Jean-Yves & LEPETIT Bernard, 1989, « L'expérience historique. A propos de C.-E. Labrousse », *Annales ESC*, novembre-décembre, n° 6, 1337-1360.

LE GOFF Jacques, « Les mentalités ; une histoire ambiguë », in LE GOFF Jacques & NORA Pierre 1974, *Faire de l'histoire*, Paris, Gallimard.

LE GOFF Jacques, 1988, *La nouvelle histoire*, Complexes édition (1^{ère} ed. 1978).

LE PETIT Bernard & REVEL Jacques 1992, « L'expérimentation contre l'arbitraire », *Annales ESC*, janvier-février, n° 1, p. 261-265.

LEPETIT Bernard, 1995, (dir.), *Les formes de l'expérience. Une autre histoire sociale*, Paris, Albin Michel.

LEPETIT Bernard, 1996, « De l'échelle en histoire », in REVEL Jacques, 1996, *Jeux d'échelles. La micro-analyse à l'expérience*, Paris, Gallimard, Le Seuil.

LEPETIT Bernard, 1996b, « Une autre histoire sociale », *Correspondances*, n° 40, Tunis, IRMC.

LEPETIT Bernard, 1999, *Carnet de croquis. Sur la connaissance historique*, Paris, Albin Michel.

LLOYD Geoffrey, 1993, *Pour en finir avec les mentalités*, Paris, La découverte.

NOIRIEL Gérard, 1989 « Pour une approche subjectiviste du social », *Annales ESC*, novembre-décembre, n° 6, p. 1435-1459.

NOIRIEL Gérard, 1998, *Qu'est-ce que l'histoire contemporaine ?*, Paris, Hachette livre.

REVEL Jacques, 1996, *Jeux d'échelles. La micro-analyse à l'expérience*, Paris, Gallimard, Le Seuil.

REVEL Jacques, 1997, « Machines, stratégies, conduites ; ce qu'entendent les historiens », *Au risque de Foucault*, Editions du Centre Pompidou, Paris.

RICŒUR PAUL, 1983, *Temps et récit*, Tome I, *L'intrigue et le récit historique*, Paris, Seuil.

VEYNE Paul, 1978, *Comment on écrit l'histoire ?* Paris, Editions du Seuil (1ère ed. 1971).

(1) حوليات التاريخ الاقتصادي والاجتماعي

العدد واحد 15 يناير 1929

بفضل سعة أفق دار نشر كبيرة، وبفضل تعاون عدد من الأطراف الفرنسية والأجنبية التي كانت استجابتها مصدر سعادة وتشجيع بالنسبة لنا، يمكننا اليوم إصدار الحوليات، هذا المشروع الذي فكرنا فيه طويلاً والذي نأمل أن يكون مجدياً. ونحن نشكر المحررين الحقيقيين لهذا الإصدار.

ما الحاجة إلى مجلة إضافية، خاصة إذا ما تعلق الأمر بمجلة في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي؟ نحن نعي بكل تأكيد أن مجلتنا ليست الأولى على الصعيد الفرنسي والأوروبي والعالمي. لكننا نعتقد أن الحوليات سوف تتخذ لنفسها مكاناً تحت الشمس، إلى جوار تلك المشروعات السباقية العظيمة. والحوليات تستلهم منها وإن كانت تضيف طابعها الخاص. إن كلانا مؤرخ، وقد خضنا ذات التجارب واستخلصنا منها ذات النتائج، و يورقنا منذ فترة طويلة ذلك الطلاق الذي بات تقليدياً: فالمؤرخون يطبقون أساليبهم الرصينة والموثوق بها على وثائق الماضي، على حين يعنى عدد متزايد من الناس بدراسة الاقتصاديات والمجتمعات المعاصرة. نحن إزاء طائفتين من العاملين جُعِلتا لكي تعملوا معاً، وإن كانتا في العادة تتجاوران دون تعارف. ليس هذا فقط؛ فضمن المؤرخين ذاتهم وكذلك الأمر لدى من يبحثون في شئون الحاضر، ثمة انغلاقات عديدة: بين مؤرخي العصور القديمة والوسطى والمعاصرة، بين الباحثين المعنيين بوصف المجتمعات التي تسمى بالـ "متحضرة" (لكي نعود إلى لفظ قديم يتغير معناه كل يوم) وأولئك الذين تجذبهم على العكس تلك المجتمعات المسماة – عوضاً عن إيجاد اللفظ الملائم – بالـ "بدائية"، أو الغرائبية. والوضع الأمثل بطبيعة الحال هو أن يمارس كل تخصصه المشروع وأن يزرع حديقته مع الحرص على متابعة أنشطة جاره. على أن للجدران ارتفاعاً يكاد يحجب الرؤيا. ولنا أن نتصور ما يمكن أن يجلبه التبادل الفكري المكثف بين هذه الجماعات

المختلفة من مقترحات ثمينة حول المنهج وتفسير الظواهر، وأي مكسب في الثقافة، وأي تقدم في الحدس.. ذلك هو الثمن من أجل مستقبل التاريخ الاقتصادي وكذلك من أجل تفهم صائب للحقائق التي سوف تكون في الغد تاريخاً.

هدفنا هو التصدي لتلك الانشاقات الخطيرة، ولكن ليس من خلال المقالات المنهجية والإنشاءات النظرية وإنما بالمثل والممارسة. تجمع هذه الصفحات بين عاملين من أصول وتخصصات مختلفة، تجمعهم روح واحدة من التجرد، وسوف يعرضون على هذه الصفحات نتائج أبحاثهم. ويبدو لنا مستحيلاً ألا يلقى مثل هذا الجمع أصداءً سريعة لدى الأذهان المتقدمة. إن مشروعنا هو تعبير عن إيماننا بفضيلة العمل النزيه والعلمي المرتكز على أسس صلبة.

المديران

(2) التاريخ والعلوم الاجتماعية : المنعطف النقدي

الحواليات (اقتصادات، مجتمعات، حضارات)

مارس – أبريل 1988، ص 291 – 293

قبل سنتين عاماً، شيدت الحواريات مشروعها على أساس الاحتكاك بين التاريخ والعلوم الاجتماعية. وقد اتخذ ذلك اللقاء أشكالاً متنوعة وتحققت له درجات متفاوتة من النجاح، على أنه قد أسهم في إحداث تغيير عميق في مشهد التاريخ. فعلى حين كان تلاقى العلوم الاجتماعية يشكل قناعة مشتركة وأفقاً للممارسة، كانت الدراسات الميدانية من جانبها تأتي بالأدلة على السبل العملية للتبادل بين التخصصات وتراكم الإضافات المشتركة. وفي سياق فكري رحب ومتفائل، كانت المجلة تحث وتدعم وتواكب مثل هذه الأبحاث، التي كانت تعكس بـ"المثال وبالممارسة"، تجديداً في الموضوعات والأسئلة والإجراءات.

أما اليوم، فيبدو أن زمن التشكك قد أتى. فإعادة ترتيب التخصصات تُدخل تحولات على المشهد العلمي، وهي تدفع إلى مراجعة الأسبقيات المستقرة، وتؤثر

في المسارات التقليدية التي كان التجديد يمر عبرها. كذلك فقد فقدت تلك البرادجمات المهيمنة التي مثلتها الماركسية والبنائية أو اللجوء المطمئن إلى التكميم، فقدت من قدراتها على الهيكلة، على حين ينمو نوع من التوجس التبسيطي إزاء كافة الأيديولوجيات، في مناخ "ما بعد الماوية". أخيراً فإن التطورات المتعددة الأشكال للبحث، تجعل غير مقبول، ذلك الإجماع الضمني الذي كان يؤسس لوحدة الاجتماعي على اعتباره قرين الواقع ذاته.

ولا يفلت التاريخ من أزمة العلوم الاجتماعية وهو الذي اكتسب قسماً من دينامكيته في المناخ "الفيدرالي"، والمفارقة أن حيوية التاريخ تشكل صعوبة إضافية. فالتكاثر المشوش للموضوعات البحثية يشكل لوحة تفقد من وضوحها. إن الإدانة التقريبية لـ "تفتت التاريخ"، قد استُخدمت للإشارة في آن واحد، إلى كل من النتائج الحتمية للتخصص، وإلى الطابع الانتقائي لإنتاج غزير ولكنه فوضوي.

وعوضاً عن التعيين الواضح – في خضم مشهد فكري متقلب – للتخصصات التي يمكن بناء تحالف جديد معها، فقد غلبت الحلول للكسولة. إدانة ما يسمى بـ "مدرسة الحوليات" دون حجج قوية ووفق تعريف مطاط لحدود المدرسة، أو إعادة استخدام التيمات القديمة، من قبيل عودة السرد، أو الحدث، أو السياسي، أو السيرة، كما لو كان في ذلك ما يضيف الانتظام على ممارستنا. أضف إلى ذلك أن الموقع الاجتماعي المفارق للتخصص بين اعتراف عند القمة وجفاف في ضم العناصر الجديدة عند القاعدة، يسير في نفس الاتجاه.

لقد حان وقت فرز الأوراق. وليس المقصود هو التوصل إلى جرد ثبوتي لحالة هي في تغير دائم، ولا التوصل إلى نتيجة كلية مؤداها الفشل. وإنما يتمثل الأمر في استخلاص بعض العلامات من أجل ممارسات منضبطة ومجددة في لحظة يميزها عدم اليقين. ومثل هذا العمل لا يمكن أن يكون إلا جماعياً. وإخلاقاً لدورها فالحوليات تستقبل هذا العمل وتشارك فيه وتفتح الباب أمام الأفكار والمحاورات.

وهي تسعى إلى جمع عدد من المساهمات في صورة عدد خاص في 1989 ولا معنى لمثل هذا المشروع إلا لو أخذ في الاعتبار بتجربة كل. و يسعدنا أن نتلقى قبل نهاية ابريل 1989 ردود فعل وأفكار مختلفة الأشكال حول الموضوعين التاليين:

المنهجيات الجديدة: ونود لفت الأنظار إلى مسألتين هما مقاييس التحليل وكتابة التاريخ. فبعد حقبة طويلة من الاهتمام بالعمليات الشاملة والأبنية الكلية، تقدم بعض مقترحات الميكرو تاريخ، مراناً فكرياً صحيحاً. وهى تحت على وجه الدقة، على تحديد ومناقشة أشكال الملائمة بين حجم موضوعات البحث وكيفيات الرصد والإشكاليات. فمن الفرد إلى الجماعة إلى المجتمع، ومن المحلى إلى الكلى، كيف يتحقق التمهصل بين مستويات الرصد، وكيف يتم التعميم؟ في اتجاه آخر، كيف يتم وضع شروط ضبط ومضاهاة النتائج، وبشكل أساسى كيف يتم تطوير رؤية مقارنة يتنادى بها الجميع، وإن ظل إعمالها استثنائياً؟

تحليل هذه الانشغالات بالضرورة إلى سؤال حول القدرة التوضيحية للتاريخ ومن ثم حول كتابته. فالبرهان بالنسبة للمؤرخ ليس مجرد استخدام صائب لنقد الوثائق وتقنيات التحليل، وربما كانت الصلة بين كل من طبيعة الفرضيات وطبيعة عناصر التحقق منها أكثر جوهرية. وفي هذا المضمار فإن للتاريخ اتفاقات البلاغية وعاداته، سواء في تنوعاته الكمية، أو تلك الأكثر تأدباً. فهل يكتفي بها أم يفتح المجال أمام أشكال أخرى من المحاجاة؟ وكيف يمكن ضبط الاستخلاصات والنتائج؟ يتعين علينا أن نأخذ مسألة أشكال الكتابة التاريخية على محمل الجد.

فلهذه الكتابة تقاليدھا المستقرة لكنها تتأثر في مختلف الفترات بمقترحات الصياغة الواردة من الخارج والسردية على وجه الخصوص. وقبل نصف قرن كان اختيار الموضوعات الجديدة وألوية الرقم والسلسلة الرقمية قد أسهم في تجديد عميق في الكتابة التاريخية، دون التفات إلى ذلك، وإلى أهمية تلك التحولات. وهنا أيضاً فالأشياء تتحور أمام أعيننا، و يختبر البعض بشكل أكثر وضوحاً، حلولا غير مطروقة. على أن التجربة ليست متحللة من كل قيد. فيكيف يمكن الحفاظ على انضباط المحاجاة؟

التحالفات الجديدة: لن نعود هنا إلى العلاقات التقليدية التي سمحت للتاريخ على التوالي أو بالتزامن، باستلھام الجغرافيا والسوسيولوجيا والانثروبولوجيا. فنحن نتطلع إلى شهادات أخرى وأبحاث صادرة عن الهوامش. فعلى تخوم تخصصنا تقع مناطق ينادى التاريخ بسيادته عليها دون أن يكون قد خبرها قط. ومن ذلك تاريخ الفن والعلوم وبعض المناطق الثقافية البعيدة. وعلى جانب الجبهات الجديدة، فثمة

محاولات لم يحن بعد أوان تقييمها، من الاقتصاد السياسي الاسترجاعي إلى النقد الأدبي، ومن علم اجتماع الألسنية إلى الفلسفة السياسية وغيرها. كيف يكتب التاريخ في هذه المناطق وكيف يمارس فيها أو لا يمارس تعدد التخصصات؟ وما هي أشكال التساؤلات المتبادلة وما حدودها ونتائجها؟

لا نود أن تقتصر الإجابة على هذه الأسئلة على المؤرخين الفرنسيين وحدهم. إذا كان للمشروع عبر التخصصي من معنى، فما يقوم عليه من تبادل يستدعى تقييماً من قبل الشركاء. ما هي استخدامات التاريخ – ليس الفهم فقط وإنما أيضاً الإنتاج – لدى الانثروبولوجي والفيلسوف والسوسيولوجي؟ لقد اتخذت الأسئلة التي نطرحها صوراً مختلفة في الخارج وإليها نتوجه كذلك وسوف نستجيب لها، لكي تسهم في مهمة التحليل والاقتراح التي تكسر من عاداتنا.

لا هو بكشف حساب ختامي ولا هو بفحص للضمير. فليس هذا أوان أزمة التاريخ التي يقول بها البعض في سهولة مفرطة. أننا نعتقد أننا نسهم في معطاة جديدة لا تزال مبهمة، يتعين تعريفها من أجل ممارسة مهنة المؤرخ في الغد. وطموحنا هو التقاط المنعطف الحرج.

الحواليات

(3) التاريخ والعلوم الاجتماعية : فنخض التجربة

الحواليات (اقتصادات، مجتمعات، حضارات)

نوفمبر - ديسمبر 1989، العدد 6، ص 1317 – 1323

إن ميراث الحواليات ملك للجميع، ولكل أن يمتلك قراءته الخاصة، أو أن يفتش في هذا الميراث عن ممارسة أو موقف فكري، أو أن يقدم تحليلاً عادة ما يكشف عن تحولات كتابه، بأكثر مما يكشف عن تحولات المجلة. ولكن من ذا الذي يظن أن التجديد الفكري يمكن أن يصاحب نقل الميراث المادي؟ إن التجديد ليس ميراثاً وإنما إعادة تعريف مستمرة في مجال قوة دائم التحول. والأسئلة التاريخية تنتج من توالي الممارسات السابقة للتخصص، ومن التشكيل الحالي للتخصصات،

ومن شروط لحظة إنتاج المعرفة الاجتماعية. ومن بين كافة الكتب فإن تلك التي يكتبها المؤرخ هي أسرعها زوالاً.

إزالة العوائق بين المعارف: "إن ارتفاع الجدران يكاد يحجب الرؤيا"، هكذا تنهد مارك بلوك ولوسيان فيفر في 1929، "الارتفاع بقدر المستطاع، مع تحمل كافة المخاطر، إلى مستوى التجديدات الواعدة"؛ هكذا كتب فرناند بروديل في 1969، وهنا يكمن الوفاء لتطلعات المجلة منذ وجدت. أما ما عدا ذلك فالمشروع الآني يخضع لإعادة تعريف دائمة. أتمت الحوليات 60 عاماً. أو ليست اللحظة مناسبة للإقدام على ذلك ولرفض ما اقترحه البعض منا من اختيار بين الحل والتكلس؟ في هذا العدد مجموعة نصوص – سوف تليها نصوص أخرى بانتظام – كانت استجابة للنداء الذي أطلقناه في 1988، ويوضح مضمون العدد الدور الذي نقوم به. فالحوليات لا هي مدرسة (وكثيرة هي مخاطر التحول إلى كنيسة أو مؤسسة) ولا هي صندوق بريد (وإن كان فاحراً)، وإنما هي مكان للتجريب.

ترسيم مجال المواجهة الخصبة بين أبحاث جارية، بلورة التساؤلات الجديدة و كيفيات الفعل الجديدة، التي تعتمل في ميادين مختلفة، وإن كانت مبعثرة، تجديد قواعد ممارسة مهنة المؤرخ، والحوار مع العلوم الاجتماعية، إن تطلعاتنا تكون بلا شك مفرطة ما لم تجد صدق وسنداً في التفكير والعمل الجماعيين. وعلينا إذن منذ الآن أن نوضح المحاور الأولى التي نأمل في إتباعها، وهي تشكل عناصر لسياسة التحرير وحث على الانجاز المشترك.

لا يكفي أن يتأسس اختلاف التاريخ على الوضع الكرونولوجي لموضوعاته ولا على أدواته في التحليل ولا على طبيعته مادته. فالمؤرخ كما قلنا يبني إشكالياته عند نقطة التقاطع بين سلسلة مطولة من التعقيبات وبين تساؤلات الحاضر، وهو يستعير الكثير من علوم الإنسان. وفي المقابل عندما يدرس الاقتصادي حركة الأسعار في القرن الثامن عشر، أو عندما يتعرض الفيلسوف لتكوين مؤسسات الحبس، فهما يجدا في الفترات المنصرمة، ثبت من التواترات، أكثر ثراء مما هو عليه اليوم. على أن معنى ذلك أن الماضي – وليس التاريخ – هو عنصر التوحيد. فهل تقتصر مهمة المؤرخ على فتح إقليمه أمام الممارسات المشتركة للعلوم الاجتماعية بعد أن يكون قد نقل إليها طرق التنقيب عن المصادر القديمة ومعالجتها؟

الخطر هنا هو ألا يتبقى في ميدان التاريخ سوى الانثروبولوجيين والاقتصاديين والسوسيولوجيين الذين يتخذون من الماضي موقعا للعمل. هي مخاطرة لأنه إذا كان الاقتصادي مثلاً متخصصاً في اقتصاد الماضي، فلا مجال للتعلم المتبادل بين الاقتصادي والمؤرخ: إن نشر التجديد يفترض اختلافاً في الموارد. وفي الوقت الذي يتشكك فيه البعض في قدرة العلوم الاجتماعية على شرح العالم، فيتعين الدفاع، وإن بدا ذلك مفارقاً ظاهرياً، عن هويات التخصصات ولنا عودة إلى هذه النقطة.

وفي هذا المشروع المشترك يجب أن تتمثل الإضافة الخاصة للتاريخ في استكشاف الميكانيزمات الزمنية. لقد كان مؤرخي الحوليات سابقين في معارضة الزمن الخطى للتاريخ الوضعي ومحرري الوقائع، حيث أوضحوا تعقد الزمن الاجتماعي وفضلوا المدى الزمني البعيد. أما اليوم فإن الاهتمام بالحدث وإعادة إحياء نوع من التاريخية، يشير إلى أن الحدس الأول قد أوشك على فقد تأثيراته. فكناية "أصعدة" التاريخ و إعطاء الاهتمام للمدى البعيد يحملان مخاطر نسيان تلك العمليات التي تحمل الجديد. وفي الوقت الذي تكتشف فيه نظريات التنظيم الذاتي، أن المستقبل يندر توقعه وإن كان بأكمله كامناً في الماضي، فالمؤرخين قد ظلوا على صمتهم. ولهم الحق في ذلك لأن الإجابة على مثل هذه الأسئلة تظل إلى الآن إجابة بلاغية: غير أن الحق كل الحق عليهم لأنه ربما كان الزمن هو الموضوع الوحيد المميز للمؤرخ.

أن نرفض الكشف عن ميكانيزمات التغيرات المستقبلية في التشكيلات الحاضرة، معناه إرجاع أسباب التغيير إلى عناصر خارجية. وثمة صعوبة منطقية في قبول مثل هذا التفسير التاريخي الذي ينحى خارج نطاقه ذلك المتغير النقدي. وعلى العكس فالاهتمام بالعمليات يفترض تعدداً في الزمنيات البشرية ويفترض أن الملابسات الكرونولوجية لا تكفي وحدها لتأسيس المعاصرة الحقة، وأن الفروقات هي بعد عنصر خلاق. فتشغيل المجتمع يتم دوماً وبشكل جزئي بالموازاة مع تنظيمه الرسمي، والاقتصاد لا يخضع لظروف أبنيته إلا بشكل جزئي، ولهذه الأسباب فالجديد ممكن. (ونقل بلغة أخرى أن التفكير في أمر التحولات صعب لأن فئاته جامدة). وعلينا تبني فرضية أن الفروقات المتعددة بين الأشكال والأبنية وطرق التشغيل، هي مكمّن التغيير. وهذا التغيير لا يحمل طابع الاستطالة ولا هو استاتيكي،

بل هو تغير تاريخي بالمعنى الكامل للكلمة، أي لا رجعة فيه، وغير قابل للتوقع، و خاضع لتحديدات.

وعلىنا تبني فرضية أن كل مجتمع هو في عملية مستمرة من البناء الذاتي وأن في هذه العملية وحدها ما يسمح بالقطيعة مع السرد الحدتي المجرد من الدلالة، ومع دائرية الوصف الذي يستند إلى فئات وتصنيفات سابقة التجهيز.

قامت الصيغة المهيمنة للتاريخ الاجتماعي على أساس الجماعي والأكثر عدداً. وقد اهتمت منذ وقت مبكر بقياس الظواهر الاجتماعية من خلال مؤشرات بسيطة (أو مبسطة) ولكنها تعتمد على التكميم، ووضعت جداول للتوزيع ورسمت منحنيات التغيير ووصفتها وعقبت عليها. وقد أسفر ذلك عن جمع وتحليل قدر هائل من المادة. على أنه في عملية البحث ذاتها، فإن جمع المادة قد غلب على طموحات بل واهتمامات التفسير. فطالما أن الوصف الكمي هو الأساس، فلا بد بطبيعة الحال أن يتكسب طابع البداهة، بحيث تأتي النتيجة وكأنها مطابقة لشيء يعتمل في الواقع. وعليه فإن الاقتراب ذاته ينطوي منطقياً على تفضيل للأبنية على حساب العلاقات لأن الأولى أيسر في التكميم، كما ينطوي الاقتراب على تشني للتصنيفات، لقد عبرت هذه الصفحات ذاتها منذ فترة طويلة عن قلق إزاء انحرافات تاريخ الأسعار وتحليل الفئات الاجتماعية / المهنية في الماضي. وكان من الممكن أن نفكر كذلك من منطلق آخر؛ فكثيراً ما تم الاكتفاء - في فرنسا على وجه الخصوص - بالمزاوجة بين مختلف أوجه الواقع التاريخي، بحيث تجرى أولاً مطابقة الفئات الاجتماعية مع التوزيعات الكبرى التي يطرحها التاريخ الاقتصادي، ثم يلي ذلك تسكين المعطيات الثقافية في خانات الجدول الاقتصادي / الاجتماعي. وقد خلف ذلك نوع من السوسيوغرافيا المشتركة التي سرعان ما تكشفت حدودها التفسيرية. إن تطوير قواعد المعلومات والتي يعتقد البعض أن اتجاهها نحو الشمولية يجعلها أقرب إلى الواقع، أو اللجوء إلى تقنيات التحليل العملي، بوصفها تقنيات مركبة لوصف الجداول الإحصائية، كل ذلك قد بدا للحظة وكأنه الدواء الشافي من كل العلل. واقع الأمر أن تلك الاقترابات تصطدم بذات المعضلة، وهي تسييد مفهوم تبسيطي عن علاقة المؤرخ بالوثيقة، وعلاقة الأرشيف بالماضي، مما يفضي إلى تشني الأبنية التحليلية.

إن المجتمع ليس شيئاً. وليس من المصادفة أن العديد من الأبحاث الجارية تتفق حول إنحاء البنائية والوظيفية، وتتجه إلى تحليلات تتبنى مقولة الاستراتيجيات، وتسمح بإدماج الذاكرة والتعلم وعدم اليقين والتفاوض، في قلب اللعبة الاجتماعية، ويجدر أن نتوقف اليوم عند هذه المفاهيم التي تحتل مكانة رئيسية في كافة العلوم الاجتماعية. فهي تذكرنا بأن الموضوعات الاجتماعية ليست أشياء حاملة لخصائص، ولكنها تكوينات من العلاقات المتغيرة ضمن تشكيلات في حالة تكيف دائم. فالتبادل الاقتصادي في أبسط صورته، يفترض اتفاقاً تأسيسياً، أو تحكيم مسبق بين اتفاقات بديلة. ولا تنتمي كل هذه الاتفاقات إلى دائرة توازن السوق، ولكنها تحيل إلى تمثيلات ذهنية، وتندرج ضمن مدى زمني بعيد، تسهم كل معاملة في تحيينه وتحويره. يتعين النظر إلى الهويات الاجتماعية كوقائع ديناميكية تتكون وتتحور في مواجهة المشكلات التي يواجهها الفاعلون الاجتماعيون، وكتكوينات لا يتسنى فهمها إلا برصد تناميتها عبر فترة زمنية ممتدة. وبالمثل فإن تعريف السياسي لا ينفصل عن تنظيم مجال غير مستقر للقوة، يتعرض دوماً لإعادة الترتيب. فممارسة السلطة هي مكافئة لمن أجادوا استغلال الموارد التي ينطوي عليها الموقف، وأحسنوا استخدام الالتباسات والتوترات التي تتسم بها اللعبة الاجتماعية.

إن هذه العلاقات تندرج ضمن دينامية؛ وهي تفلت من بين أيدي التحليل إذا ما تم تجميدها عند لحظة معينة لاستخلاص مكوناتها. إن هذه العمليات التي يُعرف الفاعلون من خلالها وبشكل دائم، تنظيم "الاجتماعي"، وفق ما يعتقدون أنهم يفعلون، ووفق ما لا يعرفون مما يفعلون، كل ذلك هو موضوع التاريخ ذاته ولا يمكن قبوله بوصفه محدد سلفاً. وعلى سبيل المثال فلا مجال لافتراض علاقة مسبقة بين سلوك جماعة معينة وبين مكوناتها الاجتماعي ووعياها السياسي وكأن كلاهما مسلم به وموأكب للآخر. وما يتعين على المؤرخ توضيحه تحديداً هو أنماط العلاقات بين هذه الأقطاب الثلاث. إن العنوان الفرعي للحوليات "اقتصاديات / مجتمعات/ حضارات" لا ينبغي قراءته على أنه دعوة لمطابقة التاريخ الشامل مع عملية حسابية كلية، ولا هو دعوة كذلك للكشف عن التحديدات المتتالية فيما بين طوابق الخبرة الاجتماعية. بل نذهب إلى القول بأن الاقتصادي هو ثقافي كما أن الاجتماعي هو اقتصادي. إن كل مجتمع يشتغل كنظام موسع من التعادل بين هذه

التصنيفات الثلاث (والتي تقتصر قيمتها على استخدامها). إن تحليل كفيات هذه التعادلات هو مصدر لفهم المجتمعات والأزمنة.

إن التاريخ – شأنه في ذلك شأن معارف أخرى – لا يتقدم من خلال التطابق اللصيق مع عمليات الماضي. ونقص المعلومة ليس هو المقصود هنا. فنقد الوثائق ليس تطابقاً مع الواقعي – وصورة الوثيقة / المرآة العاكسة التي استخدمت لفترة هي صورة مضللة – بقدر ما هو تقدير للخصائص الداخلية للوثيقة، وحصر لمجال الأسئلة التي يمكن طرحها على هذه الوثيقة. أما الأسباب فيتعين التفتيش عنها في مكان آخر. فالعملية الاجتماعية تحيل إلى العديد من الخبرات الوجودية والفردية التي لا يمكن اختزالها. ومن جانب آخر، فالتاريخ شأنه شأن أي خطاب علمي، لا ينتج إلا تعقيبات ونماذج للإفهام. تسود بعض تيارات الانثروبولوجيا المعاصرة صورة "الاجتماعي كنص". ولناخذ منها على الأقل مفاهيم تعدد المعاني والمشاركة الفعالة للقارئ في إنتاج المعنى. ولناخذ عن النمذجة، أن كتاب التاريخ الجيد هو نظام من المقترحات المترابطة فيما بينها على نحو وثيق.

وهكذا فإن التاريخ لا يبتدع قضاياها بتحيين الاستجابات السابقة ولا بتبني تساؤلات التخصصات الأخرى أو ببلورة الطلب الاجتماعي. إن التاريخ يبني موضوعاته. إن كتاباً أو مقالاً في التاريخ ليس إعادة إنتاج مصغرة لواقع ما، ولكنه تعبير عن بنية تنزع عن هذا الواقع عتامته، وفقاً لفرضيات أولية وقواعد تجريبية مسبقة. ونحن إذن أمام تكوين يقبل إعادة النظر بناء على أساليب مختلفة للإفهام أو مناهج جديدة، على أنه تكوين خاضع للتحديد طالما أن المقترحات التي يتألف منها يتعين ألا تتناقض مع المعلومات المتاحة وأن تستجيب لمبادئ الاتساق الداخلي.

إذا كان موضوع التاريخ لا يتحدد من الخارج وإذا كان ينبغي عدم إغلاقه في تصنيفات معطاة مسبقاً، فإن خطوات البحث وإجراءات التجريب هي التي تبني الموضوع وتجعله قابلاً للفهم. إن المعرفة التاريخية لا تتقدم بالتجميع ولكن بنقل موقع العدسة وتبديل البؤرة، وفق تعبيرات التصوير الفوتوغرافي. واقع الأمر أنه لم يتم حتى الآن استخلاص كامل نتائج هذه الفكرة. وفي حقيقة كل مؤرخ تقنية تسمح بذلك وهي تحليل السلاسل الزمنية. فمن المعروف أنه لكي نفهم قيمة كم معين خاضع للتبديل الكرونولوجي، ينبغي تفكيك السلسلة بعزل كل من التبدلات القديمة،

والحركات الطويلة والتأرجحات الدورية والتي يشير اتجاه وإيقاع كل منها في مقياس زمني معين إلى سبببات خاصة. وبالنسبة لمراقب العمليات الاجتماعية فإن التنوع المنضبط لمقاييس الرصد، هو خطوة من ذات النوع. فتبديل زاوية الإبصار يكشف عن تشكيلات جديدة، ويشير إلى عدم الملائمة الجزئي للفئات المفاهيمية المتاحة، أي طابعها الاختزالي، ويقترح مبادئ تفسيرية جديدة؛ وعند كل مستوى من مستويات القراءة فإن لُحمة الواقع تظهر في صورة مختلفة. ويؤدي ذلك على صعيد المناهج إلى إعطاء اهتمام خاص للدور الذي يلعبه المراقب وأدواته في التحليل. ويتعين في هذا الصدد كسر التعارض العقيم بين الماكرو والميكرو، لتعميق السؤال الأكثر أهمية حول أشكال التلاؤم المقبولة بين الأسئلة ومناهج الدراسة ومقاييس رصد الظواهر. يؤدي ذلك على صعيد المبادئ الشارحة إلى التأكيد على أنه لا تعارض بين مقاييس التحليل، بل هو تكامل. فكل مقياس يخدم مستوى معين من الشرح، (ولذا فإن السؤال الذي يطرحه الميكرو تاريخ ليس سؤال مدى التمثيلية الذي يفترض تجانس المتغيرات الشارحة، ولكنه سؤال التعميم).

وهكذا فإن التركيب التاريخي يمر عبر بناء موضوعات جديدة، بما تعنيه من تغيير في المقاييس، يفترض بدوره تحويلاً في الفرضيات التي يشكل مجموعها نموذجاً. ومن جانب آخر فالمبادئ الشارحة التي تصدق على مقياس ما، ليست حججاً يمكن الاستناد إليها لمعارضة المبادئ التي تصدق على مقياس آخر. إن اكتشاف تعقد الواقع لا يمر عبر اختصار عدد الصلات السببية، أو التفتيش عن مبدأ عقلاني وحيد. فالنماذج التاريخية يتعين أن تفضل التعقد على البساطة والإثراء على الإفكار، وهو بعد السبيل الوحيد للتعبير عن تعقد العمليات الاجتماعية.

إن مثل هذا المشروع يستوجب تعريفاً لأدوات وأغراض الدراسات عبر المتخصصة. تحت هذا العنوان طالبت الحوليات منذ تأسيسها بحق وواجب المؤرخ في التحرر من قيود التخصص والاستفادة من كل موارد العلوم الاجتماعية بل وعلوم الحياة. هذا السخاء الفكري ربما كان أفضل ما قدمته المجلة لجماعة المؤرخين. ولسنا على استعداد للعدول عن هذا التقليد وإنما يتعين توضيح ما نعنيه به اليوم وسبيل إعماله.

إن عبر التخصصية هي نمط من العلاقات بين ممارسات علمية متخصصة. وتتوقف هذه العلاقات في طبيعتها ووظيفتها وفعاليتها على طبيعة العلاقات بين التخصصات والتطور الخاص لكل منها. وقد تعرض ذلك للتغير منذ بداية القرن. لقد حلم دوركهايم وتلاميذه بعلم اجتماعي موحد حول منهج مشترك لكل التخصصات. وبعدها بجيل اهتم كل من مارك بلوك ولوسيان فيفر ومن بعدهم فرنان بروديل بما أسموه في تعبير صائب - "بإزالة الحواجز" في العمل الفكري. وكانت الاستعارة بدافع من التعطش للمعرفة هي القاعدة بالنسبة لهم. على أن الاتساع المتسارع لإقليم المؤرخ وتعدد المناطق التي يرتادها قد صاحبه مخاطر غير متوقعة؛ ونعني بذلك انغلاقاً جديداً ليس فيما بين العلوم الاجتماعية فحسب، وإنما داخل التخصص ذاته، وتحت زعم مقتضيات التخصصات الجديدة. لقد أثير الحديث بالأمس عن "انشطار" التاريخ. والمشكلة مطروحة اليوم بشكل مختلف. نحن ندرك جيداً أنه ليس من ثمة باراديجم لتنظيم، ولا نقول توحيد، مجال العلوم الاجتماعية. فالتاريخ يشرع في إعادة تعريف مشروعاته وممارساته - وفي هذا العدد الدليل- ولكنه ليس الوحيد في ذلك، وإن كان أول العلوم الاجتماعية التي تعرض علانية تساؤلاتها وشكوكها، وربما كان ذلك لأن التاريخ أقل العلوم الاجتماعية خضوعاً لشفرة دقيقة. وعلى أية حال، فلا مجال في عام 1989، لأية ادعاءات هيمنة فكرية أو مؤسسية على العلوم الاجتماعية من أي من التخصصات. ولا يحمل هذا التعبير أي حنين إلى الماضي، خاصة وأن التأثيرات المقيدة للتخصص قد بدت أقل من أي وقت مضى. فعلاوة على انتشار عناصر الثقافة المشتركة، فإن ممارسات البحث تستدعي تفعيل كفاءات لا تعبأ كثيراً بالحدود المقررة. فالعمل يتجه نحو ميادين محدودة، بغرض إثراء وتعقيد قراءة الواقع محل التحليل، وفي سبيل ذلك فكل الوسائل مقبولة ولا يبدو أن مشكلة التخصص مطروحة.

على أن هذه الممارسة، وهي ايجابية، لا تخلو من مخاطر. وأولها هو التعدد في الخبرات الفردية المنعزلة التي يبتدع فيها الباحث سيميائه الخاصة في سيادة كاملة، وما يسفر عنه ذلك من تعدد في دراسات الحالة، التي لا يمكن إعادة إنتاجها ولا المقارنة بين نتائجها ولا تحقيق التراكم فيما بينها. أما الخطر الثاني فهو أن ذلك الحل الإمبيريقى لمشكلات عبر التخصصية، قد يعنى أن المشكلات قد اختفت وأن

كل يجد ضالته حيثما شاء، وأن تدوير المفاهيم والمناهج كاف بذاته لانجاز الاتفاق عملياً.

ويبدو لنا على العكس أن اللحظة ملائمة لإعادة طرح السؤال، وهو ليس سؤالاً معمماً - فثمة اتفاق على هذا الصعيد - وإنما سؤال مخصص حول عبر التخصصية في الممارسة التاريخية اليومية. و عوضاً عن طرح العلاقة بين التخصصات في مصطلحات التماثل والاتفاق، وهو بعد الطرح السائد، فمن المجدي اليوم أن نؤكد على الخصوصية واستحالة الاختزال. و المفارقة هنا ظاهرية فقط، فكل ممارسة علمية تبنى الواقع اعتماداً على سلسلة من الفرضيات القابلة للتحقق. ولأن العادات والأدوات المفاهيمية تختلف من تخصص إلى آخر، فالموضوعات لا تتطابق، وفي ذلك فوائد كثيرة. فالمواجهة بين إشكاليات وممارسات كلّ تذكرنا بأن كل عمل في مجال تحليل "الاجتماعي" هو عمل تجريبي. ومن جانب آخر، فعلى صعيد العمل الفكري، شأنه في ذلك بشأن سائر الأصعدة - يفترض التجديد اختلافاً. كيف نفلت من ثقل التقاليد المتراكمة، كيف ننسى الصناعات الذهنية التي تلقيناها، حتى ننتج معرفة جديدة؟ إن عبر التخصصية تضاعف من المنظورات وتسمح بتباعد نقدي مع أنماط تمثيلات الواقع، بحيث تحول دون الانغلاق في أي منها. وينبغي أن تساعدنا على التفكير بشكل مختلف.

الحواليات

(4) تاريخ، علوم اجتماعية

الحواليات (تاريخ، علوم اجتماعية)

يناير - فبراير 1994، ص 3-4

اتسع مجلس تحرير الحواليات وتغير عنوانها الفرعي، وكلاً من التغييرين يعكس صلة أكثر قوة بالعلوم الاجتماعية. على أن هذا التطور لا هو بالقطيعة ولا هو بالأمر المستحدث. فقد حرصت المجلة منذ تأسيسها على أن تكون موقعاً

للاحتكاك بين التخصصات كما أن مجلس تحريرها قد سبق وأن ضم متخصصين من معارف أخرى. وكان العدد الخاص "التاريخ والعلوم الاجتماعية المنعطف النقدي"، قد شدد مؤخراً على إرادة إزالة الحواجز بين التخصصات وتطوير طرائق التفكير والكتابة، في حوار أكثر كثافة مع مجمل العلوم الاجتماعية.

إن التقسيم الثلاثي – اقتصادات، مجتمعات، حضارات – لم يعد ملائماً؛ وهو لا يتفق ومرونة الاقتربات التي نود اقتراحها والتي يعبر عنها على نحو أفضل العنوان الفرعي الجديد "تاريخ، علوم اجتماعية". إننا لا نجد الثلاثية القديمة؛ فهي علامة على فترة خصبة في التأريخ الفرنسي، وقد ساهمت فعاليتها البرنامجية في هيكله البحث والتوصل إلى نتائج. على أنه إذا أراد التاريخ اليوم أن يوسع من اقتربات وأن يدمج أفكاراً أكثر تنوعاً حول العمليات الزمنية أو الاجتماعية، فعليه أن يطور فئاته التحليلية وأن يتصدى لتشئي هذه الفئات. لقد بات الحوار مع الخارج ضرورياً وخلقاً أكثر من أي وقت مضى.

إن الانفتاح ليس أمراً سهلاً ولا يجب المجازفة بالتهوين من صعوباته. فهو يفترض اهتماماً بتخصصات لا تبني موضوعاتها ومحاجاتها بنفس طريقة التاريخ. وعلى سبيل المثال فكيفية التعامل مع الزمن، أو أولوية العام على المتفرد لأغراض الاستنباط، أو تفضيل ما هو مواكب على ما هو مماثل، هي أمور يبدو من الصعب تقبلها. وعلى التاريخ ألا ينسى مرجعيته المنهجية الأساسية وهويته. وعليه على العكس أن يحافظ على معنى التعاقب وأن يطوره وكذلك أنظمة التاريخية على تنوعها. وإذا كان التاريخ يشكل اليوم قوة جذب حقيقية فإن ذلك يرجع تحديداً إلى البعد التاريخي لنماجه وليس في هذا الموقف أي شبهة إمبريالية فالحوار هو إثراء متبادل. والحوليات تحرص من جانبها على إثراء جانبيين:

العمليات المعرفية: إن التطورات الدالة في البحث التاريخي لا ترجع إلى التقدم في التقنيات المستخدمة (وهو ما يشهد عليه تراجع التاريخ الكمي والأدوات الإحصائية أو في الكشوف الوثائقية)، وإنما إلى التحول على مستوى المفاهيم. كيف تفكر على نحو مختلف؟ كيف نربط بشكل أكثر عمقاً بين العمل الامبيريقى والإعمال التجريبي والبلورة النظرية؟ إن تبادل الاعتراضات والحوار النقدي وإدراج التجديدات ضمن سياقاتها، يمكن أن يسهم في الإجابة على الأسئلة السابقة.

الأزمة الحالية: أن العلوم الاجتماعية المجاورة للتاريخ هي بحكم الاعتياد أكثر توجهاً نحو الحاضر، وسوف تسهم في اهتمامات المجلة بالمسائل المعاصرة. لقد كان هذا الاهتمام مواكباً لتأسيس الحوليات ولم ينقطع إلى اليوم، ويمكن التأكيد عليه والتدقيق فيه. فالرؤى المتقاطعة للاقتصادي والسوسيولوجي والأنثروبولوجي من جانب، والتاريخ من جانب آخر، تسمح برصد أوسع للأسئلة الاجتماعية الصائبة. أكثر من ذلك فلا وجود للتاريخ إلا في حاضر يعيد تكييف الخبرات الماضية للمجتمعات من أجل استخدامات جديدة. ومن ثم فمثل هذه الخطوة المشتركة تسمح بتعرف أفضل على المشكلات التي تقاوم والتي يلزم توضيحها فكرياً وسياسياً، لفهم الأزمة الحالية والحدثة.

تعكس هذه التغيرات تطوراً سبق تدشينه على ذات خط برنامج 1989 ولا يمكن لهذه التغيرات أن تتم إلا على نحو تدريجي: فتحولات التاريخ لا تصدر بقرار وتحفظ بنصيبتها من عدم التوقع. وتسعى الحوليات إلى القيام بدورها كموقع ظاهر ومفتوح للمواجهة والتجديد والاقتراح، ومحرك لاستثارة التجديد في مجال التاريخ والعلوم الاجتماعية.

(5) أهم الأعلام الذين وردت أسمائهم فى النص

Marc BLOCH (1886-1944)

أسس مع لوسيان فيفر مجلة الحوليات عام 1929، عمل بتدريس تاريخ العصر الوسيط بجامعة ستراسبج (1921- 1936) والسوربون، وشارك في حركة المقاومة ضد الاحتلال النازي وتعرض للاعتقال وقتل عام 1944، من كتاباته الملوك صانعوا المعجزات (1924)، السمات المميزة للتاريخ الريفي الفرنسي (1931)، المجتمع الإقطاعي (1939-1940) وقد صدر له بعد وفاته، دفاعا عن التاريخ أو مهنة المؤرخ (1949) و الهزيمة العجيبة (1946) وهو ما بين شهادة وتاريخ لحاضر المقاومة وصعود حكومة فيشي الموالية للاحتلال الألماني.

Alain BOUREAU

مدير مركز الدراسات التاريخية بالمركز القومي للبحث العلمي، تتعلق اهتماماته بالتاريخ الديني والثقافي للعصر الوسيط، وقد صدرت له كتابات عديدة، حول أسطورة حق الليلة الأولى، والمحاورات اللاهوتية وعلاقتها بتأسيس القانون الوضعي في بريطانيا، إضافة إلى كتاباته حول طبيعة وخصوصية المصادر والوثائق في العصر الوسيط.

Fernand BRAUDEL (1902-1984)

بعد حصوله على درجة التبريز في التاريخ، قضى السنوات 1923-1933 في التدريس بالجزائر، ثم البرازيل والتحق عام 1937 بالقسم السادس للمدرسة العملية للعلوم الاجتماعية، وقد تولى رئاسة كل من القسم السادس ومجلة الحوليات 1946 ثم التحق بالكوليج دي فرانس في 1949، وخلف بذلك أستاذه لوسيان فيفر فى هذا المواقع، وتم ضمه إلى المجمع العلمي عام 1984. وقد أسس مؤسسة علوم الإنسان/ المدرسة العليا للعلوم الاجتماعية عام 1962، و تعرض للسجن بسبب مشاركته في

أعمال المقاومة في بداية الأربعينات وأنهى خلال فترة سجنه مؤلفه حول البحر المتوسط والعالم المتوسطى في عصر فيليب الثاني (1949) وهو رسالته للدكتوراه، ومن مؤلفاته كتابات حول التاريخ (1977) الحضارة المادية والاقتصاد والرأسمالية (1979) وهوية فرنسا (1986) والأخيران مترجمان إلى العربية.

Roger CHARTIER

مدير أبحاث بالمدرسة العليا للعلوم الاجتماعية، تدور اهتماماته حول التاريخ الثقافي لفرنسا قبل وبعد الثورة، وتشمل كل ما يتعلق بالكتاب وإنتاجه وتداوله وقراءته، ومن هذه الزاوية فقد تناول الجذور الثقافية للثورة الفرنسية، وشارك في مؤلفات جماعية عديدة مثل تاريخ الحياة الخاصة وتاريخ الجامعات الأوروبية، وتفند كتاباته عدد من الثنائيات المستقرة حول التنوير والثورة، وثقافة النخبة والثقافة الشعبية، وله كتابات هامة أسهمت في إدخال عدد من التيارات إلى مجال التاريخ، خاصة فيما يتعلق بميشيل فوكو وببير بورديو، كما لعب دورا أساسيا في التعريف بكتابات نوربت إيلياس.

Michel DE CERTEAU (1925-1986)

لم يلتحق بالمؤسسات الرسمية الفرنسية إلا قرب نهاية حياته، حيث انتخب بالمدرسة العليا للعلوم الاجتماعية، قبلها كان يقوم بالتدريس في الولايات المتحدة، وكان عضوا بالمدرسة الفرويدية التي أسسها لكان (1964)، كما أنه يسوعي سابق، انشق على الرهبنة، وإن ظل على علاقة خاصة بالمعتقد الديني، وشارك في تجربة هامة للبحث الجماعي الميداني حول الأحياء القديمة لمدينة ليون، وكان له حضور بارز في الحياة الفكرية من خلال محاوراته مع ميشيل فوكو حول السلطة والمقاومة، وكتاباته حول ثورة مايو 1968، وتحمل كتاباته ملامح هذه التجارب، إذ تنوعت اهتماماته بين التاريخ الديني وطرق الحياة اليومية وكتابة التاريخ والعلاقة بين التحليل النفسي والعلوم الاجتماعية.

Georges DUBY (1919-1996)

نال درجة التبريز في عام 1942، وبعدها تنقل في وظائف التدريس بين جامعات ليون و بزنسون، إلى أن استقر بجامعة ايكس آن بروفانس، حيث أسس تقليدا راسخا للبحث حول العصور الوسطى. وقد انضم إلى الكوليج دي فرانس بين أعوام 1970 و1992، وإلى أكاديمية الآداب عام 1974، ثم المجمع العلمي في 1987، ومن بين المناصب التي تقلدها رئاسته لقناة ارت الفرنسية الألمانية. ومن كتاباته حول العصر الوسيط، معركة بوفين (1973)، مخيال العصر الوسيط (1978)، الفارس والمرأة والقس (1981) وسيدات القرن الثاني عشر (1996) كما شارك في الإشراف على عدد من المؤلفات الجماعية مثل تاريخ فرنسا الحضري (1985)، وتاريخ النساء في الغرب (5 ج، 1990)، وتاريخ الحياة الخاصة (5 ج، 1985).

Lucien FEBVRE (1878-1956)

نال رسالة الدكتوراه في التاريخ عام 1911، وشارك مارك بلوك في تأسيس مجلة الحوليات في 1929، وانتخب بالكوليج دي فرانس عام 1933، ومن أعماله الأرض والتطور البشرى (1922)، لوثر (1928) ومشكلة الإلحاد في القرن الثالث عشر أو دين رابليه (1957) وذلك إضافة إلى كتابه معارك من أجل التاريخ (1952)، و قد ترأس القسم السادس بالمدرسة العليا للعلوم الاجتماعية ولجنة كتابة تاريخ الحرب العالمية الثانية، ومن المفارقات أن تمثل العروض النقدية للكتب جل كتاباته، حيث بلغت 1689 عرضا بين 1905 و1957، نشر معظمها في الحوليات. وقد اتخذت إحدى الدراسات الحديثة من مجمل هذه العروض موضوعا للبحث.

Ernest LABROUSSE (1895-1988)

بدأ بدراسة التاريخ في السوربون على يد فرانسوا اولار مؤرخ الثورة الفرنسية، و بعدها انتقل إلى كلية الحقوق لدراسة الاقتصاد السياسي، إلا انه تحول نحو ما سوف يشكل رسالته الأولى حول مخطط حركة الدخول والأسعار في فرنسا في القرن الثامن عشر (1932)، والتي تليها رسالة ثانية للدكتوراه حول أزمة الاقتصاد

الفرنسي في نهاية العهد القديم وبداية الثورة (1943)، شكلت أساساً للتفسيرات اللاحقة حول الأسباب الاقتصادية للثورة الفرنسية، وقد شغل منصب أول أستاذ كرسي للتاريخ الاقتصادي بالسوربون، والتحق كمدير أبحاث بالقسم السادس للمدرسة العملية للعلوم الاجتماعية عام 1938، ثم خلف مارك بلوك في رئاسته، واحتفظ عبر تلك الفترة وحتى منتصف الخمسينيات بعلاقات مع مختلف أحزاب اليسار والاشتراكيين، وإن انشق عن الحزب الشيوعي الفرنسي، كما شارك بالكتابة في بعض صحف اليسار. وقد أشرف مع بروديل على إصدار مؤلف تجميعي حول التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لفرنسا (5 ج، 1976-1982) هو خير نموذج عن تقسيم العمل داخل المجال التاريخي، إذ شارك فيه 15 مؤرخ معظمهم من الذين أشرف على رسالتهم للدكتوراه. وقد ارتبطت مركزية نموذج التاريخ الاقتصادي الذي اقترن بـ لا بروس، بحضوره القوي والممتد داخل الجامعة ومراكز البحث على السواء، والتي تواكبت في الخمسينيات والستينيات مع التوسع في خلق وظائف التدريس.

Jacques LE GOFF

بعد الدراسة بمدرسة النورمال العليا والحصول على درجة التيريز، انتقل إلى المدرسة العملية للعلوم الاجتماعية، التي خلف أستاذه بروديل في رئاستها بين 1972 و1977، وهو من أهم الأسماء فيما يتعلق بدراسة العصر الوسيط، تتناول كتاباته في جانب منها مراجعة للأفكار السائدة حول تلك الفترة كفترة "ظلامية"، كما أصدر وشارك في إصدار عدد من الكتب الهامة التي تتناول التاريخ الفرنسي، مثل التاريخ الجديد (1978) وصناعة التاريخ (1974).

Bernard LEPETIT (1948-1996)

لعب دورا رئيسيا فى المنعطف النقدي للحوليات وتحرير نصوصها البرنامجية، حيث كان سكرتيرا لتحرير الحوليات بين 1985 و1990، ثم مشاركا فى إدارة تحريرها مع جاك ريفيل فى الفترة التى شهدت تغيير العنوان (1994) وضم باحثين من غير المؤرخين إلى مجلس التحرير، وفى إطار التدريس بالمدرسة العليا للعلوم الاجتماعية، كان له حضور بارز فى مجال الدراسات المتعلقة بالمدينة، وقد ناقش فى 1988 رسالته حول المدن الفرنسية بين 1740 و1840 وهى أول كتبه، والتي تعد نقطة فاصلة، إذ خرجت عن نموذج المونوغرافيا الإقليمية، لطرح السؤال حول "نسق المدن" و تحولت بالفضاء من مجرد إطار إلى موضوع، كما اختبرت قبل غيرها إشكالية تنويع المقاييس. وقد كان لمؤلفه أشكال الخبرة (1995) أثر هام فى إعادة تعرف برنامج البحث التاريخي، وطرح أسس الحوار المشترك بين العلوم الاجتماعية، كما أن له العديد من المؤلفات حول الإيقاعات الحضرية والمدينة فى العلوم الاجتماعية. وقد زار لوبوتى كل من مركز الدراسات والوثائق بالقاهرة ومعهد الدراسات المغاربية بتونس قبل رحيله بأسابيع قليلة.

Gérard NOIRIEL

أستاذ بالمدرسة العليا للعلوم الاجتماعية، ومدرسة النورمال العليا تدور اهتماماته بالتاريخ المعاصر، خاصة الهجرات الأجنبية فى فرنسا والطبقة العاملة وصناعة الهوية الوطنية، إضافة إلى تاريخ التاريخ الفرنسي، وله فى هذه الموضوعات كتب دراسية، يشارك فى الإشراف على سلسلة Sociohistoire بدار نشر Belin وأحد مؤسسي مجلة Genèses وعضو نشط بجمعيات أساتذة ومدرسي التاريخ بالجامعات والمدارس، كما انه أحد المشاركين فى الجدل العام حول اندماج المهاجرين فى المجتمع الفرنسي.

Pierre NORA

بعد الحصول على درجة التبريز، قام بالتدريس في الجزائر (1958-1960) ثم بمعهد العلوم السياسية بباريس، وهو منذ 1976 مدير أبحاث بالمدرسة العليا للعلوم الاجتماعية، و له حضور ملحوظ في مجال النشر، حيث أسس سلسلة Archives في دار نشر Julliard ، ثم انتقل إلى NRF عام 1972، كما شارك في تأسيس مجلة Le débat عام 1980. وهو من المعنيين بالدلالات المعاصرة والسياسية للتاريخ وأهم أعماله هو مواقع الذاكرة (3 أجزاء) الذي بدأ كسمنار بحثي في المدرسة العليا للعلوم الاجتماعية في 1983 وصدر عام 1994، وهو عضو بالمجمع العلمي الفرنسي منذ 2001.

Jacques REVEL

درس بمدرسة النورمال العليا (1963-1968) ثم حصل على درجة التبريز (1968) وكان عضوا بالأكاديمية الفرنسية بروما، وقد التحق بالمركز القومي للبحث العلمي الفرنسي، وهو يرأس منذ 1995 المدرسة العليا للعلوم الاجتماعية، وأحد مديري تحرير مجلة الحوليات. وقد أسهمت كتاباته في التعريف بالميكروتاريخ الإيطالي، كما شارك في عدة مؤلفات حول التاريخ الفرنسي، إضافة إلى أبحاثه حول تاريخ الجامعات في أوروبا، والمؤلف الجماعي حول الثورة الفرنسية واللهجات المحلية، وقد شارك كذلك في الإشراف على مؤلف تجميعي من عدة أجزاء حول تاريخ فرنسا، كما نشر مع فرانسوا هرتوج كتابا حول الاستخدامات السياسية للماضي.

Paul RICOEUR

يعد من أهم فلاسفة فرنسا حاليا، ولد عام 1913، ودرس الفلسفة بجامعة رين حتى 1933، ثم حصل على دكتوراه الفلسفة من جامعة السوربون، وبعدها قام بالتدريس بالمدارس إلى أن التحق بالمركز القومي للبحث العلمي، قبل أن يتجه إلى التدريس

فى جامعة ستراسبورج، ثم السوربون (1957-1967)، ثم جامعة نانتيير(1969-1970)، والتي كان كذلك رئيسا لها، قبل أن يستقيل خلال فترة التمرد الطلابي التي شهدتها تلك الجامعة، وقد شغل منصب استاذ كرسي اللاهوت بجامعة شيكاغو اعتبارا من 1970. وله أكثر من عشرين مؤلف، تحتل فيها قضايا اللغة والهرمينوطيقا موقع هام. ولا تقتصر تأثيرات هذه الكتابات على الفلاسفة، لكنها تمتد إلى المعنيين باللغة والنقد الأدبي والألسنية والتحليل النفسي والعلوم الاجتماعية.

Paul VEYNE

درس بمدرسة النورمال العليا والمدرسة العملية للعلوم الاجتماعية، ثم تولى مهام التدريس بجامعة بروفانس، كما كان عضوا بالأكاديمية الفرنسية بروما، وشغل كرسي التاريخ الرومانى بالكوليج دى فرانس بين 1975 و1998، صار بعدها أستاذا شرفيا. ومن كتاباته كيف يكتب التاريخ؟ (1970) المترجم على العربية والذي يضم نسا هاما حول ميشيل فوكو، و هل آمن اليونان بأساطيرهم؟ (1983) والخبز والملهاة (1976)، وقد أثارت كتاباته عن الفترة الرومانية جدلا لأنها عارضت المقولات الشائعة حول تلك الفترة، بقدر ما تعارضت أيضا مع كتابات التاريخ الكلاسيكي عن تلك الفترة.

